

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الافتتاح

للخطيب القزويني

(١٣٠) الحمد لله على ما أنعم، وعلم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أتى الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله الأطهار...، وصحائبه الأخيار.

(١٣٣) أما بعد:

فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدراً؛ وأدقها سرّاً؛ إذ به تُعرف دقائق العربية وأسرارها، وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أstrarها، وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي - أعظم ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛ لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد؛ قابلاً للاختصار مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد: ألقت مختصراً يتضمّن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه؛ وربّته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه؛ وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها؛ وزوائد لم أظفر في كلام أحدٍ بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسميته: "تلخيص المفتاح".

وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به، كما نفع بأصله؛ إنه ولي ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل!

مُقدِّمةٌ

فِي بَيَانِ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، وَالبَلَاغَةِ

(١٣٨) الفصاحةُ: يوصف بها المفرد^(١)، والكلام، والمتكلم.

(١٣٩) والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقط.

فالفصاحة في المفرد: خلوه من تنافر الحروف، والغرابية، ومخالفة القياس:
فالتنافر^(٢) نحو [من الطويل]:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا

(١٤١) والغرابية^(٣): نحو [من الرجز]:

وَفَاحِمًا وَمَرَسِينًا مُسَرَّجًا^(٤)

أى: كالسيف السريجي في الدقة والاستواء، أو كالسراج في البريق واللمعان.

(١٤٣) والمخالفة^(٥) نحو [من الرجز]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ^(٦)

(١) أى الكلمة المفردة فيقال: كلمة فصيحة، وشرط ذلك أن ينظر إلى الكلمة داخل سياقها، لا كما فعل البلاغيون حيث نظروا إلى الكلمة المفردة معزولة عن سياقها، ثم وضعوا لها ما سوف يتلى عليك قريباً من شروط فصاحتها.

(٢) هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها.

(٣) هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، يصعب تخريج معناها.

(٤) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١٢٣ وعزاه للعجاج، وأسرار البلاغة ١٢٤/١ الفاحم: الشعر الأسود كالفحم. والمرسن: الأنف، ومسرج هى موضع الشاهد لعدم ظهور معناها. وقبله: "ومقلة وحاجباً مزججاً" وقد اختلفوا فى تخريج كلمة (مسرجاً) هذه، فقيل: المعنى وصف الأنف بأنه كالسيف السريجي فى الدقة والاستواء، وسريج اسم حداد تنسب إليه السيوف، أو كالسراج فى البريق واللمعان، أو هو من قولهم: سرج الله وجهه، أى بهجه وحسنه، وقيل غير ذلك.

(٥) هى أن تكون الكلمة على خلاف قواعد الصرف.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز. وبعده: "أنت ملك الناس رباً فاقبل" والشاهد فيه كلمة (الأجلل) لأن الموافق لقواعد الصرف هو (الأجلل) بإدغام اللامين.

(١٤٣) قيل^(١): ومن الكراهة في السمع؛ نحو [من المتقارب]:

كريمُ الجرشى شريفُ النسب^(٢)

(١٤٤) وفيه نظر^(٣):

وفي الكلام: خلوصه من ضعف التآليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها:
فالضعف^(٤) نحو: ضربَ غلامه زيدا.

والتنافر^(٥): كقوله [من الرجز]:

وليسَ قُربَ قُبرِ حَرْبِ قُبرِ^(٦)

وقوله^(٧) [من الطويل]:

كريمٌ متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي

(١٤٧) والتعقيد: ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد؛ لخلل:

إما في النظم: كقول الفرزدق في حال هشام^(٨):

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

أى: ليس مثله في الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه^(٩) أبوه.

(١) أى قيل: فصاحة المفرد خلوص مما سبق ذكره، وأيضا من الكراهة في السمع.

(٢) البيت للمتنبي، وهو فى مدح سيف الدولة، والجرشى: النفس. وصدرة:

مبارك الاسم أغر القلب

(٣) لأن الكراهة فى السمع هنا من قبيل الغرابة.

(٤) هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور، كالإضمار قبل. أن يذكر اللفظ.

(٥) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً.

(٦) أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٢٣ بلا عزو. وقبله: "وقبر حرب بمكان قفر" وهو مجهول القائل. القفر: الخالى من الماء والكلأ.

(٧) البيت لأبى تمام أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٢٣ وجاء البيت برواية:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى جميعاً ومهما لمته لمته وحدى

(٨) خال هشام بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بنى أمية، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومي.

(٩) مملكا: أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور، وأبو أمه: أى أبو أم هشام أى أبوالممدوح وهو خال هشام، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له فى الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك.

(١٤٨) ٢- وإمّا في الإنتقال^(١): كقول الآخر^(٢) [من الطويل]:
سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإن الانتقال^(٣) من جمود العين إلى بُخْلِهَا بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.

(١٥٠) قيل^(٤): ومن كثرة التكرار، وتتابع الإضافات؛ كقوله [من الطويل]:

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ^(٥)

وقوله [من الطويل]:

حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي ...

وفيه نظر!

(١٥٢) وفي المتكلم^(٦) مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ، بِلَفْظٍ فَصِيحٍ.

(١٥٣) والبلاغة في الكلام: مطابقتها لمقتضى الحال، مع فصاحته.

وهو^(٧) مختلف؛ فإنّ مقامات الكلام متفاوتة:

فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم والذكر: يباين مقام خلافه.

ومقام الفصل: يباين مقام الوصل.

ومقام الإيجاز: يباين مقام خلافه.

وكذا: خطاب الذكي مع خطاب الغبيّ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام.

(١٥٥) وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للإعتبار المناسب^(٨)،

(١) أى لخلل واقع في انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلي إلى معنى آخر ملابس للأصلى قد

استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز.

(٢) هو العباس بن الأحنف الشاعر الغزل المشهور. والشاهد في قوله: لتجمدا.

(٣) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخْلِهَا بالدموع إنما يكون في حالة الحزن

والبكاء لا في حالة الفرح والسرور.

(٤) أى فصاحة الكلام ترجع أيضاً إلى خلوصه من كثرة التكرار..... إلخ.

(٥) مثال لكثرة التكرار. والبيت للمتنبى وصدرة: وتسعدني في غمرة بعد غمرة، وسبوح أى

فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها، كأنها تجرى في الماء.

(٦) أى الفصاحة الكائنة في المتكلم.

(٧) أى مقتضى الحال.

(٨) أى للحال والمقام.

وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال: هو الاعتبار المناسب.
(١٥٨) فالبلاغة؛ راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمّى ذلك فصاحة - أيضاً - ولها^(١) طرفان:

أعلى: وهو حدّ الإعجاز وما يقربُ منه.
وأسفل: وهو ما إذا غيّر الكلامُ عنه إلى ما دونه، التحقّ عند البلغاء بأصوات الحيوانات.
وبينهما مراتبُ كثيرة، وتتبعها وجوهٌ أخرُ تورثُ الكلامَ حسناً.
وفى المتكلم: ملكةٌ يقتدرُ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ.
فعلِم: أنّ كلّ بليغٍ فصيحٌ، ولا عكس.
(١٦٣) وأنّ البلاغةَ مرّجعتها:

١- إلى الاحترازِ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.
٢- وإلى تمييزِ الفصيحِ من غيره:
والثاني^(٢): منه ما يبيّنُ في علمِ متنِ اللغة، أو التصريفِ، أو النحو، أو يُدرِكُ بالحسِّ، وهو ما عدا التعقيدَ المعنويّ.

(١٦٤) وما يُحترزُ به عن الأوّل^(٣): علمُ المعاني.
وما يُحترزُ به عن التعقيدِ المعنويّ: علمُ البيان.
وما يُعرفُ به وجوهُ التحسين: علمُ البديع.
وكثيرٌ^(٤) يسمّى الجميع: علمَ البيان.
وبعضُهم يسمّى الأوّل: علمَ المعاني، و الأخرين: علمَ البيان، والثلاثة: علمَ البديع.

(١) أى بلاغة الكلام.
(٢) أى تمييز الفصيح من غيره.
(٣) أى عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.
(٤) أى كثير من الناس.

الفن الأول علم المعاني

(١٦٦) وهو علم يُعرفُ به أحوالُ اللفظِ العربي التي بها يطابقُ مقتضى الحال.

(١٧٠) وينحصرُ في ثمانية أبواب:

- ١- أحوالُ الإسنادِ الخبريِّ.
- ٢- أحوالُ المسندِ إليه.
- ٣- أحوالُ المسندِ.
- ٤- أحوالُ متعلقاتِ الفعلِ.
- ٥- القصرِ.
- ٦- الإنشاءِ.
- ٧- الفصلِ والوصلِ.
- ٨- الإيجازِ والإطنابِ و المساواةِ.

لأنَّ الكلامَ إمَّا خبرٌ، وإمَّا إنشاءٌ، لأنه:

إنَّ كانَ لنسبتهِ خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه: فخبِرٌ، وإلا: فإِنشاءٌ.

والخبِرُ: لأبَدُّ له من مسندٍ إليه، ومسندٍ، وإِسنادِ.

(١٧١) والمسندُ: قد يكونُ له متعلقاتٌ إذا كان فعلاً أو في معناه.

وكلُّ من الإسنادِ والتعلُّقِ: إمَّا بقصرٍ أو بغيرِ قصرِ.

وكلُّ جملةٍ قرنتُ بأخرى: إمَّا معطوفةٌ عليها أو غيرُ معطوفةِ.

والكلامُ البليغُ: إمَّا زائدٌ على أصلِ المرادِ لفائدةٍ أو غيرُ زائدِ.

تنبيه

(١٧٣) صدقُ الخبرِ: مطابقتُهُ للواقعِ، وكذبُهُ: عدمُها.

وقيل: "مطابقتُهُ لاعتقادِ المُخبِرِ ولو خطأً، وعدمُها^(١)؛ بدليلِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

لَكَاذِبُونَ﴾^(٢):"

(١٧٤) ورُدُّ: بأن المعنى: لكاذِبون في الشهادةِ، أو في تسميتها، أو في المشهودِ به في

زعمهم.

(١) أى وكذب الخبر: عدمها.

(٢) المنافقون: ١.

الجاحظ^(١) "مطابقتُهُ مع الاعتقادِ، وعدمُها معه^(٢)، وغيرُهما^(٣) ليس بصدق ولا كذب؛
بدليل: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾^(٤)؛ لأن المراد بالثاني غيرُ الكذب؛ لأنه قسيمه،
وغيرُ الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه":
ورد: بأنَّ المعنى: "أم لم يفتري؟!"; فعبّر عنه بـ"الجنة"; لأنَّ المجنون لا افتراء له.

أحوالُ الإسنادِ الخبريِّ

(١٧٩) لا شك أن قصدَ المخبرِ بخبره إفادةَ المخاطبِ: إمَّا الحُكْمَ، أو كونه عالمًا به؛
ويسمى الأولُ: فائدة الخبر.

والثاني: لازمها.

(١٨٣) وقد يُنزَلُ العالمُ بهما منزلةَ الجاهل؛ لعدمِ جريهِ على موجبِ العِلْمِ؛ فينبغي أن
يقتصرَ من التركيبِ على قدرِ الحاجة:

(١٨٤) فإن كان خالي الذهن من الحكم، والتردد فيه: استغنى عن مؤكّدات الحُكْمِ. وإن
كان مترددًا فيه، طالبًا له: حسنَ تقويته بمؤكّد.

وإن كان مُنكراً: وجبَ توكيدهُ بحسبِ الإنكار؛ كما قال الله -تعالى- حكايةً عن رُسل
عيسى، عليه السلام، إذ كذبوا في المرّة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾^(٥)، وفي الثانية: ﴿إِنَّا
إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(٦).

(١٨٦) ويسمى الضربُ الأولُ: ابتدائيًا، والثاني: طلبيًا، والثالثُ: إنكاريًا، وإخراجُ الكلامِ
عليها: إخراجًا على مقتضى الظاهر.

(١٨٦) وكثيرًا ما يُخرَجُ على خلافه.

(١) أي: قال الجاحظ.

(٢) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق.

(٣) أي غير هذين القسمين.

(٤) سبأ: ٨.

(٥) يس: ١٤.

(٦) يس: ١٦.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظاهر

فِيُجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ: إِذَا قَدَّمَ إِلَيْهِ مَا يَلُوِّحُ لَهُ بِالْخَبَرِ؛ فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الطَّالِبِ الْمُرْتَدِّدِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾^(١).
(١٨٧) وَغَيْرُ^(٢) الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ: إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ؛ نَحْوُ^(٣) [من السريع]:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَةً إِنَّ بَيْنِي عَمَّكَ فِيهِمْ رَمَاحٌ
(١٨٨) وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ^(٤): إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ؛ نَحْوُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٥).
(١٩١) وَهَكَذَا اعْتِبَارَاتُ النَّفْيِ.

ثم الإسناد:

(١٩٢) ١- منه: حقيقة عقلية، وهي: إسنادُ الفعل - أو معناه - إلى ما هو له عند المتكلم، في الظاهر؛ كقول المؤمن: أُنبتَ اللهُ البَقْلَ، وقول الجاهل: أُنبتَ الرَّيْبُ البَقْلَ، وقولك: جاء زيدٌ، وأنت تعلم أنه لم يجيء.

(١٩٧) ٢- ومنه: مجازٌ عقليٌّ، وهو: إسنادُهُ إلى مُلَابِسٍ لَهُ غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوُلٍ. وَهُوَ^(٦) مُلَابِسَاتٌ شَتَّى: يُلَابِسُ الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَالْمَصْدَرَ، وَالزَّمَانَ، وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ:

فإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ - إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ. وَإِلَى غَيْرِهِمَا - لِلْمَلَابِسَةِ -: مَجَازٌ؛ كَقَوْلِهِمْ: عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ، وَسَيْلٌ مُفْعَمٌ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ، وَنَهَارَةٌ صَائِمٌ، وَنَهْرٌ جَارٌ، وَبَنِي الْأَمِيرِ الْمَدِينَةَ.

(١) المؤمنون: ٢٧.

(٢) أي ويجعل غير المنكر كالمنكر.

(٣) البيت لحجل بن نضلة الباهلي، وهو شاعر جاهلي، والبيت في "دلائل الإعجاز" للجرجاني.

ص ٤٣٠، ٣١٢، والمصباح لبدر الدين بن مالك، (٦)، و"الإيضاح" للقزويني (١/٢٠).

(٤) أي: ويجعل المنكر كغير المنكر.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) أي للفعل، أو معناه.

(٢٠٠) وقولنا: "بتأول": يُخْرِجُ ما مرَّ من قول الجاهل؛ ولهذا لم يُحْمَلْ نحو قوله^(١) [من المتقارب]:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ

على المجاز؛ ما لم يُعْلَمَ أو يُظَنَّ بأنَّ قائله لم يُرِدْ ظاهره؛ كما استدلَّ على أنَّ إسناد "مَيِّزَ" في قول أبي النجم [من الرجز]:

مَيِّزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزَعِ جَذْبُ اللَّيَالِي أْبْطِي أَوْ أَسْرَعِي^(٢)

مجازاً بقوله عَقِيْبُهُ [من الرجز]:

أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اِطْلَعِي

(٢٠٣) وأقسامه أربعة: لأنَّ طرفيه:

إمَّا حَقِيقَتَانِ: نحو: أُنْبِتَ الرِّيْعُ البَقْلَ.

أو مجازان: نحو: أَحْيَا الأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ.

أو مختلفان: نحو: أُنْبِتَ البَقْلَ شَبَابُ الزَّمَانِ، وَأَحْيَا الأَرْضَ الرِّيْعُ.

(٢٠٣) وهو في القرآن كثير: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٣)، ﴿يَذَبْحُ

أَبْنَاءَهُمْ﴾^(٤)، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾^(٥)، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٦)، ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَنْقَالَهَا﴾^(٧).

(١) البيت للسلطان العبدى أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١٤٤ بلا عزو، وعبدالقاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة ص ٢٤٤.

(٢) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١٤٥، وفخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٨٢ وعزاه لأبى النجم وميز عنه: أى عن الرأس. القنزع: الشعر المجتمع فى نواحي الرأس. جذب الليالى: أى مضيها واختلافها. أبطى أو أسرعى: حال من الليالى، على تقدير القول، أى مقولا فيها.

(٣) الأنفال: ٢.

(٤) القصص: ٤.

(٥) الأعراف: ٢٧.

(٦) المزمّل: ١٧.

(٧) الزلزلة: ٢.

(٢٠٤) وهو غيرُ مختصٍّ بالخبر، بل يجرى في الإنشاء؛ نحو ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرَخًا﴾^(١).

(٢٠٤) ولا بدُّ له من قرينة:

لفظية: كما مرَّ.

أو معنوية: كاستحالة قيام المسندِ بالمذكور:

عقلًا: كقولك: مَحَبَّتُكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ.

أو عادةً: نحو: هزَمَ الأميرُ الجُنْدَ.

وكصدوره عن الموحِّدِ في مثل [من المتقارب]:

أَشَابَ الصَّغِيرَ...

(٢٠٥) ومعرفةٌ حقيقته:

إمَّا ظاهرة: كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَحْتَ بِتِجَارَتِهِمْ﴾^(٢) أى: فما رَبِحُوا في تِجَارَتِهِمْ.

وإمَّا خفية: كما في قولك: سرَّني رؤيتُكَ، أى: سرَّني اللهُ عند رؤيتِكَ، وقوله [من

محزوء الوافر]:

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا^(٣)

أى: يزيدُكَ اللهُ حُسْنًا في وجهه.

(٢٠٧) وأنكره^(٤) السكاكيُّ؛ ذاهبًا إلى: (أَنَّ ما مرَّ ونحوه استعارةٌ بالكناية؛ على أَنَّ المراد

بالربيعِ الفاعلُ الحقيقيُّ؛ بقرينة نسبة الإنباتِ إليه، وعلى هذا القياسِ غيره):

وفيه نظرٌ^(٥):

أ- لأنه يَسْتَلْزِمُ أَنْ يكونَ المرادُ بـ"عَيْشَةٍ" في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٦):

صاحِبِهَا؛ كما سيأتى.

- ألا تصحَّ الإضافةُ في نحو: "نَهَارُهُ صَائِمٌ"؛ لبطلان إضافة الشيءِ إلى نفسه.

(١) غافر: ٣٦.

(٢) البقرة: ١٦.

(٣) البيت لأبي نواس الشاعر، أورده فخر الدين الرازى في نهاية الإيجاز ص ١٧٧ بلا عزو.

(٤) أى أنكر السكاكي المجاز العقلي.

(٥) أى: فيما ذهب إليه السكاكي نظر.

(٦) القارعة: ١٦.

- وألّا يَكُونَ الأمرُ بالبناء لها مان.
- وأنْ يَتَوَقَّفَ نحو: "أُنبتَ الربيعَ البقل" على السمع.
- واللوازمُ كلها منتفية.
- ب- ولأنه يَنْتَقِضُ بنحو: "نهارُهُ صائمٌ"؛ لاشتمالِهِ على ذِكرِ طَرَفَيْ التشبيه.

أحوالُ المُسندِ إليه^(١)

أولاً: حذفُ المسندِ إليه، وذكْرُهُ.

حذفُ المسندِ إليه:

(٢١١) أما حذفُهُ:

- ١- للإحترازِ عن العَبَثِ بناءً على الظاهر.
- ٢- أو تخييلِ العدولِ إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ؛ كقوله [من الخفيف]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلٌ^(٢)

- ٣- أو اختبارِ تَبْئِهِ السامعِ عند القرينة.
- ٤- أو مقدارِ تَبْئِهِ.
- ٥- أو إيهامِ صَوْنِهِ عن لسانِكَ.
- ٦- أو عكسِهِ.
- ٧- أو تَأْتِي الإنكارِ لدى الحاجةِ.
- ٨- أو تَعْيُنِهِ.
- ٩- أو ادِّعَاءِ التَّعْيُنِ.
- ١٠- أو نحو ذلك.

ذكرُ المسندِ إليه:

(٢١٣) وأما ذِكرُهُ، ف:

- ١- لكونِهِ الأَصْلَ ولا مُقْتَضِي للعدولِ عنه.

(١) المسند اصطلاحاً هو: المتحدث به أو المحمول أو الخبر، والخبر هو: كل ما يصلح أن يخبر به كخبر المبتدأ. والمسند إليه: هو موضوع الكلام أو المتحدث عنه. ويسمى أيضاً: المحكوم عليه ويسمى العمدة والمتحدث عنه.

(٢) عجزه: سهر دائم وحزنٌ طويل. والبيت في دلائل الإعجاز غير منسوب ١٨٤، والمعاهد (١٠٠/١)، والإيضاح (٥٦، ٣٢/١).

- ٢- أو للإحتياط؛ لضعف التعويل على القرينة.
- ٣- أو التنبيه على غباوة السامع.
- ٤- أو زيادة الإيضاح والتقرير.
- ٥- أو إظهار تعظيمه.
- ٦- أو إهانته.
- ٧- أو التبرُّك بذكره.
- ٨- أو استلذاذه.
- ٩- أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب؛ نحو: ﴿هِيَ عَصَايُ﴾^(١).

ثانياً: تعريفُ المسند إليه، وتنكيره.

أ- تعريف المسند إليه:

تعريفُ المسندِ إليه بالإضمار:

(٢١٤) وأما تعريفه: (٢١٤) فبالإضمار:

- ١- لأنَّ المقامَ للتكلم.
- ٢- أو الخطاب.
- ٣- أو الغيبة.

(٢١٤) وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يترك إلى غيره؛ ليُعَمَّ كلَّ مخاطب؛ نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٢) أى: تناهت حالهم في الظهور؛ فلا يختصُّ بها مخاطبٌ.

تعريف المسند إليه بالعلمية:

(٢١٥) وبالعلمية:

- ١- لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسمٍ مختصٍّ به؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣).
- ٢- أو تعظيم.
- ٣- أو إهانة.
- ٤- أو كناية.
- ٥- أو إيهام استلذاذه.
- ٦- أو التبرُّك به.
- ٧- أو نحو ذلك.

(١) طه: ١٨.

(٢) السجدة: ١٢.

(٣) الإخلاص: ١.

تعريف المسند إليه بالموصلية:

(٢١٧) وبالموصلية:

١- لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة؛ كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم.

٢- أو لاستهجان التصريح بالإسم.

٣- أو زيادة التقرير؛ نحو: ﴿وَرَأَوْتَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾^(١).

٤- أو التفعيم؛ نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ الَّيْمِ مَا غَشِيَهُمْ﴾^(٢).

٥- (٢١٩) أو تبيينه المخاطب على خطأ؛ نحو [من الكامل]:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا^(٣)

٦- أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر؛ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^(٤).

٧- ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم:

لشأنه؛ نحو [من الكامل]:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٥)

أو شأن غيره نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعْيًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾^(٦).

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) طه: ٧٨.

(٣) البيت لعبد بن الطيب، وهو شاعر مخضرم (شعر ٥ / ٤٨)، التبيان (١ / ١٥٦)، المفضليات (١٤٧) شرح عقود الجمان ص ٦٧، معاهد التنصيص (١ / ١٠٠).

(٤) غافر: ٦.

(٥) البيت للفرزدق، أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٦، وهو في ديوانه ص ١٥٥، والإيضاح ص ١١٧.

(٦) الأعراف: ٩٢.

تعريف المسند إليه بالإشارة:

(٢٢٢) وبالإشارة:

- ١- لتمييزه أكمل تمييز؛ نحو [من البسيط]:
هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَامِ^(١)
- ٢- أو التعريض بعبارة السامع؛ كقوله [من الطويل]:
أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنِّئِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرَ الْمَجَامِعِ^(٢)
- ٣- أو بيان حاله في القرب، أو البعد، أو التوسط؛ كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد.
- ٤- (٢٢٣) - أو تحقيره بالقرب؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾^(٣).
- ٥- أو تعظيمه بالبعد؛ نحو: ﴿الْمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٤).
- ٦- أو تحقيره؛ كما يقال: ذلك اللعينُ فعلٌ كذا.

- ٧- (٢٢٤) - أو التنبية عند تعقيب المشار إليه بأوصافٍ على أنه جديرٌ بما يردُّ بعده مِنْ أَجْلِهَا؛ نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٥).
- ## تعريف المسند إليه باللام:

(٢٢٤) وباللام:

- ١- للإشارة إلى معهودٍ؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾^(٦) أى: ليس^(٧) الذى طَلَبَتْ كالتى وَهَبَتْ لَهَا.
- ٢- أو إلى نفس الحقيقة؛ كقولك: الرجلُ خيرٌ من المرأة.

(١) البيت لابن الرومي، وسقط عجزه في بعض النسخ.
(٢) البيت للفرزدق في "ديوانه" (٤١٨/١١)، وأساس البلاغة (جمع)، والإشارات والتنبيهات ١٨٤، والإيضاح (١١٩/١)، والبيان) للطيبى (١٥٧/١) بتحقيقى.
(٣) الأنبياء: ٣٦.
(٤) البقرة: ١ - ٢.
(٥) البقرة: ٧.
(٦) آل عمران: ٣٦.
(٧) سقطت (ليس) من ط د/ خفاجى، وأثبتناها من شروح التلخيص، والمقصود (ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران كالأنثى التى وهبت لَهَا).

٣- وقد يأتي لواحدٍ باعتبار عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ؛ كَقَوْلِكَ: "ادْخُلِ السُّوقَ"؛ حَيْثُ لَا عَهْدَ، وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَالنَّكِيرَةِ.

٤- وَقَدْ يَفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقُ^(١)؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٢) وَهُوَ ضَرْبَانِ:
- حَقِيقِيٌّ؛ نَحْوُ: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(٣) أَيْ: كُلُّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ.
- وَعُرْفِيٌّ؛ نَحْوُ: جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ، أَيْ: صَاعَةً بِلَدِّهِ أَوْ مَمْلَكَتِهِ.

(٢٢٩) وَاسْتِغْرَاقُ الْمَفْرَدِ أَشْمَلٌ؛ بِدَلِيلِ صَحَّةِ: "لَا رَجَالَ فِي الدَّارِ": إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، دُونَ: "لَا رَجُلٌ".

(٢٣٣) وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْإِسْمِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ لَا مَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ؛ وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ.

تَعْرِيفُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْإِضَافَةِ:

(٢٣٣) وَبِالْإِضَافَةِ:

١- لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ (إِلَى إِحْضَارِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ)^(٤)؛ نَحْوُ [مِنَ الطَّوِيلِ]

هُوَ أَيْ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ^(٥)

٢- أَوْ تَضَمُّنُهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ الْمِضَافِ، أَوْ غَيْرَهُمَا؛ كَقَوْلِكَ: عَبْدِي حَضَرَ، وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ، وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي،

٣- أَوْ تَحْقِيرًا؛ نَحْوُ: وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ.

ب- تَنْكِيرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ

(٢٣٤) وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَ:

١- لِلْإِفْرَادِ؛ نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾^(٦).

(١) أَيْ الْمَعْرِفَ بِاللَّامِ الْمَشَارِ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ.

(٢) الْعَصْرُ: ٢.

(٣) السُّجْدَةُ: ٦.

(٤) هَذِهِ الْجَمَلَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ، بَيْنَ أَيْدِينَا، وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ ط د / خَفَاجِي.

(٥) الْبَيْتُ لِحُجْرِ بْنِ عَلِيَّةَ، عَجْزُهُ: (حَنِيبٌ وَجِثْمَانِيٌّ بِمَكَّةَ مَوْثِقٌ). الْمَصْعَدُ: الْمَبْعَدُ الْذَاهِبُ فِي الْأَرْضِ. الْحَنِيبُ: الْمَحْنُوبُ الْمَسْتَتَبِعُ. الْجِثْمَانُ: الشَّخْصُ. الْمَوْثِقُ: الْمَقِيدُ.

(٦) الْقِصَصُ: ٢٠.

٢- أو النوعية؛ نحو: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾^(١).

٣- أو التعظيم.

٤- أو التحقير؛ كقوله [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنِّ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ^(٢)

٥- أو التكثر؛ كقولهم: إِنَّ لَهُ لِإِبْلَاءٍ، وَإِنَّ لَهُ لَغَنَمًا.

٦- أو التقليل؛ نحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾^(٣).

٧- وقد جاء للتعظيم والتكثر؛ نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾^(٤) أى: ذوو عددٍ كثير، وآياتٍ عظام.

(٢٣٦) وَمِنْ تَنْكِيرٍ غَيْرِهِ:

١- للإفراد أو النوعية؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾^(٥).

٢- وللتعظيم؛ نحو: ﴿فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٦).

٣- وللتحقير؛ نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٧).

ثالثاً: إتباعُ المسندِ إليه، وعدمه

وصفُ المسندِ إليه:

(٢٣٧) وَأَمَّا وَصْفُهُ، فلكونه:

١- مبيّناً له، كاشفاً عن معناه؛ كقولك: الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ يَحْتَاجُ إِلَى فِرَاقِ يَشْبَعْلَةَ، ونحوه في الكشف: قوله [من المنسرح]:

(١) البقرة: ٧.

(٢) البيت لأبي السمط حفيد مروان بن أبي حفصة.

(٣) التوبة: ٧٢.

(٤) فاطر: ٤.

(٥) النور: ٤.

(٦) البقرة: ٢٧٩.

(٧) الحاثية: ٣٢.

الأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظُّ ظَنَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^(١)

٢- أو مخصّصاً؛ نحو: زيدٌ التاجرُ عندنا.

٣- أو مدحاً أو ذمّاً؛ نحوُ جاءني زيدُ العالمُ أو^(٢) الجاهلُ؛ حيثُ يتعيّنُ الموصوفُ قبل ذكره.

٤- أو تأكيداً؛ نحوُ: أمسِ الدابرُ كان يوماً عظيماً.

توكيد المسند إليه:

(٢٤٠) وأمّا توكيدهُ، ف:

١- للتقرير.

٢- أو لدفعِ توهُمِ التجوُّزِ، أو السهوِ، أو عدمِ الشمولِ.

بيان المسند إليه:

(٢٤٣) وأمّا بيانهُ، ف:

- لإيضاحِهِ باسمٍ مختصٍّ به؛ نحوُ: قَدِمَ صديقُكَ خالدٌ.

الإبدال من المسند إليه:

(٢٤٥) وأمّا الإبدالُ منه، ف:

- لزيادةِ التقريرِ، نحوُ: جاءني أخوك زيدٌ، وجاء القومُ أكثرُهُم، وسلبَ عمرو^(٣) ثوبَهُ.

العطف على المسند إليه:

(٢٤٧) وأمّا العطفُ، ف:

١- لتفصيلِ المسندِ إليه مع اختصارِ، نحوُ: جاءني زيدٌ وعمرو.

٢- أو المسندُ كذلك؛ نحوُ: جاءني زيدٌ وعمرو، أو ثمَّ عمرو، أو جاءني القومُ حتى خالدٌ.

٣- أو ردُّ السامعِ إلى الصوابِ؛ نحوُ: جاءني زيدٌ لا عمرو.

(١) البيت لأوس بن حجر الشاعر الجاهلي في ديوانه ص ٥٣، أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص ٢٢، والإيضاح ص ١٣٠ والألمعي: الذكي المتوقد، والبيت من قصيدة له في رثاء فضالة بن كلدة الأسدي.

(٢) سقطت (أو) من ط د/ خفاجي.

(٣) في طبعة د/ خفاجي (سلب عمر وزيد) هكذا وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر ط الحلبي / ص ٦٢٧.

٤- أو صرّف الحكم إلى آخر؛ نحو: جاعني زيد بل عمرو، وما جاعني عمرو بل زيد.

٥- أو الشكّ أو التشكيك للسامع^(١)؛ نحو: جاعني زيداً أو عمرو.

فصل^(٢) المسند إليه:

(٢٥٠) وأما فصله، ف:

- لتخصيصه بالمسند.

(١) سقطت من ط د/ خفاجي.

(٢) أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

رابعاً: تقديم المسند إليه، وتأخيرُهُ:

تقديم المسند إليه:

(٢٥٢) وأما تقديمه: فلكون ذكره أهم:

١- إماماً لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه.

٢- وإماماً ليمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقاً إليه؛ كقوله^(١) [من الخفيف]:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبِرِّيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

٣- وإماماً لتعجيل المسرة أو المساءة؛ للتفاؤل أو التطير؛ نحو: سَعِدْتُ فِي دَارِكِ، وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ.

٤- وإماماً لإيهام:

- أنه لا يزول عن خاطر.

(٢٥٤) وإماماً لنحو ذلك.

- أو أنه لا يُسْتَلَذُّ إِلَّا بِهِ.

رأى عبدالقاهر:

(٢٥٥) قال عبدالقاهر: "وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفي؛

نحو: ما أنا قلتُ هذا، أى: لم أقله مع أنه مقولٌ غيري؛ ولهذا لم يصح: (ما أنا قلتُ ولا غيري)، ولا: (ما أنا رأيتُ أحداً) ولا: (ما أنا ضربتُ إلا زيداً)؛ وإلا فقد يأتى للتخصيص؛ رداً على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه؛ نحو: (أنا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ).

ويؤكد على الأول بنحو "لا غيري"، وعلى الثانى بنحو: "وَحَدِي". وقد يأتى لتقوية الحكم؛ نحو: (هو يُعْطَى الْجَزِيلَ)، وكذا إذا كان الفعل منفيًا؛ نحو: (أنتَ لَا تَكْذِبُ)؛ فإنه أشدُّ لنفى الكذب من: (لا تَكْذِبُ)، وكذا من: (لا تَكْذِبُ أَنْتَ)؛ لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم. وإن بُنِيَ الفعل على منكر، أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به؛ نحو: رجلٌ جاءنى، أى: لا امرأة، ولا رجلاً.

(١) البيت للمعري، فى داليتة المشهورة بسقط الزند ١٠٠٤/٢، والإيضاح ص ١٣٥، والمصباح ص ١٥.

رأى السكاكي:

- (٢٦٤) ووافقته السكاكي على ذلك؛ إلا أنه قال: "التقديم يفيد الاختصاص إن: ١- جاز تقدير كونه^(١) في الأصل مؤخرًا على أنه فاعلٌ معنيٌ فقط؛ نحو: (أنا قمت). ٢- وقُدِّر^(٢).
- وإلا فلا يفيد إلا تقوى الحكم، سواءً جاز كما مر ولم يقدر، أو لم يجز؛ نحو: "زيد قام". واستثنى المنكر، بجعله من باب: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) أى: على القول بالإبدال من الضمير؛ لئلا يتنفى التخصيص إذ لا سبب له سواه؛ بخلاف المعرف.
- (٢٦٦) ثم قال: "وشرطه ألا يمنع من التخصيص مانع؛ كقولنا: "رجلٌ جاءني" على ما مر، دون قولهم: "شرُّ أهرَّ ذا نابٍ":
- أما على التقدير الأول^(٤): فلا يمنع أن يراد: المهرُّ شرُّ لا خير.
- وأما على الثاني^(٥): فلنبوه عن مظان استعماله.
- وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه، حيث تأولوه ب: (ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ)-: فالوجه تفضيح شأن الشرِّ بتكثيره:
- (٢٦٧) وفيه نظر:
- ١- إذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواءً في امتناع التقديم، ما بقيا على حالهما؛ فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكُّم.
- ٢- ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم؛ لحصوله بغيره؛ كما ذكره.

(١) أى المسند إليه.

(٢) السعد: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه (أى المسند إليه) فى الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معني فقط (لا لفظاً) نحو أنا قمت (فإنه يجوز أن يقدر أن أصله: قمت أنا فاعلاً معني تأكيداً لفظاً) وقدر (عطف على جاز يعنى أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك، أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرًا).

(٣) الأنبياء: ٣.

(٤) يعنى تخصيص الجنس.

(٥) يعنى تخصيص الواحد.

٣- ثم لا نسلم امتناع أن يراد: "المُهْرُ شرٌّ لا خير".

(٢٦٩) ثم قال: "ويقربُ مِنْ (هو قام): (زيدٌ قائمٌ) فى التقوى؛ لتضمُّنه الضميرَ، وشبَّهه^(١) بالخالى عنه^(٢): من جهة عدم تغيُّره فى التكلُّم والخطابِ والغَيْبة؛ ولهذا لم يُحكَّمْ بأنه جملةٌ، ولا عوملَ معاملتها فى البناء".

(٢٧٠) وممَّا يَرى تقديمه كاللازم: لفظُ "مِثْل" و"غَيْر" فى نحو: (مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ)، و: (غَيْرُكَ لا يَجُود) بمعنى: أنتَ لا تَبْخَلُ، و(أنتَ تجود) من غير إرادة تعريضٍ لغير المخاطب^(٣)، لكونه أعوَنَ على المراد^(٤) بهما.

(٢٧٢) قيل: وقد يقدِّم؛ لأنه دالٌّ على العموم؛ نحو: (كلُّ إنسانٍ لم يَقُمْ)؛ بخلاف ما لو أُخر؛ نحو: (لم يَقُمْ كلُّ إنسانٍ)؛ فإنه يفيدُ نفى الحُكْم عن جملة الأفراد، لا عن كلِّ فرد؛ وذلك لثلا يلزم ترجيحُ التأكيد على التأسيس؛ لأن الموجبة المَهْمَلَّة المعدولة المحمول فى قوَّة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كلِّ فرد، والسالبة المَهْمَلَّة فى قوَّة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كلِّ فرد؛ لورود موضوعها فى سياق النفى:

(٢٧٤) وفيه نظر:

١- لأنَّ النفى عن الجملة فى الصورة الأولى^(٥)، وعن كلِّ فردٍ فى الثانية^(٦): إنما أفاده الإسنادُ إلى ما أضيفَ إليه "كلُّ"^(٧)، وقد زال ذلك الإسنادُ؛ فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا.

(١) أى السكاكى.

(٢) أى عن الضمير.

(٣) لغير المخاطب هكذا فى بعض النسخ، وفى البعض الآخر بغير المخاطب بالباء، والمراد أنه لا يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفسى البخل عنه على طريق الكناية.

(٤) أى بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك.

(٥) وهى كل إنسان لم يقم.

(٦) وهى لم يقم كل إنسان.

(٧) وهو لفظ إنسان.

٢- ولأنَّ الثانية^(١) إذا أفادت النفي عن كل فرد، فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حُمِلَتْ على الثاني لا يكون "كلُّ" ^(٢) تأسيسًا، ولأنَّ النكرة المنفية إذا عمَّت، كان قولنا "لم يقم إنسان" كلية لا مُهملة.

(٢٧٧) وقال عبدالقاهر: "إن كانت كلمة "كلُّ" داخلة في حيز النفي بأن أُحرَّت عن أداته؛ نحو [من البسيط]:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ^(٣)...

أو معمولة للفعل المنفي؛ نحو: "ما جاءني القومُ كلُّهم"، أو: "ما جاءني كلُّ القوم"، أو: "لم آخذُ كلَّ الدراهم"، أو: "كلُّ الدراهم لم آخذُ" - توجه النفي إلى الشمول خاصةً، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض، أو تعلقه به.

وإلا عمَّ: كقول النبي ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ^(٤): أَقْصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟! - "كلُّ ذلك لم يكن"^(٥)، وعليه قوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ^(٦)

تأخيرُ المسندِ إليه:

(٢٨١) وأما تأخيرُهُ: فلاقتضاء المقام تقديم المسند.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظاهر:

(٢٨١) هذا كله مقتضى الظاهر؛ وقد يُخرَجُ الكلامُ على خلافه:

أ- فيوضع المضمَرُ موضعَ المظهر؛ كقولهم: (نعم رجلاً) مكان: (نعم الرجلُ زيدٌ) في

(١) وهي لم يقم كل إنسان.

(٢) في بعض النسخ؛ حذف "كل".

(٣) عجز البيت للمتنبي، وعجزه:

تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن

(٤) أحد الصحابة.

(٥) الحديث أخرجاه في الصحيحين، البخارى فى الصلاة ٨٨، ومسلم فى المساجد ٩٧، ٩٨ وغيرهما.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز المشهور وهو فى المصباح ص ١٤٤.

أحد القولين^(١)، وقولهم: (هو أو هي زيدٌ عالمٌ) مكانَ الشأنِ أو القصة؛ لِيَتِمَّ كُنَّ مَا يَعْتَبُهُ فِي
ذَهْنِ السَّامِعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ مَعْنَى، انْتَهَرَهُ.
(٢٨٣) وَقَدْ يُعْكَسُ:

أ- فَإِنْ كَانَ^(٢) اسْمَ إِشَارَةٍ، ف:

١- لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ^(٣)؛ لِإِخْتِصَاصِهِ بِحُكْمٍ بَدِيعٍ؛ كَقَوْلِهِ^(٤) [مِنَ الْبَسِيطِ]:

كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعَيْتَ مَذَاهِبُهُ
وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا!
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً
وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا!

٢- أَوْ التَّهَكُّمِ بِالسَّامِعِ، كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدَ الْبَصْرِ.

٣- أَوْ النَّدَاءِ عَلَى كَمَالِ بِلَادَتِهِ.

٤- أَوْ فِطَانَتِهِ.

٥- أَوْ ادِّعَاءِ كَمَالِ ظَهْوَرِهِ^(٥)؛ وَعَلَيْهِ^(٦) مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ^(٧) [مِنَ الطَّوِيلِ]:

تَعَالَلْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ
تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكَ^(٨)

(٢٨٥) ب- وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ، ف:

١- لِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٩)، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ^(١٠):

(١) وَهُوَ قَوْلٌ مِنْ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصَ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، لَا عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً، وَنَعَمْ
رَجُلًا خَيْرًا.

(٢) أَى الْمَظْهَرِ الَّذِي وَضَعَ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ.

(٣) أَى تَمْيِيزِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ.

(٤) الْبَيْتَانِ لِابْنِ الرَّائِدِ الْزَنْدِيقِ أَوْرَدَهُمَا بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْمَصْبَاحِ ص ٢٩، وَقَدْ أَوْرَدَ
الإمام الطيبي في التبيان في جوابه بيتين لطيفين هما:

كَمْ مِنْ أَدِيبٍ فَهَمَّ قَلْبُهُ
مُسْتَكْمَلِ الْعَقْلِ مَقْلٍ عَدِيمٍ
وَمِنْ جَاهِلٍ مَكْثَرُ مَالِهِ
ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ

انظر التبيان للطبي بتحقيقى (١/١٥٨) ط المكتبة التجارية، مكة.

(٥) أَى ظَهْوَرِ الْمَشَارِ إِلَىهِ.

(٦) أَى عَلَى وَضْعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ لِادِّعَاءِ كَمَالِ الظهور.

(٧) أَى بَابِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ.

(٨) الْبَيْتُ لِابْنِ الدِّمِينَةِ، فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦، وَأَوْرَدَهُ بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْمَصْبَاحِ ص ٢٩.

(٩) سُورَةُ الْإِحْلَاصِ: ١-٢.

(١٠) أَى نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" مِنْ غَيْرِهِ وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ

﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(١).

٢- أو إدخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة.

٣- أو تقوية داعي المأمور.

مثالهما: قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرُك بكذا، وعليه من غيره^(٢): ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٣).

٤- أو الاستعفاف؛ كقوله^(٤) [من الوافر]:

إلهي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَأَنَّ.....

(٢٨٦) السكاكي: هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً^(٥): يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ، وَيَسْمَى هَذَا النُّقْلُ التَّفَاتَا؛ كقوله^(٦) [من المتقارب]:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُدِ.....

(٢٨٦) والمشهور^(٧): أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخِرِ مِنْهَا، وَهَذَا أَحْصَتْ:

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٨).

(١) سورة الإسراء: ١٠٥

(٢) أي علي وضع المظهر موضع المضمرة لتقوية داعي المأمور من غير باب المسند إليه.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) ينسب البيت لرابعة العدوية وقيل: لإبراهيم بن أدهم وعجزه: مقراً بالذنوب وقد دعاها. أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٥٥، وبدر الدين بن مالك في المصباح ص ٣٠.

(٥) أي وسواء كان في المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردة في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده.

(٦) هو لامرئ القيس في ديوانه ٣٤٤، والإيضاح ص ١٩٥، والمصباح ص ٣٥. والأثمُد موضع، بفتح الهمزة وضم الميم، وعجزه: ونام الخلى ولم ترقد.

(٧) هذا مذهب الجمهور.

(٨) سورة البقرة: ٢١٦.

وإلى الغيبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾^(١).

(٢٩١) ومن الخطاب إلى التكلم [من الطويل]:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ^(٢)

وإلى الغيبة: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾^(٣).

(٢٩١) ومن الغيبة إلى التكلم ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾^(٤) وإلى

الخطاب: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ أَيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٥).

(٢٩٣) ووجهه^(٦): أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ: كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً^(٧)

لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه؛ وقد تختصُّ مواقفه بلطائف كما في الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكرَ الحقيق بالحمد عن قلب حاضر، يجدُ من نفسه محرِّكاً للإقبال عليه، وكلما أجرى عليه صفةً من تلك الصفات العظام، قوى ذلك المحرِّك إلى أن يثول الأمرُ إلى خاتمته المفيدة: أنه مالكُ الأمرِ كله في يومِ الجزاء، فحينئذ: يوجبُ الإقبال عليه، والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع، والاستعانة في المهمَّات.

(٢٩٤) وَمِنْ خِلَافِ الْمَقْتَضَى: الْمَخَاطَبِ بغير ما يترقَّبُ بحمل كلامه على خلاف

مراده، تبييناً على أنه هو الأولى بالقصد؛ كقول القبعثري للحجاج - وقد قال له متوعداً: "لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَدْهَمِ!" -: "مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ!"^(٨) أى: مَنْ كَانَ مِثْلَ

(١) سورة الكوثر: ١-٢.

(٢) البيتان لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٣٣، والمصباح ص ٣٢، والإيضاح ص ١٥٨، طحا: ذهب وبعد. الولي: القرب.

(٣) يونس: ٢٢.

(٤) فاطر: ٩.

(٥) الفاتحة: ٤ - ٥.

(٦) وجه حسن الالتفات.

(٧) أى تجديداً وإحداثاً.

(٨) فحمل الأدهم في كلام الحجاج على الفرس الأدهم - وهو الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه - وضم إليه الأشهب أى الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده، ومراد الحجاج إنما هو القيد، فبفه القبعثري على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير.

الأمير في السلطان وبسطة اليد، فجدير بأن يُصْفَدَ لا أن يَصْفِدَ^(١).

(٢٩٥) أو السائل بغير ما يتطلب؛ بتنزيل سؤاله منزلة غيره؛ تنبيهاً على أنه الأولى بحاله، أو المهم له؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^(٢)، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٣).

(٢٩٦) ومنه: التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي؛ تنبيهاً على تحقق وقوعه؛ نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، ومثله: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾^(٥) ونحوه: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾^(٦).

(٢٩٧) ومنه: القلب^(٧)؛ نحو: عَرَضَتْ الناقة على الحوض.
وقبله السكاكي مطلقاً.
ورده غيره مطلقاً.

(٢٩٨) والحق: أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً، قبل؛ كقوله [من الرجز]:
وَمَهْمَهُ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ^(٨)
أى: لونها.

وإلا رد؛ كقوله [من الوافر]:

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَ^(٩)

(١) يصفد كيكرم: بمعنى يعطي، ويصفد كيضرب بمعنى يقيد لكنه في ط الحلبي: "فجدير بأن يُصْعَدَ لا أن يُصْفِدَ" فليراجع!

(٢) سورة البقرة: ١٧٩.

(٣) سورة البقرة: ٢١٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٨.

(٥) سورة الذاريات: ٦.

(٦) سورة هود: ١٠٣.

(٧) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(٨) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٣، والمصباح ص ٤٢، والإيضاح ص ١٦٥، والإشارات ص ٥٩. المهمة: المفازة. مغبرة: مملوءة بالغبرة. أرجاؤه: أطرافه ونواحيه.

(٩) البيت للقطامي الشاعر في ديوانه ص ٤٦، والمصباح ص ٤١، والإيضاح ص ١٦٦، وصره: فسد. جدى حرى سمن عليها. الفدن: القصر، السباع: الطين بالتين: والمعنى: كما طينت فدن بسباع

أحوال المسند

ترك المسند:

(٣٠١) أما تركه: فلما مر^(١)؛ كقوله^(٢) [من الطويل]:

فإني وقيار بها لغريب

وقوله^(٣) [من المنسرح]:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقولك: زيد منطلق وعمرو، وقولك: خرجت فإذا زيد.

وقوله^(٤) [من المنسرح]:

إن محلاً وإن مرّ محلاً.....

أى: إن لنا فى الدنيا، وإن لنا عنها.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٦) يحتمل الأمرين، أى: أجمل، أو فأمرى،

(٣٠٦) ولا بد من قرينة: كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق؛ نحو: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾^(٧)، أو مقدر؛ نحو [من الطويل]:

لئيك يزيد ضارغ لخصومة.....

(١) أى فى حذف المسند إليه.

(٢) هو لضابىء بن الحرث البرجمى و صدر البيت: ومن يك أمسى بالمدينة رحله. وقيار: اسم فرس أو جمل للشاعر.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. فى لسان العرب (قعد)، وخزانة الأدب ١٠/٢٩٥.

(٤) شطر بيت للأعشى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٦٣، وعجزه: "وإن فى السفر إذ مضوا مهلاً".

(٥) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٦) يوسف: ١٨.

(٧) لقمان: ٢٥.

وفضله على خلافه^(١): بتكرّر الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، وبوقوع نحو "يزيد" غير فضلة،
وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأنّ أوّل الكلام غير مطمع في ذكره.

ذكر المسند:

وأما ذكره:

(٣٠٨) فلما مرّ^(٢)، أو أن يتعين كونه اسماً أو فعلاً

(٣٠٩) وأما إفرادُه:

فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم، والمراد بالسببي نحو: زيد أبله؛
منطلقاً.

(٣١٢) وأما كونه فعلاً:

فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه، مع إفادة التجدد، كقوله [من الكامل]
أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ يَعْتَوُوا إِلَيَّ عَرِيفُهُمْ يَتَوَسَّمُ^(٣)

(٣١٣) وأما كونه اسماً:

فإفادته^(٤) عدمهما؛ كقوله [من البسيط]:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ^(٥)

(٣١٤) وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه:

فلتربية الفائدة.

والمقيّد: في نحو: (كان زيد منطلقاً) هو (منطلقاً)، لا (كان).

(١) أي رجحان نحو (لييك يزيد ضارع مبنياً للمفعول على خلافه يعني لييك يزيد ضارع؛ مستنداً
للفاعل ناصباً ليزيد ورافعاً لضارع).

(٢) أي: وأما ذكر المسند فلما مرّ في ذكر المسند إليه.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٥٥. وهو نظيف بن نعيم العنبري. عن
القوم: رئيسهم أو القيم بأمرهم. يتوسم: يتأثر.

(٤) أي عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعني لإفادته اليقوت والأغراض المتعددة.

(٥) البيت للنضر بن جوية، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٥٧.

وأما تركه^(١):

فلمانع منها^(٢).

(٣١٥) وأما تقييده بالشرط:

فالإعترارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بين ذلك في علم النحو، ولكن لأبد من النظر -ههنا- في: "إن"، و"إذا"، و"لو":

ف"إن" و"إذا": للشرط في الاستقبال؛ لكن أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل (إذا) الجزم بوقوعه، ولذلك كان النادر موقعا لـ"إن"، وغلب لفظ الماضي مع "إذا"؛ نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾^(٣) لأن المراد الحسنة المطلقة؛ ولهذا عرفت تعريف الجنس، والسيئة نادرة بالنسبة إليها؛ ولهذا نكرت.

(٣٢٠) وقد تستعمل (إن) في الجزم تجاهلاً، أو لعدم جزم المخاطب؛ كقولك لمن يكذبك: "إن صدقت، فماذا تفعل؟"، أو لتزليه منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، أو التويخ وتصوير أن المقام -لاشماله على ما يقلع الشرط عن أصله - لا يصلح إلا لفرضه، كما يفرض المحال؛ نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾^(٤) فيمن قرأ (إن) بالكسر، أو تغليب غير المتصيف به على المتصيف به، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٥) يحتملها.

(٣٢٣) والتغليب يجرى في فنون كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾^(٧)، ومنه: أبوان، ونحوه.

(٣٢٦) ولكونهما لتعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كل من جملتى كل فعلية استقبالية، ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة؛ كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب، أو

(١) أى ترك التقييد.

(٢) أى من تربية الفائدة.

(٣) الأعراف: ١٣١.

(٤) الزخرف: ٥.

(٥) البقرة: ٢٣.

(٦) التحريم: ١١.

(٧) النمل: ٥٥.

كون ما هو للوقوع كالواقع، أو التفاؤل، أو إظهار الرغبة في وقوعه؛ نحو: "إِنْ ظَفِرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ"؛ فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حَصُولِ أَمْرٍ، يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ إِيَّاهُ، فَرَبَّمَا يَخِيلُ إِلَيْهِ حَاصِلًا؛ وَعَلَيْهِ: ﴿إِنْ أَرَدْنَا نَحْنُنَا﴾^(١).

السكاكي: أو للتعريض؛ نحو: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٢)، ونظيره في التعريض: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٣) أى: وما لكم لا تعبدون الذى فطركم؛ بدليل: ﴿وَالِيهِ تَرْجَعُونَ﴾، ووجه حسنه: إسماعُ المخاطبين الحقَّ على وجه لا يزيدُ غضبَهُم، وهو تركُ التصريحِ بنسبتهم إلى الباطل، ويُعِينُ على قبوله؛ لكونه أَدخَلَ في إِمحاضِ النصحِ حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

(٣٣٣) و(لو): للشرط في الماضي، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم، عدمُ الثبوتِ والمضى في جملتيها؛ فدخولها على المضارع في نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾^(٤)، لِقَصْدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضى وقتاً فوقتاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(٥) وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٦)؛ لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عن لا خلاف في إخباره؛ كما في ﴿رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٧)، أو لاستحضارِ الصورة؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾^(٨) استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

(٣٤٢) وأما تنكيره:

فإرادة عدم الحصر والعهد؛ كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر، أو للتفخيم؛ نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٩)، أو للتحقير^(١٠).

(١) النور: ٣٣.

(٢) الزمر: ٦٥.

(٣) يس: ٢٢.

(٤) الحجرات: ٧.

(٥) البقرة: ١٥.

(٦) الأنعام: ٢٧.

(٧) الحجر: ٢.

(٨) الروم: ٤٨.

(٩) البقرة: ٣.

(١٠) نحو: ما زيد شيئاً.

(٣٤٣) وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف:

فلكون الفائدة أتم؛ كما مر.

وأما تركه:

فظاهرٌ ممَّا سبق.

(٣٤٤) وأما تعريفه:

فلإفادة السامع حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله، أو لازم حكم كذلك^(١)؛ نحو: "زيد أخوك، وعمرو المنطلق" باعتبار تعريف العهد أو الجنس، وعكسهما^(٢)، والثاني^(٣): قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً؛ نحو: زيد الأمير، أو مبالغةً لكماله فيه؛ نحو: عمرو الشجاع.

(٣٥٠) وقيل: الاسم متعينٌ للابتداء؛ لدلالته على الذات، والصفة للخبرية؛ لدالتها على

أمر نسبي.

وردَّ بأنَّ المعنى: الشخص الذي له الصفة صاحبُ الاسم.

(٣٥١) وأما كونه جملة:

فللتقوى، أو لكونه سبباً، كما مر.

واسميتها وفعاليتها وشرطيتها: لما مرَّ^(٤).

وظرفيتها: لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدرةٌ بالفعل؛ على الأصح.

(٣٥٢) وأما تأخيرها:

فالأن ذكر المسند إليه أهم؛ كما مر.

(٣٥٣) وأما تقديمها:

فلتخصيصه^(٥) بالمسند إليه؛ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(٦) أى: بخلاف خمور الدنيا؛ ولهذا لم

(١) أى: على أمر معلوم بآخر مثله.

(٢) أى: عكس المثالين المذكورين وهما: أخوك زيد والمنطلق عمرو.

(٣) يعنى: اعتبار تعريف الجنس.

(٤) يعنى: أن كون المسند جملة للسببية أو للتقوى، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه. وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

(٥) أى: لقصر المسند إليه على المسند.

(٦) الصافات: ٤٧.

يقدم الطرف في نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١)؛ لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى.
أو التنبية من أول الأمر - على أنه خير لا نعت؛ كقوله [من الطويل]^(٢):

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
أو التفاؤل؛ أو التشويق إلى ذكر المسند إليه؛ كقوله [من البسيط]:

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِنَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ^(٣)

تنبيه

(٣٦١) كثير مما ذكره في هذا الباب^(٤) - والذي قبله^(٥) - غير مختص بهما؛ كالذكر والحذف وغيرهما، والفظن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما، لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما.

أحوال متعلقات الفعل

(٣٦٢) الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل، في أن الغرض من ذكره معه^(٦) إفادة تلبس به، لا إفادة وقوعه مطلقاً؛ فإذا لم يذكر^(٧) معه، فالغرض إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً^(٨)؛ نزل منزلة اللازم، ولم يقدر له مفعول؛ لأن المقدر كالمذكور، وهو ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً كناية^(٩) عنه متعلقاً بمفعول مخصوص، دلت عليه قرينة أو لا^(١٠)؛

(٣٦٣) الثاني: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١١).

(١) البقرة: ٢.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٧٨. وقيل: إنه لحسان. والصحيح أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٧٩. والبيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم. والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند.

(٤) يعني: باب المسند.

(٥) يعني: باب المسند إليه.

(٦) أي: من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(٧) أي: المفعول به مع الفعل المتعدى.

(٨) أي: من غير اعتبار عموم في الفعل أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه من رفع غيره.

(٩) أي عن ذلك الفعل.

(١٠) أي أو لا يحتمل ذلك.

(١١) الرمز: ٩.

السَّكَاكِيُّ: ثم إذا كان المقامُ حَطَائِيًّا^(١) لا استدلالِيًّا^(٢)، أفاد ذلك^(٣) مع التعميم^(٤)؛ دفعًا
للتحكُّم^(٥):

والأول^(٦): كقول البحرى في المعتز بالله [من الخفيف]:

شَجُو حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِي^(٧)

أى: أن يكونَ ذو رؤيةٍ، وذو سمعٍ، فيدركُ محاسنَهُ وأخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقيقه
الإمامةَ دون غيره؛ فلا يجدوا إلى منازعته سبيلاً.

والإ^(٨) وَجَبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ.

ثم الحذف:

(٣٦٦) إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ - كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ - مَا لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيًّا؛ نَحْوُ:

﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٩) بخلاف نحو [من الطويل]:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبَكَيْتُهُ.....

وأما قوله^(١٠) [من الطويل]:

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا

فليس منه؛ لأنَّ المرادَ بالأول البكاءَ الحقيقيُّ.

(٣٦٧) وَإِمَّا لِدْفَعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمَرَادِ ابْتِدَاءً؛ كَقَوْلِهِ^(١١) [من الطويل]:

وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةَ أَيَّامِ حَزْرَنْ إِلَى الْعَظْمِ!

إذ لو ذكر اللحم، لرُبما توهّم قبل ذكر ما بعده أن الحزّ لم ينته إلى العظم.

(١) أى يكتفى فيه بمجرد الظن.

(٢) يطلب فيه اليقين البرهاني.

(٣) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً.

(٤) أى فى أفراد الفعل.

(٥) اللازم من حمله على فردٍ دون آخر.

(٦) وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بمفعول مخصوص.

(٧) البيت أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٨١.

(٨) أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.

(٩) الأنعام: ١٤٩.

(١٠) هو للجوهري من شعراء الصاحب بن عباد.

(١١) البيت للبحرئى، أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٨٢.

(٣٦٨) وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمّن إيقاع الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه^(١) عليه^(٢)؛ كقوله^(٣) [من الخفيف]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دُودَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الممدوح بطلبٍ مثلٍ له.

(٣٦٩) وإمّا للتعميم مع الاختصار؛ كقولك: قد كان منك ما يؤلم، أى: كلّ أحد؛

وعليه: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾^(٤).

(٣٦٩) وإمّا لمجرد الاختصار عند قيام قرينة؛ نحو: أصغيتُ إليه، أى: أذني؛ وعليه:

﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٥) أى: ذاتك.

(٣٧١) وإمّا للرعاية على الفاصلة؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٦).

(٣٧٢) وإمّا لاستهجان ذكره؛ كقول عائشة رضی الله عنها: (مَا رَأَيْتُ مِنْهُ؛ وَلَا رَأَى

مِنْهُ)^(٧) أى: العورة.

(٣٧٢) وإمّا لنكتةٍ أخرى.

(٣٧٢) - وتقديم مفعوله، ونحوه عليه؛ لردّ الخطأ فى التعمين؛ كقولك: "زيدا عرفتُ"

لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً، وإنه غير زيد، وتقول لتأكيديه لا غيره؛ ولذلك^(٨) لا يقال: "ما زيدا ضربتُ ولا غيره"، ولا: "ما زيدا ضربتُ، ولكن أكرمتُهُ".

(١) أى الفعل الثانى.

(٢) أى على المفعول.

(٣) البيت للبحترى التخريج السابق.

(٤) يونس: ٢٥.

(٥) الأعراف: ١٤٣.

(٦) الضحى: ٣.

(٧) أخرجه الطبرانى فى "الصغير" (ص ٢٧) ومن طريقه أبونعيم (٢٤٧/٨) والخطيب (٢٢٥/١)

وفى سنده "بركة بن محمد الحلبي"، ولا بركة فيه، فإنه كذاب وضاع. وقد ذكر الحافظ

بن حجر له هذا الحديث فى "اللسان" (١٣/٢) وقال: تفرد به بركة، وعده من أباضيله.

وقال ابن عدى فى "مختصر الكامل" ص ١٩٤: "وسائر أحاديث بركة مناكير باطلة كنها،

لا يرد بها غيره، وله من الأحاديث البواطل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال

عبدان" راجع آداب الزفاف للشيخ الألبانى ص ٣٤.

(٨) فى بعض النسخ "ولهذا".

وأما نحو: "زيداً عرفته" فتأكيد إن قدر المفسر قبل المنصوب؛ وإلا فتخصيص.
 وأما نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(١): فلا يفيد إلا التخصيص؛ وكذلك قولك: "زيد مررت"
 (٣٧٥) والتخصيص لازم للتقديم غالباً؛ ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٢) معناه:
 نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾^(٣) معناه: إليه لا إلى غيره.
 ويفيد في الجميع - وراء التخصيص - اهتماماً بالمقدم؛ ولهذا يُقدَّرُ في (باسم الله) مؤخرًا
 وأورد: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٤):

وأجيب: بأن الأهم فيه القراءة، وبأنه متعلق ب(اقرأ) الثاني، ومعنى الأول: أوجد القراءة.
 (٣٧٧) وتقديم بعض معمولاته على بعض لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه؛
 كالفاعل في نحو: "ضرب زيداً عمراً"، والمفعول الأول في نحو: "أعطيت زيداً درهماً" أو
 لأن ذكره أهم؛ كقولك: "قتل الخارجي فلان". أو لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى؛ نحو:
 ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(٥) فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله
 ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ - لتوهم أنه من صلة (يكتُم)؛ فلا يفهم أنه منهم.

أو بالتناسب؛ كرعاية الفاصلة؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^(٦)

القصر

(٣٨١) القصر^(٧): حقيقي^(٨)، وغير حقيقي^(٩) وكل منهما نوعان: قصر الموصوفين

(١) فصلت: ١٧.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) آل عمران: ١٥٨.

(٤) العلق: ١.

(٥) غافر: ٢٨.

(٦) طه: ٦٧.

(٧) هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

(٨) أي: بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بالأ يتجاوز به إلى غيره أصلاً.

(٩) أي: بحسب الإضافة إلى شيء آخر بالأ يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوز به
 إلى شيء آخر في الجملة.

على^(١) الصفة، وقصر الصفة على الموصوف^(٢) - والمراد^(٣): المعنوية^(٤)، لا النعت^(٥) -
والأول^(٦) من الحقيقي: نحو: "ما زيد إلا كاتب" إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها، وهو لا
يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء.
والثاني: كثير؛ نحو: "ما في الدار إلا زيد"، وقد يقصد به^(٧) المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير
المذكور.

(٣٨٢) والأول من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مكانها.
(٣٨٣) والثاني: تخصيص صفة بأمر دون آخر، أو مكانه.
فكلُّ منهما ضربان، والمخاطبُ بالأول من ضربَيْ كُلِّ^(٨): مَنْ يعتقدُ الشركة، ويسمى:
قصرَ إفرادٍ؛ لقطع الشركة.
وبالثاني^(٩): مَنْ يعتقدُ العكس، ويسمى: قصرَ قلب؛ لقلب حكم المخاطب، أو
تساويًا^(١٠) عنده، ويسمى: قصرَ تعيين.
(٣٨٧) وشَرَطُ قصرِ الموصوفِ على الصفة إفرادًا: عدم تنافى الوصفين، وقلبًا: تحقق
تنافيهما، وقصرُ التَّعْيِينِ أعمُّ.

[طرق القصر]

(٣٨٨) وللقصر طرق:

- (١) وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.
- (٢) وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون ذلك الموصوف صفات أخرى.
- (٣) أي: بالصفة هنا.
- (٤) وهي المعنى القائم بالغير.
- (٥) وهو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول.
- (٦) أي: قصر الموصوف على الصفة.
- (٧) أي بالثاني.
- (٨) أي من قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء.
- (٩) أي: والمخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء من ضربَيْ كُلِّ من القصرين.
- (١٠) عطف على قوله: يعتقد العكس.

منها: العطف؛ كقولك في قصره إفراداً: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، أو: "ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ"، وقلباً: "زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ"، أو: "ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ"، وفي قصرها: "زيدٌ شاعرٌ لا عمروٌ"، أو: "ما عمروٌ شاعراً بل زيدٌ".

(٣٨٩) ومنها: النفي والاستثناء؛ كقولك في قصره: "ما زيدٌ إلا شاعرٌ"، و: "ما زيدٌ إلا قائمٌ" وفي قصرها: "ما شاعرٌ إلا زيدٌ".

(٣٨٩) ومنها: إنمّا؛ كقولك في قصره: "إنمّا زيدٌ كاتبٌ"، و: "إنمّا زيدٌ قائمٌ"، وفي قصرها: "إنمّا قائمٌ زيدٌ"؛ لتضمّنه^(١) معنى: (ما) و(إلا)؛ لقول المفسّرين ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾^(٢) بالنصب، معناه: ما حرّم عليكم إلا الميّتة. وهو المطابق لقراءة الرفع^(٣)؛ لما مر^(٤)، ولقول النحاة: (إنمّا) لإثبات ما يُذكر بعده، ونفى ما سواه. ولصحة انفصال الضمير معه؛ قال الفرزدق [من الطويل]:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٥)

(٣٩٣) ومنها: التقديم؛ كقولك في قصره: "تميمي أنا"، وفي قصرها: "أنا كَفَيْتُ مُهْمَكَ".

(٣٩٣) وهذه الطرق تختلف من وجوه؛ فدلالة الرابع بالفحوى، والباقية بالوضع.

(٣٩٣) والأصلُ في الأول: النَّصُّ عَلَى الْمَثَبِ وَالْمَنْفَى - كما مرّ - فلا يُتْرَكُ إِلَّا كِرَاهَةً

الإطْناب؛ كما إذا قيل: "زيدٌ يَعْلَمُ النُّحُو، والتصريفَ، والعروضَ" أو: "زيدٌ يَعْلَمُ النُّحُو، وعمروٌ وبكرٌ" فنقولُ فيهما: "زيدٌ يَعْلَمُ النُّحُو لا غَيْرُ" أو نحوهُ.

وفي الثلاثة الباقية: النَّصُّ عَلَى الْمَثَبِ فَقَطْ.

والنفي لا يجامع الثاني؛ لأنَّ شرط المنفى بـ "لا": ألاَّ يَكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بغيرها. ويجامع

الأخيرين، فيقال: "إنمّا أنا تميمي لا قيسيُّ"؛ و: "هو يأتيني لا عمروٌ"؛ لأنَّ النفي فيهما غير مصرّح به؛ كما يقال: (امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرو).

(١) هذا بيان لسبب إفادة إنمّا القصر.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) أى: رفع الميّتة.

(٤) في تعريف المسند من أن المنطلق زيد وزيد المنطلق يقيد قصر الانطلاق على زيد.

(٥) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٩١ الذمار: العهد.

السكاكي: "شرطُ مجامعته للثالث: ألا يكون الوصفُ مختصاً بالموصوفِ؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾^(١)."

عبدالقاهر: "لا تحسُنُ في المختصِّ؛ كما تحسُنُ في غيره"؛ وهذا أقرب.

(٣٩٧) وأصلُ الثاني: أن يكونَ ما استعملَ له ممَّا يجمله المخاطبُ وينكره، بخلاف الثالث؛

كقولك لصاحبك- وقد رأيتُ شبحاً من بعيد-: "ما هو إلا زيد" إذا اعتقدته غيره مُصيراً.

(٣٩٧) وقد ينزلُ المعلومُ منزلةَ المجهولِ لإعتبارِ مناسِب؛ فيستعملُ له الثاني إفراداً؛ نحو:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢) أى: مقصودٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبرُّى من الهلاك، نُزِّلَ

استعظامُهُم هلاكه منزلةَ إنكارهم إياه، أو قلباً؛ نحو: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾^(٣) فالمخاطبون

-وهم الرسل، عليهم الصلاة والسلام- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا منكرين لذلك؛

لكنهم نزلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقادِ القائلين أنَّ الرسولَ لا يكون بشرًا، مع إصرارِ المخاطبين

على دعوى الرسالة. وقولُهُم: ﴿إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾^(٤): من بابِ مجازاةِ الخصمِ؛ ليعثرَ؛

حيث يرادُ تبيكتهُ لا لتسليمِ انتفاءِ الرسالة، وكقولك: "إنما هو أخوك" لمن يعلم ذلك، ويقرُّ به،

وأنت تريد أن ترققه عليه.

(٣٩٩) وقد ينزلُ المجهولُ منزلةَ المعلومِ؛ لادعاءِ ظهوره؛ فيستعملُ له الثالث؛ نحو: ﴿إِنَّمَا

نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾^(٥)؛ لذلك جاء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٦)؛ للردِّ عليهم مؤكِّدًا بما ترى.

ومزيَّة (إنما) على العطف: أنه يُعقلُ منها الحكمان معًا، وأحسن مواقعها التعريض؛ نحو:

﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٧)؛ فإنه تعريضُ بأن الكفار -من فرط جهلهم- كالبهائم، فطمعُ

النظرِ منهم بقطعها منها.

(٤٠١) ثم القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر -على ما مر- يقع ما بين الفعل والفاعل

(١) الأنعام: ٣٦.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) إبراهيم: ١٠.

(٤) إبراهيم: ١١.

(٥) البقرة: ١١.

(٦) البقرة: ١٢.

(٧) الرعد: ١٩.

نحو: "ما قام إلا زيد" وغيرهما، ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء، وقبل تقديمهما بحالهما؛ نحو: "ما ضرب إلا عمراً زيداً"^(١)، و"ما ضرب إلا زيداً عمراً"^(٢)؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها.

(٤، ٣) ووجه^(٣) الجميع: أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أوجب منه المقدر شيء به (إلا)، جاء القصر، وفي (٤، ٥) "إنما" يؤخر المقصور عليه؛ تقول: "إنما ضرب زيداً عمراً"، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس و"غير" كـ "إلا" في إفادة القصرين، وفي امتناع مجامعة (لا).

الإنشاء^(٤)

(٤، ٦) إن كان طلباً استدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرة:
(٤، ٧) منها التمني^(٥). واللفظ الموضوع له (ليت)، ولا يشترط إمكان التمني^(٦)؛ تقول: "ليت الشباب يعودوا"، وقد يتمنى به (هل)؛ نحو: "هل لي من شفيع؟! حيث يعلم أن لا شفيع له، وبـ (لو)؛ نحو: "لو تأتيني؛ فتحدثني!"; بالنصب.

السكاكي: كأن حروف التنديم والتخصيص، وهى: (هلاً)، و(ألاً) بقلب الهاء همزة، و(لولاً) و(لوماً): مأخوذة منهما^(٧) من كبتين مع (لا) و(ما) المزيدتين؛ لتضمنهما معنى التمني؛ ليتولد منه في الماضي التنديم؛ نحو: "هلاً أكرمت زيداً!"; وفي المضارع التخصيص؛ نحو: "هلاً تقوم!." وقد يتمنى به (لعل) فيعطى حكم (ليت)؛ نحو: "لعلى أحج؛ فأزورك"; بالنصب؛ لبعده المرجو عن الحصول.

(٤، ٩) ومنها: الاستفهام؛ وألفاظه الموضوعه له: (الهمزة) و(هل) و(ما) و(من) و(أى)

- (١) أى: في قصر الفاعل على المفعول، وفي بعض النسخ: "ما ضرب عمراً زيداً"، وهو خطأ.
- (٢) في قصر المفعول على الفاعل. وفي بعض النسخ (وما ضرب زيداً عمراً).
- (٣) أى السبب في إفادة النفي والاستثناء فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.
- (٤) هو الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.
- (٥) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة.
- (٦) ويشترط ذلك في الترجى.
- (٧) أى: من هل ولو اللتين للتمنى.

و(كَمْ) و(كَيْفَ) و(أَيْنَ) و(أَنَّى) و(مَتَى) و(أَيَّانَ):

فـ "الهمزة": لطلب التصديق؛ كقولك: "أقام زيد؟"، و"أزيد قائم؟"، أو التصور، كقولك: "أديس في الإناء أم غسل؟"، "أفي الخاية دبسك أم في الزق؟"؛ ولهذا^(١) لم يقبح: أزيد قام؟ وأعمراً عرفت؟ و المستول عنه بها: هو ما يليها؛ كالفعل في: أضربت زيدا؟ والفاعل في: أنت ضربت زيدا؟ والمفعول في: أزيداً ضربت؟ (٤١٥) و"هل": لطلب التصديق فحسب؛ نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟ ولهذا امتنع: هل زيد قام أم عمرو؟ وقبح: هل زيداً ضربت؟ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل دون: "هل زيداً ضربت؟". لحوار تقدير المفسر قبل (زيداً).

وجعل السكاكي فُبح: "هل رجل عرف؟" لذلك، ويلزمه ألا يقبح: "هل زيد عرف؟".

وعلل غيره فُبحهما بأن (هل) بمعنى "قد" في الأصل.

وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام.

(٤١٤) وهي تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح: "هل تضرب زيدا وخر أحموت؟".

(٤١٣) ولا اختصاص التصديق بها، وتخصيصها المضارع بالاستقبال: كان لها مزيد اختصاص بسبب

كونه زمانياً أظهر؛ كالفعل؛ ولهذا كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾^(٢) أدل على طلب الشكر من: أنهل

تشكرون؟، "فهل أنتم تشكرون؟"؛ لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية

بحصوله، ومن: "فأنتم شاكرون؟"؛ وإن كان للثبوت؛ لأن (هل) أدعى للفعل من "الهمزة"؛ فتدك

معها أدل على ذلك؛ ولهذا لا يحسن: "هل زيد منطلق؟" إلا من البليغ.

(٤١٤) وهي قسمان:

بسيطة: وهي التي يُطلبُ بها وجود الشيء، كقولنا: "هل الحركة موجودة؟".

ومركبة: وهي التي يُطلبُ بها وجود شيء لشيء؛ كقولنا: "هل الحركة دائمة؟".

(٤١٥) والباقية: لطلب التصور فقط:

قيل: يُطلبُ بـ "ما" شرح الاسم؛ كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهية المسمى: كقولنا: ما

الحركة؟ وتقع (هل) البسيطة في الترتيب بينهما^(٣).

(٤١٥) وبـ (من): العارض المشخص لذي العلم؛ كقولنا: من في الدار؟

(١) أي لمحيء الهمزة لطلب التصور.

(٢) الأنبياء: ٨٠.

(٣) أي بين (ما) التي لشرح الاسم والتي لطلب ماهية.

وقال السكاكي: يسأل ب (ما) عن الجنس؛ تقول: ما عندك؟، أى: أى أجناس الأشياء عندك؟
وجوابه: كتابٌ ونحوه، أو عن الوصف؛ تقول: ما زيد؟ وجوابه: الكريمٌ ونحوه، وبـ "مَنْ" عن
الجنس من ذوى العِلْم؛ تقول: مَنْ جبريلُ؟ أى: أبشَرٌ هو أم مَلَكٌ أم جَنِّيٌّ؟ وفيه نظر^(١).
(٤١٦) وبـ "أَيَّ" عما يميِّز أحدَ المتشاركين فى أمرٍ يعُمُّهما؛ نحو: ﴿أَيَّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ
مَقَامًا﴾^(٢) أى: أنحنُ أم أصحابُ محمدٍ (عليه السلام)؟.

(٤١٧) وبـ "كَمْ" عن العدد؛ نحو: ﴿سَلِّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيْنَهُ﴾^(٣).
وبـ "كَيْفَ": عن الحال.
وبـ "أَيْنَ": عن المكان.
وبـ "مَتَى": عن الزمان.

(٤١٧) وبـ "أَيَّانَ": عن الزمان المستقبل، قيل: وتستعمل فى مواضع التفتيح؛ مثل:
﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤).

(٤١٧) و"أَنَّى": تستعمل تارةً بمعنى "كَيْفَ"؛ نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٥)،
وأخرى بمعنى "مِنْ أَيْنَ"؛ نحو: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾^(٦).

(٤١٩) ثم إن هذه الكلمات كثيراً ما تستعمل فى غير الاستفهام؛ كالإستبطاء؛ نحو: كم
دعوتك؟، والتعجب؛ نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ﴾^(٧)، والتنبيه على الضلال؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ
تَذْهَبُونَ﴾^(٨)، والوعيد؛ كقولك لمن يسئ الأذب: "ألم أؤدب فلاناً؟" إذا عليم المخاطب ذلك،
والتقرير بإيلاء المقرّر به الهمزة؛ كما مر^(٩)، والإنكار كذلك؛ نحو: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾^(١٠)؛

(١) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب "من جبريل" أن يقال: ملك، بل
يقال: ملك من عند الله ونحوه مما يفى تشخصه.

(٢) مريم: ٧٣.

(٣) البقرة: ٢١١.

(٤) القيامة: ٦.

(٥) البقرة: ٢٢٣.

(٦) آل عمران: ٣٧.

(٧) النمل: ٢٠.

(٨) التكويز: ٢٦.

(٩) فى حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤل عنه الهمزة.

(١٠) الأنعام: ٤٠.

﴿أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخِذْ وَلِيًّا﴾^(١)؛ ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢) أى: الله كافٍ عبده؛ لأنَّ إنكار النفي نفى له، ونفى النفي إثبات؛ وهذا مرادٌ من قال: "إنَّ الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي لا بالنفي".

(٤٢٢) ولإنكار الفعل صورةٌ أخرى، وهى نحو: أزيداً ضربت أم عمرًا؟ لمن يردُّ الضربَ بينهما. والإنكارُ: إمَّا للتوبيخ، أى: ما كان ينبغي أن يكون؛ نحو: أعصيت ربك؟ أو لا ينبغي أن يكون؛ نحو: أتعصى ربك؟ أو للتكذيب، أى: لم يكن؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾^(٣)، أو لا يكون؛ نحو: ﴿أَنْلِزِمُكُمْوهَا﴾^(٤) والتَّهْكُمُ؛ نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾^(٥)، والتحقير؛ نحو: مَنْ هذا؟ والتحويل؛ كقراءة ابن عباس -رضى الله عنه-: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾^(٦) بلفظ الاستفهام، ورفع "فِرْعَوْنَ"؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾، والاستبعاد؛ نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾^(٧).

(٤٢٤) ومنها: الأمر، والأظهرُ: أنَّ صيغته من المقتزنة باللام؛ نحو: "لِيَحْضُرْ زيدٌ" وغيرها؛ نحو: أكرم عمرًا، ورؤيدًا^(٨) بكرًا، موضوعة لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى.

(٤٢٥) وقد تستعمل لغيره؛ كالإباحة؛ نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والتهديد؛ نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٩)، والتعجيز؛ نحو: ﴿فَاتُوا بسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^(١٠)، والتسخير؛ نحو: ﴿كُونُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ﴾^(١١)، والإهانة؛ نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾^(١٢)، والتسوية؛

(١) الأنعام: ١٤.

(٢) الزمر: ٣٦.

(٣) الإسراء: ٤.

(٤) هود: ٢٨.

(٥) هود: ٨٧.

(٦) الدخان: ٣٠-٣١.

(٧) الدخان: ١٣ - ١٤.

(٨) فالمراد بصيغته: ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسمًا أو فعلًا.

(٩) فصلت:

(١٠) البقرة: ٢٣.

(١١) البقرة: ٦٥.

(١٢) الإسراء: ٥٠.

نحو: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾^(١)، والتمني؛ نحو [من الطويل]:
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي^(٢)

والدعاء؛ نحو: ربِّ اغْفِرْ لِي، والالتماس؛ كقولك لمن يسأوك رتبة: "افعل"
بذون الاستعلاء.

(٤٢٧) ثم الأمر: قال السكاكي: "حَقُّه الْفَوْرُ" لأنه الظاهر من الطلب، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر؛ بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، دون الجمع، وإرادة التراخي؛ وفيه نظر.
(٤٢٧) ومنها: النهي^(٣)، وله حرف واحد، وهو (لا) الحازمة في نحو قولك: "لا تفعل"، وهو كالأمر في الاستعلاء. وقد يستعمل في غير طلب الكف^(٤) أو الترك^(٥)؛ كالتهديد؛ كقولك لعبد لا يمثل أمرك: "لا تمثل أمري".

(٤٢٨) وهذه الأربعة^(٦) يجوز تقدير الشرط بعدها؛ كقولك: "ليت لي مالا أنفقته"^(٧)، وأين يتك أزرلك؟^(٨) وأكرمني أكرمك^(٩) ولا تشتمني يكن خيرا لك^(١٠).
(٤٢٩) وأما العرض^(١١) - كقولك: أَلَا تَنْزِلُ تُصَبُّ خَيْرًا - فمولد من الاستفهام.

-
- (١) الطور: ٥٠.
(٢) أورده محمد بن علي الحرجاني في الإشارات ص ١١٧، وعزاه لامرئ القيس. وعجزه: بصبح، وما الإصاح منك بأمثل.
(٣) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء.
(٤) أي عن الفعل كما هو مذهب البعض.
(٥) أي أو طلب الترك كما هو مذهب البعض، فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أصداده أو ترك الفعل وهو نفس ألا تفعل.
(٦) وهي التمني والاستفهام والأمر والنهي.
(٧) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن أزرقه أنفقته).
(٨) في ط، د خفاجي؛ وط الحلبي زيادة: (أي إن تعرفنيه أزرلك).
(٩) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن تكرمني أكرمك).
(١٠) في ط، د خفاجي؛ وط الحلبي زيادة: (أي إلا تشتمني يكن خيرا لك).
(١١) طلب الشيء بلا حث ولا تكبر.

(٤٣٠) ويجوز^(١) فى غيرها لقرينة؛ نحو: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ
الْوَلِيُّ﴾^(٢) أى: إن أرادوا أولياء بحق.

(٤٣٠) ومنها: النداء، وقد تستعمل صيغته^(٣)؛ كالإغراء فى قولك لمن أقبلَ يتظلم: يا
مظلوم، والاختصاص فى قولهم: أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ، أى: متخصصاً من بين الرجال.
(٤٣٢) ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء: إمَّا للتفأول، أو لإظهار الحرص فى وقوعه، كما مر.
والدعاء بصيغة الماضى من البليغ - كقوله: رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - يحتملُهما، أو للاحتراز عن صورة
الأمر، أو لِحَمْلِ الْمَخاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ بَأَن يَكُونَ مَمَّنْ لَا يُجِبُّ أَنْ يَكْذِبَ الطَّالِبُ^(٤).

تنبيه

(٤٣٣) الإنشاء كالخبر فى كثيرٍ ممَّا ذَكَرَ فى الأبواب الخمسة السابقة؛ فليعتبره الناظر.

(١) فى ط. د خفاجى، وط الحلبي زيادة: (تقدير الشرط).

(٢) الشورى: ٩.

(٣) فى ط. د خفاجى، وط الحلبي زيادة: (فى غير معناه).

(٤) أى ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يجب تكذيبك "تأينى عدا" مقدم نسي

الفصل والوصل

(٤٣٤) الوصل عطفُ بعضِ الجملِ على بعضٍ، والفصلُ تركُّهُ. فإذا أتتْ جملةٌ بعد جملة، فالأولى: إما يكون لها محل من الإعراب، أو لا:

(٤٣٤) وعلى الأول: إن قُصِدَ تشريكُ الثانية لها في حكمه، عُطِفَتْ عليها كالمفرد؛ فشرطُ كونه مقبولاً بالواو ونحوه: أن يكون بينهما جهةٌ جامعة؛ نحو: زيد يكتبُ ويشعرُ، أو: يُعْطَى ويمنعُ؛ ولهذا عيب على أبي تمام قوله [من الكامل]:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

(٤٣٥) وإلا: فَصَلَّتْ عنها؛ نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ لم يُعْطَفِ ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنه ليس من مقولهم.

(٤٣٦) وعلى الثاني: إن قُصِدَ رَبْطُها بها على معنى عاطفٍ سوى الواو - عُطِفَتْ به، نحو: "دخل زيدٌ فخرج عمرو"، أو: "ثم خرج عمرو"؛ إذا قُصِدَ التعقيبُ، أو المهلة.

(٤٣٨) وإلا: فإن كان للأولى حكمٌ لم يُقْصَدَ إعطاؤه للثانية - فالفصلُ؛ نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ الآية، لم يُعْطَفِ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على: ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف؛ لِمَا مَرَّ.

وإلا: فإن كان بينهما كمالُ الانقطاع بلا إيهام، أو الإتصال، أو شبه أحدهما - فكذلك. وإلا فالوصلُ متعين:

(٤٣٩) أمَّا كمالُ الانقطاع: فلاختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى؛ نحو [من البسيط]: ومعنى؛ نحو [من البسيط]:

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِيءٍ يَجْرِي بِمِقْدَارٍ

أو معنى فقط؛ نحو: "مات فلان، رحمه الله!" أو لأنه لا جامع بينهما؛ كما سيأتي،

(٤٤١) وأمَّا كمالُ الإتصال: فلكون الثانية:

مؤكدةً للأولى؛ لدفع توهم تجوُّز، أو غلطٍ؛ نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ فإنه لمَّا بولغ في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال؛ بَجَعَلَ المبتدأ "ذلك"، وتعريف الخبر باللام -: جاز

أَنْ يَتَوْهَّم - السامعُ قبل التأمل: أَنَّهُ مِمَّا يُرْمَى بِهِ جُزَافًا؛ فَاتَّبَعَهُ نَفِيًّا لِذَلِكَ التَّوَهُّمِ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "نَفْسُهُ" فِي: "جَاعَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ"، وَنَحْوُ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ فِي الْهِدَايَةِ بَالِغٌ دَرَجَةً لَا يُدْرِكُ كُنْهَهَا حَتَّى كَأَنَّهُ هِدَايَةٌ مُحَضَّةٌ؛ وَهَذَا مَعْنَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ - كَمَا مَرَّ - الْكِتَابُ الْكَامِلُ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ: كَمَالُهُ فِي الْهِدَايَةِ؛ لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "زَيْدٌ" الثَّانِي فِي: "جَاعَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ".

(٤٤٢) أَوْ بَدَلًا مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ، أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي اعْتِنَاءً بِشَأْنِهِ لِنَكْتَةِ؛ كَكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ فَظِيْعًا، أَوْ عَجِيْبًا، أَوْ لَطِيْفًا؛ نَحْوُ: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ وَجَنَاتٍ وَعَيُْونٍ﴾^(١) فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى نِعْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ؛ لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمَعَانِدِينَ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "وَجْهُهُ" فِي: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ" لِذِحْوَلِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ^(٢) [مِن الطَّوِيلِ]:

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِظْهَارُ كَمَالِ الْكِرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ، وَقَوْلُهُ: (لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ؛ لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمَطَابَقَةِ مَعَ التَّأَكِيدِ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "حُسْنُهَا" فِي: "أَعْجَبَتْنِي الدَّارُ حُسْنُهَا"؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ، وَغَيْرٌ دَاخِلٌ فِيهِ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ.

(٤٤٥) أَوْ بَيَانًا لَهَا؛ لِخَفَائِهَا؛ ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾^(٣)؛ فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانُ "عُمَرُ" فِي قَوْلِهِ [مِن الرِّجْزِ]:
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(٤)

(٤٤٥) وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا: فَلِكُونِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوَهِّمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قِطْعًا؛ مِثَالَهُ [مِن الْكَامِلِ]:

(١) الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٢٣ بلا عزو.

(٣) طه: ١٢٠.

(٤) وبعده: ما مسها من نقب ولا دبر.

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ^(١)

(٤٤٦) وَيَحْتَمِلُ الاستِنَافَ.

(٤٤٧) وأما كونها كالمتمصلة بها: فلكونها جواباً لسؤال اقتضته الأولى؛ فتنزل منزلته فتفصل عنها؛ كما يفصل الجواب عن السؤال.

(٤٤٧) السكاكي: فينزل ذلك منزلة الواقع لنكتة؛ كإغناء السامع عن أن يسأل، أو مثل ألا يُسمع منه شيء، ويُسمى الفصل لذلك استئنافاً، وكذا الثانية، وهو ثلاثة أضراب؛ لأن السؤال:

إمّا عن سبب الحكم مطلقاً؛ نحو^(٢) [من الخفيف]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

أى: ما بالك عليلًا؛ أو: ما سبب علتك؟

وإمّا عن سببٍ خاص؛ نحو: ﴿وَمَا أُبْرِي نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(٣)؛ كأنه قيل: هل النفس أمّارة بالسوء؟ وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم؛ كما مر^(٤).

(٤٤٩) وإما عن غيرهما؛ نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾^(٥) أى: فماذا قال؟ وقوله [من

الكامل]:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي^(٦)

(٤٥٠) وأيضاً: منه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان"، (٤٥٠) ومنه: ما يبنى على صفته؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ صديقك القديمُ أهلٌ لذلك"؛ وهذا أبلغ.

(١) البيت لأبي تمام أوردته محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٢٩ والشاهد فصل "أراها" عن "وتظن".

(٢) أوردته محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٢٥ بلا عزو.

(٣) يوسف: ٥٣.

(٤) أى في أحوال الإسناد الخبري.

(٥) هو: ٦٩.

(٦) أوردته محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٢٥ بلا عزو، والطائفة من التبيين ص ١٤٢. الغمرة: الضيقة.

(٤٥١) وقد يُحذف صدرُ الاستئنافِ؛ نحو: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(١) وعليه: "نعم الرجلُ زيدٌ" على قول^(٢).

وقد يحذف كله: إمَّا مع قيام شيء مقامه؛ نحو قول الحماسي: [من الوافر]:
زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قَرَيْشٌ لَهُمْ إلفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إلفٌ^(٣)

(٤٥٢) أو بدون ذلك؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٤) أي: نحن؛ على قول^(٥).

(٤٥٢) وأما الوصل لدفع الإيهام: فكقولهم: (لا وأيدك الله).

(٤٥٢) وأما التوسطُ: فإذا اتَّفقتا خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى، أو معنى فقطً بجامع؛ كقوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٨) وكقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٩) أي: لا تعبدوا، وتحسنون، بمعنى: أحسنوا، أو: وأحسنوا.

(٤٥٥) والجامع بينهما: يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعاً؛ نحو: يشعُرُ زيدٌ ويكتبُ، ويعطى ويمنع، وزيدٌ شاعرٌ، وعمروٌ كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ، وعمروٌ قصيرٌ؛ لمناسبة بينهما؛ بخلاف: زيدٌ شاعرٌ، وعمروٌ كاتبٌ؛ بلونهما، وزيدٌ شاعرٌ وعمروٌ طويلٌ؛ مطلقاً.

(٤٥٦) السكاكي: "الجامع بين الشئيين":

(٤٥٧) إمَّا عقليٌّ: بأن يكون بينهما اتحادٌ في التصوُّر أو تماثلٌ؛ فإنَّ العقلَ بتجريدِهِ المِثْلينِ

(١) النور: ٣٦ - ٣٧.

(٢) أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد، ويجعل حسنة استثناءً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(٣) البيت لمساور بن هند؛ من شعراء الحماسة.

(٤) الذاريات: ٤٨.

(٥) أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هم نحن.

(٦) النساء: ١٤٢.

(٧) الأنعام: ١٣٠ - ١٤١.

عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما، أو تضائفاً كما بين العلة والمعلول، أو الأقل والأكثر.

(٤٥٨) أو وهمي: بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل؛ كلونىً بياضٍ وصفرة؛ فإنَّ الوهم يُبرزهما في معرض المثليين؛ ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله^(١) [من البسيط]:
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(٤٥٩) أو تضاداً؛ كالسوادِ والبياضِ، والكُفْرِ والإيمانِ، وما يتصفُ بها؛ كالأبيضِ والأسودِ، والمؤمنِ والكافرِ؛ (٤٥٩) أو شبه تضاداً؛ كالسماءِ والأرضِ، والأولِ والثاني؛ فإنه يُنزلُهما منزلةَ التضائيفِ؛ ولذلك تجدُ الضدَّ أقربَ خطوراً بالبال مع الضدِّ.

(٤٦٠) أو خيالي: بأن يكون بين تصوريهما تقارناً في الخيال سابقاً، وأسبابه مختلفة؛ ولذلك اختلفت الصورُ الثابتةُ في الخيالاتِ ترتباً ووضوحاً؛ ولصاحب علم المعاني فضلُ احتياجِ إلى معرفة الجامع، لا سيما الخيالي؛ فإنَّ جمعه على مَجْرَى الإلفِ والعادة.

(٤٦٢) ومن محسنات الوصل: تناسُبُ الجملتينِ في الاسمِ أو الفعلية، والفعليتين في المضى والمضارعة، إلا لمانع.

تذنيب

(٤٦٤) أصل الحال المنتقلة: أن تكونَ بغيرِ واو؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووصفٌ له كالنعت، لكنْ خولفَ هذا إذا كانت جملةً، فإنها من حيثُ هي جملةٌ مستقلةٌ بالإفادَةِ؛ فتحتاجُ إلى ما يربطها بصاحبها، وكلُّ من الضميرِ والواوِ صالحٌ للربط، والأصلُ هو الضميرُ؛ بدليل المفردة، والخبر، والنعت.

(٤٦٦) فالجملة: إن خلت عن ضمير صاحبها، وجبَ الواو، وكلُّ جملةٍ خاليةٍ عن ضميرٍ ما يجوز أن ينتصبَ عنه حالٌ: يصحُّ أن تقعَ حالاً عنه بالواو، إلا المصدرةُ بالمضارع المثبت؛ نحو: "جاء زيد"، و"يتكلم عمرو"؛ لما سيأتي^(٢).

(١) البيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم، وسبق تخريجه.

(٢) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالواو فقط.

(٤٦٨) وإلا^(١) فإن كانت فعلية، والفعل مضارع مثبت: امتنع دخولها؛ نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٢)؛ لأن الأصل المفردة، وهي تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدا له، وهو كذلك؛ أما الحصول: فلكونه فعلا مثبتا، وأما المقارنة: فلكونه مضارعا.

(٤٦٩) وأما ما جاء من نحو: "قَمْتُ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ"، وقوله [من المتقارب]:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا^(٣)

(٤٦٩) فقيل: على حذف المبتدأ، أى: وأنا أصلك، وأنا أرهنهم.

(٤٦٩) وقيل: الأول شاذ والثاني ضرورة.

(٤٦٩) وقال عبدالقاهر: هي فيهما للعطف، والأصل: و"صككت"، و"رهنت"؛ عُدِلَ

عن لفظ الماضي إلى المضارع؛ حكاية للحال.

(٤٧٠) وإن كان منفيًا: فالأمران؛ كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾^(٤)

بالتخفيف، ونحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(٥)؛ لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعا، دون الحصول؛ لكونه منفيًا.

(٤٧١) وكذا إن كان ماضيًا لفظًا أو معنى؛ كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ

بَلَغَنِي الْكِبَرَ﴾^(٦) وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٧)، وقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ

وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشْرٌ﴾^(٨)، وقوله: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾^(٩)،

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(١٠).

(١) عطف على قوله "إن خلعت" أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها.

(٢) المدثر: ٦.

(٣) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٣٧ وهو لعبدالله بن همام السلولى.

(٤) يونس: ٨٩.

(٥) المائدة: ٨٤.

(٦) آل عمران: ٤٠.

(٧) النساء: ٩٠.

(٨) مريم: ٢٠.

(٩) آل عمران: ١٧٤.

(١٠) البقرة: ٢١٤.

(٤٧١) أما المثبتُ: فلدلالته على الحصول؛ لكونه فعلاً مثبتاً، دون المقارنة؛ لكونه ماضياً؛ ولهذا شرط أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدرةً.

(٤٧٢) وأما المنفى: فلدلالته على المقارنة دون الحصول:

أما الأول: فلأنَّ (لَمَّا): للاستغراق، وغيرها^(١): لانتفاء متقدم مع أن الأصل استمراره، فيحصلُ به^(٢) الدلالةُ عليها^(٣) عند الإطلاق؛ بخلاف المثبت: فإنَّ وضع الفعل على إفادة التجدد، وتحقيقه: أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود. وأما الثاني^(٤): فلكونه منفيًا.

(٤٧٤) وإن كانت اسمية: فالمشهورُ جوازُ تركها؛ لعكس ما مرَّ في الماضى المثبت؛ نحو: كَلَّمْتُهُ فَوَهُ إِلَى فِيٍّ. وأنَّ دخولها أولى؛ لعدم دلالتها على عدم الثبوت، مع ظهور الاستثناف فيها، فحسُن زيادة رابطة؛ نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٥).

(٤٧٤) وقال عبدالقاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال، وجبت، نحو: "جاءني زيد، وهو يُسرِعُ" أو "وهو مُسرِعٌ"، وإن جعل نحو: "على كفه سيفٌ" حالاً كثر فيها تركها؛ نحو [من الطويل]:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلى سَوَادٍ^(٦)

(٤٧٧) ويحسنُ الترك: تارةً لدخول حرف على المبتدأ؛ كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ تُبْصِرِنِي كَأَنَّمَا بِنِي حَوَالِيَّ الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ^(٧)

وأخرى^(٨) لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد؛ كقوله^(٩) [من السريع]:

وَاللَّهُ يُثَبِّتُ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

(١) أى: غير (لما) مثل (لم وما).

(٢) أى: بالنفى المستمر.

(٣) أى: على المقارنة.

(٤) أى: عدم دلالة على الحصول.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٣٦ وعزاه لبشار. وصدر البيت: إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها.

(٧) البيت للفرزدق. الحوارد: من حرد إذا غضب.

(٨) أى ويحسن الترك تارة أخرى.

(٩) البيت لابن الرومي.

الإيجاز والإطناب والمساواة

(٤٧٩) السكاكي: "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين^(١) لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، وبالبناء على أمرٍ عرفيٍّ، وهو متعارفُ الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى، وهو لا يحمّد فى باب البلاغة ولا يذمّ فالإيجاز: أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب: أدائه بأكثر منها".

(٤٧٩) ثم قال: "الاختصار - لكونه نسبيًا: يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر"؛ وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه. ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف: ردُّ إلى الجهالة.

(٤٨١) والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظٍ مساوٍ له أو ناقصٍ عنه، وافٍ أو زائد عليه، لفائدة:

(٤٨١) واحترز بـ "وافٍ" عن الإخلال؛ كقوله [من مجزوء الكامل]:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالٍ النَّوْكَ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا^(٢)

أى: الناعم، وفى ظلال العقل.

(٤٨٢) وبـ "فائدة" عن التطويل؛ نحو [من الوافر]:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا^(٣)

(٤٨٢) وعن الحشو المفسد كـ "الندى" فى قوله [من الطويل]:

وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبِ^(٤)

وغير المفسد؛ كقوله [من الطويل]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ^(٥)

(١) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٤٣ وهو للحارث بن حلزة. النوك: الحمق.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٤٣ لعدى بن الأبرش. وصدده: وقددت

الأديم لراهشيه. قددت قطعت. الراهشان عرقان فى باطن الذراعين. والضمير فى (راهشيه)

وفى (ألفى) لحزيمة بن الأبرش وفى (قددت) وفى (قولها) للزباء.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٤٣ وهو للمتنبى: شعوب: المنية.

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٤٤ وهو لزهير من معلقته وعجزه:

ولكننى عن علم ما فى غد عمي

(المساواة)

(٤٨٣) المساواة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾^(١)، وقوله [من الطويل]:

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُتَّأَى عَنْكَ وَاسِعٌ^(٢)
(الإيجاز)

(٤٨٤) والإيجاز ضربان:

إيجاز القصر، وهو: ما ليس بحذف؛ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٣)؛ فإنَّ معناه كثير، ولفظه يسير، ولا حذف فيه، وفضله على ما كان عندهم أوجزَ كلام في هذا المعنى، وهو: "الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ": بقله حروف ما يناظره منه، والنصُّ على المطلوب^(٤)، وما يفيدُه تنكيرُ (حياة) من التعظيم؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النوعية الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداع، وأطراده، وخلوه عن التكرار، واستغنائيه عن تقدير محذوفٍ والمطابقة.

(٤٨٦) وإيجاز الحذف، والمحذوف إما جزء جملة مضاف؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ﴾^(٥)، أو موصوف؛ نحو [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا^(٦)

أى أنا ابن رجل جلا، أو صفة؛ نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٧)
أى: صحيحة، أو نحوها؛ بدليل ما قبله، أو شرط؛ كما مر^(٨)، أو جواب شرط: إما لمجرد

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٦٦ وهو للنابغة في النعمان.

(٣) البقرة: ١٧٩.

(٤) وهو الحياة.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٤٩ وهو لسحيم الرياحي، وعجزه: متى أضع العمامة تعرفوني.

(٧) الكهف: ٧٩.

(٨) أى فى آخر باب الإنشاء.

الاختصار؛ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(١)، أى: أعرضوا؛ بدليل ما بعده، أو للدلالة على أنه شيء لا يحبط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كلَّ مذهب ممكن، مثلهما: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٢)، أو غير^(٣) ذلك؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ﴾^(٤) أى: ومن أنفق بعده وقاتل؛ بدليل ما بعده.

(٤٨٨) وإما جملة مسببة عن مذكور؛ نحو: ﴿لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيُطْلَعَ الْبَاطِلُ﴾^(٥) أى: فعَلَّ فعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾^(٦) إن قدر: "فضربه بها"، ويجوز أن يقدر: "فإن ضربت بها فقد انفجرت"، أو غيرهما^(٧)؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ على ما مر^(٨).
(٤٨٩) وإما أكثر من جملة؛ نحو: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾^(٩) أى: إلى يوسف؛ لَأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، ففعلوا وأتاه، فقال له: يا يوسف.

والحذف على وجهين: ألا يقام شيء مقام المحذوف؛ كما مر، وأن يقام؛ نحو: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(١٠) أى: فلا تحزن واصبر.
(٤٩٠) وأدلتها كثيرة:

منها: أن يدل العقل عليه، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(١١).

-
- (١) يس: ٤٥.
(٢) الأنعام: ٣٧.
(٣) أى المذكور كالمسند والمسند إليه والمفعول كما فى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف.
(٤) الفتح: ١٠.
(٥) الأنفال: ٨.
(٦) البقرة: ٦٠.
(٧) أى غير المسبب والسبب.
(٨) أى فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.
(٩) يوسف: ٤٥ - ٤٦.
(١٠) فاطر: ٤.
(١١) المائدة: ٣.

ومنها: أن يدل العقل عليهما؛ نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١) أى: أمره أو عذابه^(٢).
ومنها: أن يدل العقل عليه، والعادة على التعيين؛ نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّ فِيهِ﴾^(٣)، فإنه
يحتمل "فى حبه"؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾^(٤). "وفى مرادوته"؛ لقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ
فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٥)، و"فى شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط
لا يلام صاحبه عليه فى العادة؛ لقهره إياه.

(٤٩١) ومنها: الشروع فى الفعل؛ نحو: (باسم الله)؛ فيقدر ما جعلت التسمية مبدأً له.

ومنها: الاقتران؛ كقولهم للمعرّس: "بالرفاء والبنين" أى: أعرست.

(الإطناب)

(٤٩١) والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليبرى المعنى فى صورتين مختلفتين، أو
ليتمكن فى النفس فضل تمكن، أو لتكمل لذة العلم به؛ نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾^(٦)؛
فإن ﴿اشْرَحْ لِي﴾: يفيد طلب شرح لشيء ما له، و﴿صَدْرِي﴾: يفيد تفسيره، ومنه "باب
نعم" على أحد القولين؛ إذ لو أريد الاختصار، لكفى: "نعم زيد".

(٤٩٣) ووجه حسنه - سوى ما ذكر -: إبراز الكلام فى معرض الاعتدال، وإيهام الجمع

بين المتنافيين.

(٤٩٣) ومنه التوشيع^(٧)، وهو: أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين، ثانيهما

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) قوله: "أى: أمره أو عذابه" فيه نظر، فإن السلف لا يرون هذا التأويل، بل يثبتون لله صفة
المحيى بمقتضى ظاهر هذه الآيات، ولا يوجب العقل الصريح هذا التأويل الذى ذكره،
وانظر: مختصر الصواعق المرسله لابن القيم - رحمه الله - فقد أجاب عن تأويل الفرق
الكلامية لصفة المحيى وغيرها، فى حديثه عن "كسر طاغوت المنجاز".

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) يوسف: ٣٠.

(٥) يوسف: ٣٠.

(٦) طه: ٢٥.

(٧) التوشيع فى اللغة: لفّ القطن المندوف، وهو فى الاصطلاح على ما ذكر: "أن يؤتى فى
عجز الكلام بمثنى... الخ".

معطوف على الأول؛ نحو: (يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِيبُ مَعَهُ خَصَلَتَانِ: الْحِرْصُ، وَطُولُ الْأَمَلِ) ^(١).
 (٤٩٣) وإما بذكر الخاص بعد العام؛ للتشبيه على فضله؛ حتى كأنه من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات؛ نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ ^(٢).
 (٤٩٤) وإما بالتكرير لنكته؛ كتأكيد الإنذار في: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٣)، وفي "ثُمَّ" دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ.
 (٤٩٥) وإما بالإيغال؛ فقليل: هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها؛ كزيادة المبالغة في قولها [من البسيط]:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارًا ^(٤)

وتحقيق التشبيه في قوله ^(٥) [من الطويل]:

كَأَنَّ عِيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَابِنَا وَأَرْحُلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبِ

وقيل: لا يختص بالشعر؛ ومثل بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ^(٦)

(٤٩٦) وإما بالتذليل؛ وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيد، وهو

ضربان:

ضَرَبْتُ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ؛ نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ ^(٧) على وجهه.

وَضَرَبْتُ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ؛ نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ ^(٨)

(١) الحديث رواه مسلم والترمذي وابن ماجه عن أنس بلفظ: (ابن آدم... الحديث).

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) التكاثر: ٣-٤.

(٤) البيت للخنساء ديوانها ص ٨٠ ويروى: أغر أبلغ تأتم الهداة به، والمصباح ص ٢٣٠.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ٢١٧، والإيضاح ص ٣٠٦. والجزع: الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض.

(٦) يس: ٢١.

(٧) سبأ: ١٧.

(٨) الإسراء: ٨١.

وهو -أيضاً- إمّا لتأكيد منطوق؛ كهذه الآية. وإما لتأكيد مفهوم؛ كقوله [من الطويل]:
وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ^(١)

(٤٩٧) وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس -أيضاً- وهو أن يؤتى فى كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفعه؛ كقوله من [الكامل]:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةَ تَهْمِي^(٢)

ونحو: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٣).

(٤٩٩) وإما بالتميم، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة، لنكتة؛ كالمبالغة؛ نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٤) فى وجه، أى: مع حبه.

(٤٩٩) وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى فى أثناء كلام أو بين كلامين متصلين [ب] معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهام؛ كالتنزيه فى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾، والدعاء فى قوله [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلُغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ^(٥)

(٥٠٠) والتنبيه فى قوله^(٦) [من الكامل أو السريع]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وممّا جاء بين كلامين وهو أكثر من جملة: قوله تعالى: ﴿فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾^(٧)؛ فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ

(١) البيت للنابغة ديوانه ص ٦٦، أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٦٠ وهو

من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه مطلعها:

أتانى -أبيت اللعن- أنك لمتنى * وتلك التى أهتم منها وأنصب

الشعث: التفرق وذميم الخصال.

(٢) البيت لطرفة ديوانه ص ١٤٦، والإيضاح ص ٣١٠، والمصباح ص ٢١٠.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) الإنسان: ٨.

(٥) البيت لعوف بن محلم الشيباني أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٦٣.

(٦) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٦٣.

(٧) البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣.

حَرَتْ لَكُمْ ﴿﴾ بيان لقوله: ﴿فَاتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

(٥٠١) وقال قوم: قد تكون النكته فيه غير ما ذُكرَ.

ثم جَوَزَ بعضهم وقوعه آخرَ جملة لا تليها جملة متصلة بها؛ فيشملُ التذييلَ، وبعضَ صورِ التكميلِ. و بعضهم كونه غيرَ جملة؛ فيشمل بعض صور التتميم والتكميل.

(٥٠٣) وإما^(١) بغير ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ

بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(٢)؛ فإنه لو اختصر، لم يُذكَرَ: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ لأن إيمانهم لا ينكره مَنْ يُثَبِّتُهُمْ، وحسنَ ذِكرَهُ إظهارُ شرفِ الإيمان؛ ترغيباً فيه.

(٥٠٤) واعلم: أنه قد يوصف الكلامُ بالإيجازِ والإطنابِ باعتبارِ كثرةِ حروفه وقلتها،

بالنسبة إلى كلامٍ آخرَ مساوٍ له في أصل المعنى؛ كقوله [من الطويل]:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدَدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءٌ نَاهِدٌ^(٣)

وقوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ^(٤)

ويقربُ منه قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٥) وقول الحماسي [من

الطويل]:

وَنُكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ^(٦)

(١) وقوله: "وإما بغير ذلك" عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام" في أول حديث المصنف عن الإطناب.

(٢) غافر: ٧.

(٣) البيت لأبي تمام.

(٤) البيت لأبي سعيد المخزومي.

(٥) الأنبياء: ٢٣.

(٦) البيت للسموأل اليهودي.

الفن الثاني علم البيان

(٥٠٦) وهو علمٌ يُعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليه.

(٥٠٧) ودلالة اللفظ: إما على تمام ما وُضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه. وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتين عقليّة. وتختصُّ^(١) الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمّن، والثالثة بالالتزام. وشرطه اللزوم الذهني ولو لاعتقادِ المخاطبِ بعرفٍ عامٍّ أو غيره. (٥١١) والإيرادُ المذكورُ لا يتأتى بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح؛ وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً عليه. ويتأتى بالعقلية؛ لجواز أن تختلف مراتبُ اللزوم في الوضوح.

(٥١٤) ثم اللفظُ المرادُ به لازمٌ ما وُضِعَ له: إن دلت^(٢) قرينة على عدم إرادته، فمجاز؛ وإلا فكناية. وقُدِّمَ عليها؛ لأنَّ معناها كجزء معناها، ثم منه ما يُننى على التشبيه، فتعيّن التعرُّضُ له، فانحصَرَ المقصودُ في الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية.

التشبيه

(٥١٦) الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى، والمراد -ههنا-^(٣) ما لم تكن على وجه الاستعارة الحقيقية، والاستعارة بالكناية، والتجريد؛ فدخل نحو: "زيدٌ أسدٌ" وقوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمَى﴾^(٤) (٥١٧) والنظر -ههنا- في أركانه -وهي: طرفاه، ووجهه، وأداته- وفي الغرض منه، وفي أقسامه:

أركان التشبيه

(٥١٨) طرفاه: إما حسيان؛ كالخدِّ والورد، والصوت الضعيف والهمس، والنكْهة

(١) وفي بعض النسخ (وتقيد).

(٢) وفي بعض النسخ (قامت).

(٣) أي بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان.

(٤) البقرة: ١٨٠.

والعنبر، والرَّيِّقُ والخمر، والجلد الناعم والحريير، أو عقليَّان؛ كالعلم والحياة، أو مختلفان؛ كالمنية والسَّبْع، والعطر وخُلُقٍ كريم.

(٥١٩) والمراد بالحسى: المدركُ هو أو مادَّته - بإحدى الحواسِّ الخمس الظاهرة؛ فدخلَ فيه الخياليُّ؛ كما فى قوله^(١) [من مجزوء الكامل]:

وَكَأَنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيِّ — قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامُ يَأْقُوتِ نُشِرُ — نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ

(٥١٩) وبالعقلىُّ: ما عدا ذلك؛ فدخلَ فيه الوهمى، أى: ما هو غيرُ مدركٍ بها^(٢)، ولو أدركَ لكان مدركاً بها؛ كما فى قوله^(٣) [من الطويل]

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ

وما يدرك بالوجدان؛ كاللذة والألم.

(٥٢١) ووجهه: ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً؛ والمراد بالتخييل: نحو ما فى قوله [من الخفيف]^(٤):

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا — سُنَنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فإنَّ وجهَ الشبهِ فيه هو الهيئةُ الحاصلةُ من حصولِ أشياءٍ مشرقةٍ بيضٍ فى جوانبِ شيءٍ مظلمٍ أسودٍّ، فهى غيرُ موجودةٍ فى المشبَّه بهِ إلا على طريقِ التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة - وكل ما هو جهل - تجعلُ صاحبها كمن يمشى فى الظلمة، فلا يهتدى للطريق، ولا يأمنُ أن ينال مكرهتاً شُبِّهَتْ بها، ولزم بطريقِ العكس: أن تشبه السنة - وكل ما هو علم - بالنور، وشاع ذلك حتى تُخَيَّرَ أن الثانى مما له بياض وإشراق؛ نحو: (أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفِيَّةِ الْبَيْضَاءِ)^(٥).

(١) البيت للصنوبرى، المصباح ص ١١٦، أسرار البلاغة ص ١٥٨، والطراز ١/٢٧٥.

(٢) أى بإحدى الحواس الخمس الظاهرة المذكورة.

(٣) شطر بيت لامرئ القيس ديوانه ص ١٥٠، والإيضاح ص ٣٣٦ صدره:

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفِي مَضَاجِعِي

(٤) البيت للقاضى التتوخى، المصباح ص ١١٠، والإيضاح ص ٣٤٣، ونهاية الإيجاز ص ١٩٠.

(٥) أخرجه أحمد بنحوه فى المسند ٥/٢٦٦، ولفظه "إنى لم أبعث باليهودية ولا بنصرانية ولكننى بعثت بالحنيفية السمحة" وأورد الشيخ الألبانى نحوه فى الصحيحة ح (١٧٨٢).

(٥٢٢) والأول على خلاف ذلك؛ كقولك: شاهدتُ سَوَادَ الكُفْرِ مِنْ جَبِينِ فلان؛ فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء، كتشبيها بياض الشَّيْبِ فى سواد الشباب، أو بالأنوار مؤتلفة بين النبات الشديد الخضرة؛ (٥٢٣) فَعَلِمَ فسادُ جعله فى قول القائل: "النَّحْوُ فى الكلامِ كالمِلْحِ فى الطعام" كَوْنِ القليلِ مصلِحاً والكثيرِ مفسِداً؛ لأنَّ النحو لا يحتمِلُ القِلَّةَ والكثرة؛ بخلاف المِلْحِ.

(٥٢٣) وهو إما غير خارج عن حقيقتهما؛ كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما، أو جنسهما أو فصلهما. أو خارجٌ صفةٌ؛ إما حقيقيةٌ، وهى إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر: من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة، والقوية، والتي بين بين، أو بالذوق من الطعوم، أو بالشم من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة والثقيل، وما يتصل بها، أو عقليةٌ، كالكيفيات النفسانية: من الذكاء والعلم، والغضب والحلم، وسائر الغرائز. وإما إضافية؛ كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس.

(٥٢٧) وأيضاً^(١): إما واحد، أو بمنزلة الواحد؛ لكونه مركباً من متعدد، وكلُّ منهما حسى، أو عقلى، وإما متعدد كذلك، أو مختلف:

والحسى طرفاه حسيان لا غير؛ لامتناع أن يُدْرَكَ بالحس من غير الحسى شيء. والعقلى أعم؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء؛ ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم. فإن قيل: "هو مشترك فيه؛ فهو كلُّى، والحسى ليس بكلِّى": قلنا: المراد أن أفراده مدركة بالحس.

(٥٢٩) فالواحد الحسى: كالحمرة، والخفاء، وطيب الرائحة، ولذة الطعم، ولين الملمس فيما مرَّ.

والعقلى: كالعراء عن الفائدة، والجُرَّة، والهداية، واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه، والرجل الشجاع بالأسد، والعلم بالنور، والعطر بخلق كريم. (٥٣٠) والمركب الحسى فيما طرفاه مفردان: كما فى قوله^(٢) [من الطويل]:

(١) أى وجه التشبيه.

(٢) البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٨٠. والملاحية: عنب أبيض. ونور: تفتح.

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعُنُقُودٍ مُلَاحِيَّةٍ حِينَ نَوْرًا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى، على
الكيفية المخصوصة، إلى المقدار المخصوص.

(٥٣٢) وفيما طرفاه مركبان؛ كما في قولِ بَشَّارٍ^(١) [من الطويل]:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

من الهيئة الحاصلة من هوى أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلةٍ متناسبةٍ المقدارِ متفرقةٍ، في جوانبِ
شيءٍ مُظْلِمٍ.

(٥٣٣) وفيما طرفاه مختلفان؛ كما مرَّ في تشبيه الشقيق^(٢).

(٥٣٣) وَمِنْ بَدِيعِ الْمَرْكَبِ الْحَسِيِّ: مَا يَجِيءُ مِنَ الْهَيْئَاتِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ،

وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَرَّنَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرُهَا مِنْ أَوْصَافِ الْجِسْمِ؛ كَالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٣)

[من الرجز]:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَثَلِ.

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج
الإشراق، حتى يُرَى الشعاع كأنه يهيمُّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يدو له،
فيرجع إلى الانقباض.

والثاني: أَنْ تُجَرَّدَ الْحَرَكَةُ عَنْ غَيْرِهَا؛ فَهَنَّاكَ -أَيْضًا- لَابِدٍ مِنْ اخْتِلَاطِ حَرَكَاتٍ إِلَى

جهات مختلفة الحركة له؛ فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها، بخلاف حركة المصحف
في قوله [من المديد]:

وَكَأَنَّ الْبَرْقَ مُصْحَفٌ قَارٍ فَانْطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحًا^(٤)

(١) ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى (رءوسهم) بدل (رءوسنا).

(٢) وكتشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا لليل القمر.

(٣) من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ؛ وبعده:

لَمَّا رَأَيْتَهَا بَدَتْ فَوْقَ الْجَبَلِ

أوردته وهو في الإشارات للجرجاني ص ١٨٠ والأسرار ص ٢٠٧.

(٤) البيت لابن المعتز.

(٥٣٥) وقد يقع التركيبُ في هيئة السكون؛ كما في قوله^(١) في صفة كَلْبٍ [من الرجز]:

يُقَعِي جُلُوسَ الْبَدْوَى الْمُصْطَلِي

من الهيئة الحاصلة من موقع كلِّ عضو منه في إقعائه.

(٥٣٥) والعقلِيُّ: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمُّل التعب في استصحابه، في قوله

تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٢)

(٥٣٦) واعلم أنه قد ينتزع من متعدّد، فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر؛ إذا انتزع

من الشطر الأول من قوله [من الطويل]:

كَمَا أْبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ^(٣)

لوجوب انتزاعه من الجميع؛ فإن المراد التشبيه باتصال ابتداء مُطْمِعٍ بانتهاء مؤيس.

والمتعدّد الحسِّي: كاللون، والطَّعم، والرائحة، في تشبيهه فاكهةً بأخرى.

والعقلِيُّ: كجدّة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السِّفَاد، في تشبيهه طائر بالغراب.

والمختلف: كحُسْنِ الطَّلَعَةِ، وَنَبَاهَةِ الشَّانِ، في تشبيهه إنسان بالشمس.

(٥٣٧) واعلم: أنه قد يُنتزَعُ الشبه من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدّين فيه^(٤)، ثم ينزلُ منزلة

التناسب بواسطة تلميح، أو تهكم؛ فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم.

(٥٣٨) وأداته: (الكاف)، و(كأن)، و(مثل) وما في معناها. والأصلُ في نحو (الكاف): أن

يليه المشبه به؛ وقد يليه غيره؛ نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٥)، وقد يذكر

فعلٌ يبنى عنه؛ كما في: "عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا" إن قُرْب، و: "حَسِبْتُ... إن بَعْد.

(الغرض من التشبيه)

(٥٤٢) والغرض من التشبيه - في الأغلب - أن يعود إلى المشبه، وهو: بيانُ إمكانه؛

(١) البيت للمتنبي، وبعده: بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجَدَلِ

(٢) الجمعة: ٥.

(٣) أورده القزويني في الإيضاح ص ٣٥٤، والطبي في شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيقى ١٠٧/١.

(٤) أى في التضاد.

(٥) الكهف: ٤٥.

كما في قوله^(١) [من الوافر]:

فَإِنَّ تَفَقُّ الأَنَامِ وَأَنْتَ مِنْهُمُ فَإِنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ

أو حاله؛ كما في تشبيه ثوبٍ بآخرٍ في السواد، أو مقدارها؛ كما في تشبيهه بالغراب في شدته، أو تقريرها؛ كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء. (٥٤٤) وهذه الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر. أو تزيينه؛ كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الطي، أو تشويهه؛ كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة.

أو استظرافه؛ كما في تشبيه فحم فيه جمرٌ موقدٌ، ببحرٍ من المسك موجه الذهب، لإبرازه في صورة الممتنع عادة.

(٥٤٦) وللاستظراف وجه آخر، وهو: أن يكون المشبه به نادر الحضور في الدهن: إما مطلقاً؛ كما مر.

وإما عند حضور المشبه؛ كما في قوله [من البسيط]^(٢):

وَلَا زَوْرَدِيَّةٌ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ اليَوَاقِيتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعْفَنَ بِهَا أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيَتِ

(٥٤٦) وقد يعود إلى المشبه به، وهو ضربان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه؛ وذلك في التشبيه المقلوب؛ كقوله^(٣) [من الكامل]:
وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

والثاني: بيان الاهتمام به؛ كتشبيه الجائع وجهاً كالبدري في الإشراق، والاستدارة بانرغيف؛ ويسمى هذا إظهار المطلوب.

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والد سيف الدولة، ديوانه ١٥١/٣، وإشادت ص ١٨٧.

(٢) البيتان لابن المعتز، أوردهما الطيبي في التبيان ٢٧٣/١ بتحقيقي، والعنوي في نضر ٢٦٧/١. واللازوردية: البنفسجية، نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

(٣) البيت لمحمد بن وهيب، الإشارات ص ١٩١، والطبيبي في شرح المشكاة ١٠٨٠ بتحقيقي.

(٥٤٧) هذا إذا أريد إلحاق الناقص - حقيقة أو ادعاءً - بالزائد، فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر: فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ احترازاً من ترجيح أحد المتساويين؛ كقوله [من الطويل]:

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ
فَوَاللَّهِ، مَا أَذْرَى أَبَاخَمْرٍ أَسْبَلْتُ جُفُونِي أَمْ مِنْ عِبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ^(١)

(٥٤٨) ويجوز التشبيه - أيضاً - كتشبيه غرّة الفرس بالصبح، وعكسه، متى أريد ظهور مُنِيرٍ في مظلمٍ أكثر منه.

(٥٤٩) وهو باعتبار طرفيه:

إمّا تشبيه مفردٍ بمفرد، وهما غير مقيدين؛ كتشبيه الخد بالورد. أو مقيدان؛ كقولهم: هو كالراقم على الماء. أو مختلفان؛ كقولهم [من الرجز]:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ^(٢)

وعكسه^(٣).

وإمّا تشبيه مركّب بمركّب؛ كما في بيت بشار^(٤).

وإمّا تشبيه مفردٍ بمركّب؛ كما مرّ في تشبيه الشقيق.

وإمّا تشبيه مركّب بمفرد؛ كقوله [من الكامل]:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيَا نَظْرَيْكُمَا تَرِيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوِّرُ
تَرِيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ^(٥)

(٥٥٢) وأيضاً: إن تعدّد طرفاه:

فإمّا ملفوف؛ كقوله^(٦) [من الطويل]:

(١) البيتان لأبي إسحاق الصابي في الإشارات ص ١٩٠، الأسرار ص ١٥٦.

(٢) تقدم تحريجه.

(٣) كتشبيه المرأة في كف الأشلّ بالشمس.

(٤) يعني قوله: كأن مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها

(٥) البيتان لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ١٩٤/٢، والإشارات ص ١٨٣.

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨، والإشارات ص ١٨٢.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
أو مفروق؛ كقوله^(١) [من السريع]:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

(٥٥٣) وإن تعدد طرفه الأول: فتشبيهه التسوية؛ كقوله [من المجتث]:

صُدَّغُ الْحَبِيبِ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَاللَّيَالِي

(٥٥٣) وإن تعدد طرفه الثاني: فتشبيهه الجمع؛ كقوله^(٢) [من السريع]:

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنِ لَوْلُؤٍ مُنْضَّدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاخٍ

(٥٥٣) وباعتبار وجهه:

إمّا تمثيل^(٣)، وهو ما وجهه منتزَعٌ من متعدّد؛ كما مر^(٤)، وقيده السكاكي بكونه غير حقيقي؛ كما في تشبيهه مَثَلِ الْيَهُودِ بِمَثَلِ الْحِمَارِ.

(٥٥٤) وإمّا غير تمثيل، وهو بخلافه.

وأيضاً: إمّا مجمل، وهو ما لم يُذكَرْ وجهه: فمنه: ما هو ظاهرٌ يفهمه كلُّ أحد؛ نحو: "زيد كالأسد"، ومنه: خفي لا يدركه إلا الخاصّة؛ كقول بعضهم: "هم كالحلقة المفرغة لا يُدْرَى أين طرفاها؟!": أى: هم متناسبون في الشرفِ كما أنها متناسبة الأجزاء في الصورة.

(٥٥٥) وأيضاً: منه: ما لم يُذكَرْ فيه وصف أحد الطرفين، ومنه: ما ذكِرَ فيه وصف

المشبه به وحده، ومنه: ما ذكر فيه وصفهما؛ كقوله^(٥) [من البسيط]:

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبْ

(١) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك، والعنم: شجر لين الأغصان. الإشارات ص ١٨٢، والأسرار ص ١٢٣.

(٢) البيت للبحترى، وفي ديوانه: (كأنما يضحك) بدلاً من (كأنما يبسم)، والبيت من قصيدة يمدح فيها عيسى بن إبراهيم، ديوانه ٤٣٥/١، والإشارات ص ١٨٣.

(٣) السيد يعتبر التركيب في طرفيه أيضاً، والسعد لا يعتبر ذلك، والزمخشري يجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه، وعبدالقاهر يقيد التشبيه بالعقل.

(٤) من تشبيه الثريا، وتشبيهه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيهه الشمس بالمرآة في كف الأشل.

(٥) البيت لأبي تمام في ديوانه ١١٣/١ من قصيدة يمدح فيها الحسن بن سهل، ريقه: أفضله.

كَالغَيْثِ إِذَا جِئْتَهُ وَأَفَاكَ رَيْقَهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

(٥٥٦) وإما مفصّل، وهو ما ذكّر فيه وجهه؛ كقوله [من المجتث]:

وَتَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَذْمَعِي كَاللَّالِي

(٥٥٦) وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه؛ كقولهم للكلام الفصيح: "هو كالعسل في

الحلاوة"؛ فإنّ الجامع فيه لازمها، وهو ميل الطبع.

(٥٥٧) وأيضاً: إما قريبٌ مبتدلٌ، وهو ما ينتقل من المشبّه إلى المشبّه به من غير تدقيق

نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي؛ لكونه أمراً جُملياً؛ فإنّ الجملة أسبقُ إلى النفس. أو قليل

التفصيل مع غلبة حضور المشبّه به في الذهن: إما عند حضور المشبّه؛ لقرب المناسبة؛ كتشبيه

الجرّة الصغيرة بالكوز، في المقدار والشكل. أو مطلقاً؛ لتكرّره على الحس؛ كالشمس بالمرآة

المجلوة في الاستدارة والاستنارة؛ لمعارضة كلٍّ من القرب والتفصيل.

(٥٥٨) وإما بعيدٌ غريب، وهو بخلافه؛ لعدم الظهور: إما لكثرة التفصيل؛ كقوله:

والشمسُ كالمرآة، أو ندور حضور المشبّه به: إمّا عند حضور المشبّه؛ لبعده المناسبة؛ كما مر.

وإمّا مطلقاً؛ لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً، أو عقلياً؛ كما مر. أو لقلّة تكرّره^(١) على الحس؛

كقوله: والشمسُ كالمرآة؛ فالغربة فيه من وجهين^(٢).

(٥٥٩) والمراد بالتفصيل: أن تنظر في أكثر من وصف، ويقع على وجوه، أعرفها: أن

تأخذ بعضاً، وتدع بعضاً؛ كما في قوله^(٣) [من الطويل]:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَانِ

(٥٥٩) وأن تعتبر الجميع؛ كما مرّ من تشبيه الثريا. وكلّما كان التركيب من أمور أكثر،

كان التشبيه أبعد. والبلغ: ما كان من هذا الضرب لغرابته، ولأنّ نيل الشيء بعد طلبه ألدّ.

وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريباً؛ كقوله^(٤) [من الكامل]:

(١) أي المشبه به.

(٢) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني قلة التكرار على الحس.

(٣) البيت لامرئ القيس وليس في ديوانه، الإشارات ص ١٩٦، ويروى (يتصل) بدلاً من

(يختلط). الرديني: الريح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الراح.

(٤) البيت للمتنبي.

لَمْ تَلَقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بَوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ
وقوله^(١) [من الكامل]:

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَفْوَلُ
ويسمى هذا: التشبيه المشروط.

(٥٦١) وباعتبار أداته: إما مؤكّد، وهو ما حُذِفَتْ أداته؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ
السَّحَابِ﴾^(٢)، ومنه نحو [الكامل]:

وَالرَّيْحُ تَعَبْتُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ
أو مرسل، وهو بخلافه؛ كما مر.

(٥٦٢) وباعتبار الغرض:

إما مقبول، وهو الوافى بإفادته؛ كأن يكون المشبه به أعرفَ شيء بوجه الشبه في بيان
الحال. أو أتمَّ شيء فيه في إلحاق الناقصِ بالكامل. أو مسلّم الحكم فيه معروفة عند المخاطب
في بيان الإمكان.

أو مردود؛ وهو بخلافه.

خاتمة

(٥٦٣) أعلى مراتب التشبيه في قوّة المبالغة باعتبار ذكر أركانه أو بعضها: حذف وجه
وأداته فقط، أو مع حذف المشبه، ثم حذف أحدهما كذلك^(٣)، ولا قوّة لغيرهما^(٤).

الحقيقة والمجاز

وقد يقيدان باللغويين:

(٥٦٧) الحقيقة: "الكلمة المستعملة فيما وُضِعَتْ له، في اصطلاح التخاطب": ووضِعَ

(١) البيت للوطواط، في الإشارات ص ١٩٨، والثواقب: السواطع، والأفول: الغروب.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) أى فقط أو مع حذف المشبه به.

(٤) وهما الاثنان الباقيان، أعنى ذكر الأداة والوجه جميعاً، إما مع ذكر نمشبه أو بدون.

تعيينُ اللفظِ للدلالةِ على معنى بنفسه؛ فخرَجَ المجاز؛ لأنَّ دلالتَهُ بقرينةٍ، دونَ المشتركِ^(١)، والقولُ بدلالةِ اللفظِ لذاته^(٢) ظاهره فاسدٌ، وقد تأوَّله السكاكي^(٣).

(٥٧٢) والمجاز: مفردٌ، ومركَّبٌ:

أما المفرد: فهو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما وضعت له في اصطلاحِ التخاطبِ، على وجهِ يَصِحُّ، مع قرينةِ عدمِ إرادته، ولا بدَّ من العلاقة؛ ليخرجَ الغلطَ والكناية. وكلُّ منهما^(٤): لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ خاصٌّ أو عامٌّ؛ كـ "أَسَدٍ" للسَّبُعِ والرجلِ الشجاعِ؛ و"صَلَاةٍ": للعبادةِ المخصوصةِ والدُّعَاءِ، و"فِعْلٍ" لِلْفِعْلِ والحدثِ، و"دَابَّةٍ" لذي الأربَعِ والإنسانِ.

(٥٧٤) والمجازُ: مرسلٌ إنَّ كانتِ العلاقةُ غيرَ المشابهةِ؛ وإلا فاستعارةٌ.

(٥٧٤) وكثيراً ما تطلقُ الاستعارةُ على استعمالِ اسمِ المشبَّه به في المشبَّه؛ فهما^(٥):

مستعارٌ منه، ومستعارٌ له، واللفظُ مستعارٌ.

(١) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحدهما بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك به.

(٢) وهو قول عباد بن سليمان الصيمري، وأتباعه.

(٣) ذكر الخطيب في "إيضاحه" تأويل السكاكي لهذا القول، حيث ذكر هناك تفسيراً له، قال الخطيب - بعد ردِّه لهذا القول من وجوه -: "وتأوَّله السكاكي - رحمه الله - على أنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خواصَّ بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسط بينها، وغير ذلك؛ مستدعيةً أنَّ العالمَ بها إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما، قضاءً لحق الحكمة، كـ "الفصم" - بالفاء الذي هو حرف رخو-: لكسر الشيء من غير أن يبين، و"القصم" بالقاف الذي هو حرف شديد-: لكسر الشيء حتى يبين، وأنَّ للتركيبات - كـ "الفعلان" و"الفعلي" بالتحريك؛ كالنزوان والحيدى، و"فعل" مثل: شرف، وغير ذلك-: خواصَّ أيضاً، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني" أهـ. انظر الإيضاح: (ص ٢٤٤ بتحقيقنا).

(٤) أى من الحقيقة والمجاز.

(٥) أى المشبه والمشبه به.

المجاز والمرسل

(٥٧٥) والمرسل كـ"اليد": في النعمة والقدرة، و"الراوية": في المزايدة.
ومنه: تسمية الشيء باسم جزئه؛ كالعين في الريئة^(١)، وعكسه؛ كالأصابع في الأنامل.
وتسميته^(٢) باسم سببه؛ نحو: رعينا الغيث، أو مسببه؛ نحو: أمطرت السماء نباتاً، أو ما
كان عليه؛ نحو: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣)، أو ما يؤول إليه؛ نحو: ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُ أَغْصِرُ
خَمْرًا﴾^(٤)، أو محلّه؛ نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٥)، أو حاله؛ نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ
وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾^(٦) أي: في الجنة. أو آتته؛ نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي
الْآخِرِينَ﴾^(٧) أي: ذكراً حسناً.

الاستعارة

(٥٧٨) والاستعارة قد تقيّد بالتحقيقيّة؛ لتحقق معناها^(٨) حساً أو عقلاً؛ كقوله [من
الطويل]:

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ^(٩)

أي: رجل شجاع، وقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١٠) أي: الدين الحقّ.
(٥٨٣) ودليل أنها مجاز لغويّ: كونها موضوعةً للمشبه به، لا للمشبه، ولا للأعمّ
منهما.

وقيل: إنها مجازٌ عقليّ بمعنى: أن التصرف في أمرٍ عقليّ لا لغويّ؛ لأنها لما لم تطلق على

(١) وهي الشخص الرقيب.

(٢) أي: تسمية الشيء.

(٣) النساء: ٤.

(٤) يوسف: ٣٦.

(٥) العلق: ١٧.

(٦) آل عمران: ١٠٧.

(٧) الشعراء: ٨٤.

(٨) أي المشبه.

(٩) لزهير في ديوانه ص ٢٣، من معلقته المشهورة التي يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن

سنان وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم وفي المصباح ١٣٧، والطراز ١/٢٣٢.

(١٠) الفاتحة: ٥.

المشبه، إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به. كان استعمالها فيما وضعت له؛ ولهذا صحَّ التعجب في قوله^(١) [من الكامل]:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

والنهي عنه قوله [من المنسرح]:

لَا تَعْجِبُوا مِنْ بَلَى غِلَابَتِهِ قَدْ زَرَّ أَرْزَارُهُ عَلَيَّ الْقَمَرُ^(٢)

ورُدَّ: بأن الادعاء لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له، وأمَّا التعجب، والنهي عنه: فللبناء على تناسي التشبيه؛ قضاءً لحقِّ المبالغة.

(٥٨٦) والاستعارة: تفارقُ الكذب: بالبناء على التأويل، و نصبِ القرينة على إرادة خلافِ الظاهر.

(٥٨٦) ولا تكونُ علمًا؛ لمنافاته الجنسية، إلا إذا تضمَّن نوعَ وصفية؛ كحاتم.

(٥٨٧) وقرينتها: إما أمرٌ واحد؛ كما في قولك: "رأيتُ أسدًا يرمى"، أو أكثر؛ كقوله^(٣)

[من الرجز]:

فَإِنْ تَعَاَفُوا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانًا

أو معانٍ ملتزمة، كقوله [من الطويل]:

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكِفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ^(٤)

(٥٨٨) وهي^(٥) باعتبار الطرفين قسمان؛ لأنَّ اجتماعهما في شيء: إمَّا ممكن؛ نحو:

(١) البيتان لابن العميد، نهاية الإيجاز ص ٢٥٢، والطراز ٢٠٣/١، والمصباح ص ١٢٩.

(٢) البيت لابن طباطبا العلوي، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد، الطراز ٢٠٣/٢، نهاية الإيجاز ص ٢٥٣، والمصباح ص ١٢٩.

(٣) تعافوا: تكررهما. نيرانا؛ أي سيفونا تلمع كأنها النيران.

(٤) البيت للبحرئى ديوانه ١٧٩/١، الطراز ٢٣١/١/١٣، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفه ينكفي بها على أروُس الأعداء خمس سحائب. ويريد بخمس سحائب: الأنامل.

(٥) أي الاستعارة.

﴿أَحْيِنَاهُ﴾ في قوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾^(١) أى: ضالاً فهديناه، ولتسمم وفاقيةً. وإما ممتنع؛ كاستعارة اسم المعدوم للموجود؛ لعدم غنائيه، ولتسمم عناديةً، ومنها^(٢) التهكمية والتمليلية، وهما ما استعمل في ضده أو نقيضه؛ لما مر؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣).

(٥٨٩) وباعتبار الجامع قسمان؛ لأنه: إما داخل في مفهوم الطرفين؛ نحو: (كلما سمع هَيْعَةً، طَارَ إِلَيْهَا^(٤))؛ فإن الجامع بين العَدُوِّ والطيران: هو قطع المسافة بسرعة^(٥)، وهو داخل فيهما؛ وإما غير داخل، كما مر^(٦).

وأيضاً: إمّا عاميةً، وهى المبتدلة؛ لظهور الجامع فيها؛ نحو: رأيتُ أسداً يرمى، أو خاصيةً، وهى الغريبة، والغرابة قد تكون في نفس المشبه؛ كقوله^(٧) [من الكامل]:

وَإِذَا احْتَبَى قَرْبُوسَهُ بَعْنَانِهِ
عَلَّكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

(٥٩٢) وقد تحصل بتصرف في العامية؛ كما في قوله [من الطويل]:

وَسَأَلَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ^(٨)

إِذْ أَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَى الْأَبَاطِحِ دُونَ الْمَطِيِّ أَوْ أَعْنَاقِهَا، وَأَدْخَلَ الْأَعْنَاقَ فِي السَّيْرِ.

(٥٩٣) وباعتبار الثلاثة^(٩) ستة أقسام؛ لأن الطرفين إن كانا حسيين، فالجامع إمّا حسي؛

نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا﴾^(١٠)؛ فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلى القبط، والجامع لها الشكل؛ والجميع حسي.

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) أى من العنادية.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الإمارة" باب: فضل الجهاد ورب - ط. (٥٥٣/٤)، ط. الشعب، وأوله: "من خير معاش الناس لهم رجل....".

(٥) سقطت من المطبوع من (متن التلخيص) واستدر كناها من شروح التلخيص (٤: ٨١) - دار السرور - بيروت لبنان.

(٦) من استعارة الأسد للرجل الشجاع.

(٧) البيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة. فى الإشارات ص ٢١٦. القربوس: مقدم نسرج. عن مضع. الشكيم: الحديدية المعترضة فى فم الفرس.

(٨) البيت لكثير عزة الإشارات ص ٢١٧، وصدرة: أخذنا بأطراف الأحاديث بيند.

(٩) أى المستعار منه والمستعار والجامع.

(١٠) طه: ٨٨.

(٥٩٤) وإما عقلي؛ نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾^(١)؛ فإنَّ المستعار منه كَشَطُّ الْجِلْدِ عن نحو الشاة، والمستعار له كَشَفُ الضَّوئِ عن مكان الليل، وهما حِسِّيَّانِ، والجامعُ مَا يَعْقِلُ من ترتب أمر على آخر.

(٥٩٥) وإما مختلف؛ كقولك: "رأيتُ شمساً" وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة، ونباهة الشأن.

(٥٩٥) وإلا^(٢) فهما إما عقليان؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾^(٣)؛ فإنَّ المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامعُ عَدَمُ ظُهُورِ الْفِعْلِ؛ والجميعُ عَقْلِيٌّ.

(٥٩٦) وإما مختلفان، والحسي هو المستعارُ منه، نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾^(٤)؛ فإنَّ المستعار منه كسر الزجاج، وهو حسيٌّ، والمستعار له التبليغُ، والجامعُ التَّأثيرُ؛ وهما عقليان، وإما عكسُ ذلك؛ نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾^(٥)؛ فإنَّ المستعار له كثرة الماء؛ وهو حسيٌّ، والمستعار منه التكبيرُ، والجامعُ الاستعلاء المفرطُ؛ وهما عقليان.

(٥٩٧) وباعتبار اللفظ قسمان؛ لأنه إن كان اسمَ جنسٍ فأصليَّةٌ؛ كأسدٍ وقَتْلٍ، وإلا فتبعيَّةٌ^(٦)؛ كالفعل، وما اشتق^(٧) منه، والحرف:

فالتشبيه في الأولين^(٨) لمعنى المصدر، وفي الثالث^(٩) لمتعلق معناه^(١٠)؛ كالمجرور في: (زيدٌ في نعمة)؛ فيقدر في: (نَطَقَتِ الْحَالُ) و: (الحالُ ناطقةٌ بكذا): للدلالة بالنطق، وفي لامِ التعليل؛ نحو:

(١) يس: ٣٧.

(٢) أي: وإن لم يكن الطرفان حسيين.

(٣) يس: ٥٢.

(٤) الحجر: ٩٤.

(٥) الحاقة: ١١.

(٦) أي: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فلاستعارة تبعية.

(٧) وفي نسخة: (وما يشتق منه)، والمراد به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(٨) أي: الفعل وما يشتق منه.

(٩) أي: الحرف.

(١٠) وهو مثلاً الابتداء في "من".

﴿فَالْقَطْعَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١): للعدوأة والحزن بعد الالتقاط، بعلته الغائية.
 (٥٩٩) ومدار قرينتها في الأولين على الفاعل؛ نحو: "نطقت الحال بكذا"، أو المفعول؛
 نحو: [من الرمل]:

قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاخَا

ونحو^(٢): [من البسيط]:

نَقْرِيهِمْ لِهَدْمِيَّاتٍ نَقَدُ بِهَا

أو المجرور؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣).

(٦٠١) وباعتبار آخر ثلاثة أقسام:

مُطْلَقَةٌ: وهي ما لم تُقْرَنَ بصفةٍ ولا تفرغ، والمراد^(٤): المعنوية، لا النعت النحوي.

ومجردة: وهي ما قرن بما يلائم المستعار له؛ كقوله^(٥): [من الكامل]:

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلَقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

ومرشحة: وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه؛ نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ

بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾^(٦).

(٦٠٢) وقد يجتمعان في قوله^(٧): [من الطويل]:

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

(٦٠٢) والترشيح أبلغ؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ومبناه على تناسي التشبيه، حتى إنه

(١) القصص: ٨.

(٢) البيت للقطامي. اللهزم: السنان القاطع. القد: القطع.

وعجز البيت:

ما كان خاط عليهم كل زراد. سرد الدرع وزردها: نسجها.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) أي: المراد بالصفة.

(٥) البيت لكثير.

(٦) البقرة: ١٦.

(٧) تقدم تخريجه.

يبنى على علوِّ القدر ما يبنى على علوِّ المكان؛ كقوله^(١) [من المتقارب]:
 وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُولُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ
 (٦٠٣) ونحوه: ما مرَّ من التعجب والنهي عنه؛ وإذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف
 بالأصل - كما في قوله^(٢) [من المتقارب]:
 هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلاً
 فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولَا
 فمع جَحْدِهِ^(٣) أولى.

المجاز المركب

(٦٠٤) وأما المركب: فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل؛ للمبالغة؛
 كما يقال للمتردد في أمر: "إني أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى"، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة،
 وقد يسمّى التمثيل مطلقاً، ومتى فشا استعماله كذلك، سمى مثلاً؛ ولهذا لا تُغيّر الأمثال.

[فصل]^(٤)

(٦٠٦) قد يُضمَّر التشبيه في النفس؛ فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبه، ويُدلُّ
 عليه: بأن يُثبت للمشبه أمرٌ يختصُّ بالمشبه به، فيسمّى التشبيه استعارةً بالكناية، أو مكنياً عنها،
 وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارةً تخيليةً؛ كما في قول الهذلي^(٥) [من الكامل]:
 وَإِذَا الْمِنْيَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ
 (٦٠٧) شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفع

(١) البيت لأبي تمام، ديوانه ص ٣٢٠، والمصباح ١٣٨، والإشارات ص ٢٢٥.

(٢) البيتان لعباس بن الأحنف ديوانه ص ٢٢١، والمصباح ١٣٩، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢.

(٣) أي المشبه.

(٤) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية.

(٥) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٢٨، والهذلي هو أبو ذؤيب، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم، والبيت من قصيدة له يرثي فيها بنه، وقد هلكوا في عام واحد، مطلعها:

أمن المنون ورييها تتوقُّع * والدهر ليس بمعتب من يجزعُ

وضرار، فأثبت لها الأظفار التي لا يحمل ذلك فيه بدونها، وكما في قول الآخر^(١):
وَلَكِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفْصِحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ

شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود؛ فأثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه.
وكذا قول زهير^(٢) [من الطويل]:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعَرَّى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل، وأعرض عن معاودته فبطلت آياته، فشبّه الصبا بجهة من جهات المسير؛ كالحجّ والتجارة، قضى منها الوطر؛ فأهملت آياتها، فأثبت لها الأفراس والرواحل، فالصبا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة؛ ويحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل: دواعي النفوس، وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو الأسباب التي قلما تتأخذ^(٣) في اتباع الغي، إلا أوان الصبا؛ فتكون الاستعارة تحقيقية.

فصل

(٦١١) عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له، من غير تأويل في الوضع؛ واحترز بالقيّد الأخير عن الاستعارة، على أصح القولين؛ فإنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل.

(٦١١) وعرّف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق، في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، وأتى بقيّد "التحقيق"؛ لتدخل الاستعارة؛ عسى ما مرّ.

ورد: بأن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل، وبأنّ التقيّد باصطلاح التخاطب لأبداً منه في تعريف الحقيقة.

(٦١٤) وقسم المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها. وعرّف الاستعارة بأنّ تذكر أحد

(١) البيت لمحمد بن عبدالله العتبي، وقيل: لأبي النضر بن عبد الجبار، أورده محمد بن عيسى الجرجاني في الإشارات ص ٢٢٨.

(٢) لزهير في ديوانه ص ١٢٤، والطراز ٢٣٣/١، والمصباح ١٣٢.

(٣) في (متن التلخيص) و(ط) الحلبي: (تأخذ).

طرفى التشبيه، وتريد به الآخر، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به. وقسمها إلى المصرح بها، والمكنى عنها.

وعنى بالمصرح بها: أن يكون المذكور هو المشبه به، وجعل منها تحقيقية، وتخيلية: وفسر التحقيقية بما مر، وعدّ التمثيل منها: ورُدَّ: بأنه^(١) مستلزم للتركيب المنافى للإفراد.

(٦١٧) وفسر التخيلية بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة؛ كلفظ "الأظفار" فى قول الهذلي^(٢)؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع فى الإغتيال، أخذ الوهم فى تصويرها بصورتها واختراع لوازمها، فاختراع لها صورة مثل الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار: وفيه تعسف، ويخالف تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء، ويقتضى أن يكون الترشيح تخيلية؛ للزوم مثل ما ذكره فيه.

(٦٢٠) وعنى بالمكنى عنها: أن يكون المذكور هو المشبه، على أن المراد "المنية" السبع؛ بادعاء السبعية لها؛ بقرينة إضافة الأظفار إليها. ورُدَّ: بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً، والاستعارة ليست كذلك، وإضافة نحو (الأظفار) قرينة التشبيه.

(٦٢٣) واختار ردّ التبعية إلى المكنى عنها، بجعل قرينتها مكنياً عنها، والتبعية قرينتها، على نحو قوله فى المنية وأظفارها.

ورُدَّ: بأنه إن قدر التبعية حقيقة، لم تكن تخيلية؛ لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكنى عنها مستلزمة للتخيلية؛ وذلك باطل بالاتفاق؛ وإلا فتكون استعارة، فلم يكن ما ذهب إليه مغنياً عما ذكره غيره.

(١) أى التمثيل.

(٢) يشير إلى قول أبى ذؤيب الهذلي فى عينيته المشهورة: وإذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل تميم لا تنفع

فصل

(٦٢٦) حسن كل من التحقيقية والتمثيل: برعاية جهات حسن التشبيه، وألاً يُشَمَّ رائحتهُ لفظاً؛ ولذلك يوصى أن يكون الشبه بين الطرفين جلياً؛ لئلا يصيرَ إغازاً؛ كما لو قيل: "رأيتُ أسداً" وأريدَ إنساناً أبخرُ، و"رأيتُ إبلاً مائةً لا تجدُ فيها راحلةً"^(١)، وأريد الناسُ.

(٦٢٧) و بهذا ظهر: أن التشبيه أعمُّ محللاً، ويتصل به أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا - كالعلم والنور، والشبهه والظلمة - لم يحسن التشبيه، وتعين الاستعارة. والمكنى عنها - كالحقيقية، والتخييلية - حسنها بحسب حُسن المكنى عنها.

فصل

(٦٢٨) وقد يطلق المجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حكمُ إعرابها بحذف لفظٍ أو زيادة لفظٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٢)، ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤) أى: أمرُ ربِّك، وأهل القرية، وليس مثلهُ شيءٌ.

(الكناية)

(٦٣٠) الكناية: لفظٌ أريدَ به لازمٌ معناه، مع جواز إرادته معه؛ فظهر أنها تحالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازمه. وفرق: بأن الانتقال فيها من اللازم، وفيه من الملزوم: ورُدَّ: بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم يُنتقل منه؛ وحيثُ: يكون الانتقال من الملزوم [إلى اللازم]^(٥).

(٦٣١) وهى ثلاثة أقسام:

الأولى: المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نسبة:

(١) قال ﷺ "إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة" أخرجه البخارى عن ابن عمر. كتاب الرقاق باب رفع الأمانة، ومسلم ك فضائل الصحابة وابن ماجه وأحمد.

(٢) الفجر: ٢٢.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) من شروح التلخيص.

فمنها: ما هي معنى واحد؛ كقوله [من الكامل]:

وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ^(١)

ومنها: ما هو مجموع معان؛ كقولنا - كناية عن الإنسان -: "حَيَّ مَسْتَوِي الْقَامَةِ، عَرِيضُ الْأَظْفَارِ".

وشرطهما الإختصاصُ بالمكْنَى عنه.

(٦٣٢) والثانية: المطلوبُ بها صفةٌ:

فإن لم يكن الانتقالُ بواسطة:

فقريبةٌ واضحةٌ؛ كقولهم - كناية عن طول القامة: "طَوِيلٌ نَجَادُهُ، وَ"طَوِيلُ النَّجَادِ"، والأولى ساذجة، وفي الثانية تصريحٌ مَّا، لتضمَّن الصفة الضمير، أو خفيةٌ؛ كقولهم - كناية عن الأبله -: "عَرِيضُ الْقَفَا".

وإن كان بواسطة: فبعيدةٌ؛ كقولهم: "كثير الرماد" كناية عن المضياف؛ فإنه يُتَقَلُّ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبايح، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضياف، ومنها إلى المقصود.

(٦٣٤) الثالثة: المطلوبُ بها نسبةٌ؛ كقولهم [من الكامل]:

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ^(٢)

فإنه أراد أن يثبت اختصاصَ ابن الحشرج بهذه الصفات؛ فترك التصريح بأن يقول: "إنه مختصُّ بها، أو نحوه"، إلى الكناية، بأن جعلها في قبة مضروبة عليه. ونحو قولهم: "المجدُّ بين ثوبيه، والكرمُ بين برديه".

(٦٣٥) والموصوفُ في هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ قد يكونُ غيرَ مذكور؛ كما يقال في عَرَضٍ من

يؤذى المسلمين: "الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"^(٣).

أما القسم الأول - وهو ما يكون المطلوبُ بالكناية نفسَ الصفة، وتكون النسبةُ مصرحاً

(١) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٤٠، وصدرة: الضارين بكر أبيض مخذم.

(٢) البيت لزياد الأعجم. المصباح ص ١٥٢، والطراز ص ١٧٨، والإيضاح ص ٤٦٢.

(٣) حديث صحيح أخرجه الشيخان في الإيمان وغيرهما.

بها-: فلا يخفى أن الموصوفَ بها^(١) يكونُ مذكوراً لا محالةً، لفظاً أو تقديرًا.
قال^(٢) السكاكيُّ: "الكنايةُ تنفاوتُ إلى تعريضٍ، وتلويحٍ، ورمزٍ، وإيماءٍ وإشارةٍ، والمناسبُ
للعرَضية: التعريضُ، ولغيرها - إن كثرتِ الوسائطُ -: التلويحُ، وإن قلَّتْ - مع خفاء -: الرمزُ،
وبلا خفاء: الإيماءُ والإشارة".
ثم قال: "والتعريضُ قد يكونُ مجازاً؛ كقولك: "أذيتني فستعرفُ" وأنت تريدُ إنساناً مع
المخاطبِ دونه، وإن أردتَهما جميعاً كان كنايةً، ولا بدَّ فيهما من قرينة".

فصل

(٦٣٨) أطبقَ البلغاءُ على أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغُ من الحقيقةِ والتصريحِ؛ لأنَّ الانتقالَ
فيهما من الملزومِ إلى اللازمِ، فهو كدعوى الشيءِ بيّنةً، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ من التشبيهِ؛ لأنها
نوعٌ من المجازِ.

(١) من (شروح التلخيص) وفي (متنه): (فيها).

(٢) من شروح التلخيص.

الفن الثالث: علمُ البديع

(٦٤٠) وهو علم يعرف به وجوهُ تحسينِ الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة:
(٦٤٠) وهي ^(١) ضربان: معنويٌّ، ولفظيٌّ:

المحسنات المعنوية

أما المعنويُّ: فمنه:

المطابقةُ: وتسمى الطباق، والتضادُّ أيضاً، وهي الجمع بين متضادَّين، أى: معنيين متقابلين في الجملة، ويكون بلفظين:

من نوع: اسمين؛ نحو: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَازًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ ^(٢)، أو فعلين؛ نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ^(٣)، أو حرفين؛ نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ^(٤).
أو من نوعين؛ نحو: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ ^(٥).
(٦٤١) وهو ضربان: طباق الإيجاب؛ كما مر.

وطباق السلب: نحو: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ﴾ ^(٦)، ونحو: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا﴾ ^(٧).

(٦٤١) ومن الطباق نحو قوله [من الطويل]:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى
لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرٍ ^(٨)

(١) من (شروح التلخيص) وفي المتن (هو).

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) آل عمران: ١٥٦.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) الأنعام: ١٢٢.

(٦) الروم: ٦-٧، وتام الآية السابعة ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ وبين "لا يعلمون" و"يعلمون" طباق سلب بالنفي وعدمه.

(٧) المائدة: ٤٤.

(٨) البيت لأبي تمام.

(٦٤٢) ويلحق به نحو: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(١)؛ فإن الرحمة مسببة عن اللين، ونحو قوله [من الكامل]:

لَا تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى^(٢)
ويسمى الثاني إيهام التضاد.

المقابلة

(٦٤٣) ودخل فيه ما يختصُ باسم المقابلة؛ وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، بما يُقابلُ ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل؛ نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾^(٣)، ونحو قوله^(٤) [من البسيط]:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
ونحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾^(٥)، المراد باستغنى: أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه؛ فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يتق.

(٦٤٤) وزاد السكاكي: وإذا شرط هنا أمر، شرط ثمة ضده؛ كهاتين الآيتين؛ فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والإتقاء والتصديق، جعل ضده مشتركاً بين أضدادها.

مراعاة النظير

(٦٤٤) ومنه: مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد؛ نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^(٦)، وقوله [من الخفيف]:

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) البيت لدعبل.

(٣) التوبة: ٨٢.

(٤) البيت لأبي دلامة، وقيل أبو لامة، في المصباح ص ١٩٣، الإيضاح ص ٤٨٦، والإشارات ص ٦٣.

(٥) الليل: ٥-١٠.

(٦) الرحمن: ٥.

كَالْقِسِيِّ الْمُعْطَفَاتِ بَلِ الْأَسَدِ هُمْ مَبْرِيَةٌ بَلِ الْأَوْتَارِ^(١)

(٦٤٥) ومنها^(٢): ما يسميه بعضهم: تشابه الأطراف؛ وهو أن يَخْتِمَ الكلامَ بما يناسب ابتداءه في المعنى؛ نحو: ﴿لَا تُلْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣)، وَيُلْحَقُ بِهَا نَحْوُ: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٤)، وَيَسْمَى إِيهَامَ التَّنَاسُبِ.

الإرصاد

(٦٤٧) ومنه: الإرصاد، ويسميه بعضهم: التَّنْهِيمَ؛ وهو أن يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجْزِ مِنَ الْفِقْرَةِ أَوْ مِنَ الْبَيْتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا عُرِفَ الرَّوْيُ، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٥)، وَقَوْلِهِ [الوافر]:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ^(٦)

المشاكلة

(٦٤٨) ومنه: المشاكلة؛ وهي ذكر الشيء بلفظٍ غيرِه؛ لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديراً: فالأول: نحو قوله^(٧) [من الكامل]:

قَالُوا اقْتَرَحْ شَيْئًا نَجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جَبَّةً وَقَمِيصًا

وَنَحْوُ: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾^(٨).

(٦٤٨) والثاني: نحو: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾^(٩)، وهو مصدرٌ مؤكَّدٌ لـ ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أي: تطهير

(١) البيت للبحترى.

(٢) أي من مراعاة النظر.

(٣) الأنعام: ١٠٣.

(٤) الرحمن: ٥-٦.

(٥) العنكبوت: ٤٠.

(٦) البيت لعمرو بن معد يكرب.

(٧) البيت لأبي الرعمق الأنطاكي، المصباح ص ١٩٦، والإيضاح ص ٤٩٤.

(٨) المائدة: ١١٦.

(٩) البقرة: ١٣٨.

الله؛ لأنَّ الإيمانَ يطهِّرُ النفوسَ، والأصلُ فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه: (المعمودية)، ويقولون: إنَّه تطهيرٌ لهم؛ فعبرَ عن الإيمان بالله بـ "صبغة الله" للمشكلة بهذه القرينة.

المزاوجة

(٦٤٩) ومنه: المزاوجة؛ وهى أن يُزَاجَ بين معنيين في الشرط والجزاء؛ كقوله^(١) [من

الطويل]:

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَأَشَى فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

العكس

(٦٥٠) ومنه: العكس؛ وهو أن يقدِّم جزءً في الكلام على جزء، ثم يؤخِّر، ويقع على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جُملة وما أضيف إليه؛ نحو: عاداتُ السادات ساداتُ العادات.

ومنها: أن يقع بين متعلقي فعَلَيْنِ في جملتين؛ نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ

مِنَ الْحَيِّ﴾^(٢).

ومنها: أن يقع بين لفظين في طرفي جُملةٍ نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾^(٣).

الرجوع

(٦٥١) ومنه: الرجوع؛ وهو العودُ إلى الكلام السابق بالنقض لنكته؛ كقوله [من البسيط]:

قَفَّ بِالذِّيارِ الَّتِي لَمْ يُعْفِها الْقِدْمُ بَلَى وَغَيْرَها الأرواخُ وَالذِّيمُ^(٤)

(١) البيت للبحترى، ديوانه ص ٨٤٤، التبيان للطيبى ٤٠٠/٢ بتحقيقى ويروى (أصاخ) بدل (أصاحت).

(٢) يونس: ٣١.

(٣) الممتحنة: ١٠.

(٤) البيت لزهير ديوانه ص ١٤٥، الجرجاني في الإشارات ص ٢٧١.

التورية

(٦٥٢) ومنه: التورية، وتسمى الإيهام أيضاً؛ وهي أن يطلق لفظ له معنيان، قريبٌ وبعيدٌ، ويرادُّ البعيد؛ وهي ضربان:

مجردة: وهي التي لا تجامع شيئاً مما يلائم القريب؛ نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١).
ومرشحة؛ نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾^(٢).

الاستخدام

(٦٥٣) ومنه: الاستخدام؛ وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثم بالآخر الآخر، أو يراد بأحدٍ ضميرين أحدهما، ثم بالآخر الآخر؛
فالأول: كقوله^(٣) [من الوافر]:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابَا
والثاني: كقوله^(٤) [من الكامل]:

فَسَقَى الْغُضَى وَالسَّاكِينِهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

اللف والنشر

(٦٥٤) ومنه: اللف والنشر؛ وهو ذكر متعديٍّ على التفصيل أو الإجمال، ثم ما ليكلُّ واحد من غير تعيين؛ ثقةً بأن السامع يردُّه إليه.

(٦٥٤) فالأول: ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب اللف؛ نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٥). وإما على غير ترتيبه؛ كقوله^(٦) [من الخفيف]:

(١) طه: ٥.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) البيت لحرير أو لمعاوية بن مالك.

(٤) البيت للبحترى.

(٥) القصص: ٧٣.

(٦) البيت لابن حيوس ديوانه ٤٧/٢، والإيضاح ص ٥٠٤، والمصباح ص ٢٤٧. والحقف: الجملة من الرمل.

كَيْفَ أَسْأَلُو وَأَنْتَ حَقْفٌ وَغُصْنٌ وَعَزَالٌ لَخِطَا وَقَدْأَ وَرَدْفَا
 (٦٥٤) والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ
 نَصَارَى﴾^(١) أى: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا. وقالت النصارى: لن يدخل
 الجنة إلا من كان نصارى؛ فلفَّ لعدم الالتباس؛ للعلم بتضليل كل فريقٍ صاحبه.

الجمع

(٦٥٦) ومنه: الجمع؛ وهو أن يُجْمَعَ بين متعدِّدٍ فى حكم واحد^(٢)؛ كقوله تعالى:
 ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٣)، ونحو^(٤) [من الرجز]:
 إِنَّ الشَّبَابَ^(٥) وَالْفَرَاعَ وَالْجَدَةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَى مَفْسَدَةٌ

التفريق

(٦٥٧) ومنه: التفريق؛ وهو إيقاعُ تباينٍ بين أمرين من نوعٍ، فى المدح أو غيره، كقوله^(٦)
 [من الخفيف]:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَيْعٍ كَنَوَالِ الْأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاءِ
 فَنَوَالِ الْأَمِيرِ بَدْرَةٌ عَيْنِ وَنَوَالِ الْغَمَامِ قَطْرَةٌ مَاءِ

التقسيم

(٦٥٧) ومنه: التقسيم؛ وهو ذِكْرُ متعدِّدٍ، ثم إضافة ما لكلٍ إليه على التَّعْيِينِ؛ كقوله^(٧)
 [من البسيط]:

-
- (١) البقرة: ١١١.
 (٢) من (شرح التلخيص).
 (٣) الكهف: ٤٦.
 (٤) البيت لأبى العتاهية، ديوانه ص ٤٤٨ من أرجوزته ذات الأمثال، والطراز ٣/١٤٢،
 والمصباح ٢٤٧.
 (٥) تصحفت فى (ط) إلى (الشاب).
 (٦) البيتان للوطواط، الإشارات ص ٢٧٤، والطراز ٣/١٤١، المصباح ٢٤٧ بلا عزو.
 (٧) للمتلمس. غير: حمار.

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانَ عَيْرُ الْحَى وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْتِي لَهُ أَحَدُ

الجمع مع التفريق

(٦٥٨) ومنه: الجمع مع التفريق؛ وهو أن يدخل شيئان فى معنى، ويُفَرَّقَ بين جهتي الإدخال؛ كقوله^(١) [من المتقارب]:

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

الجمع مع التقسيم

(٦٥٨) ومنه: الجمع مع التقسيم؛ وهو جمع بين متعدّدٍ تحت حكم، ثم تقسيمه، أو العكس:

فالأول: كقوله^(٢) [من البسيط]:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاعِ خَرَشْنَةَ تَشَقَّى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبَيْعُ
لِلسَّبِي مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا، وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا

والثانى: كقوله^(٣) [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ إِنَّ الْخَلَائِقَ - فَاعِلَمَ - شَرُّهَا الْبَدْعُ

الجمع مع التفريق والتقسيم

(٦٦٠) ومنه: الجمع مع التفريق والتقسيم؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط، أورده الجرجاني فى الإشارات ص ٣٧٤.

(٢) البيتان للمتنبى، ديوانه ٢/٢٢٤، والإيضاح ص ٥٠٥، والمصباح ٢٤٨، خرشنة: اسم بلد.

(٣) البيتان لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٢٣٨، والطراز ٣/١٤٤، والمصباح ص ٢٤٩.

الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ ﴿٦٦١﴾^(١)،
وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل ما يليق به؛ كقوله^(٢) [من الطويل]:
سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايخِ كَأَنَّهُمْ وَمَنْ طُولَ مَا التَّمُوا مُرْدُ
ثَقَالٌ إِذَا لَاقُوا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا

والثاني: استيفاء أقسام الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ
الذُّكُورَ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾^(٣).

التجريد

(٦٦٢) ومنه: التجريد؛ وهو أن يُتَرَكَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ آخَرَ مِثْلُهُ فِيهَا؛ مِبَالِغَةً لِكَمَالِهَا
فيه، وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: لى من فلانٍ صديقٌ حميم، أى: بلغ فلانٌ من الصداقة حدًّا صحَّ معه أن
يُستَخْلَصَ مِنْهُ آخَرَ مِثْلُهُ فِيهَا.

ومنها: نحو قولهم: لئن سألتَ فلانًا، لتسألنَّ به البحرُ.

ومنها: نحو قوله [من الطويل]:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرْحَلِ^(٤)

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾^(٥) أى: فى جهنم، وهى دار الخلد.

ومنها: نحو قوله [من الكامل]:

(١) هود: ١٠٥-١٠٨.

(٢) البيتان للمتنبى.

(٣) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٤) البيت لأبى لامة، الإيضاح ص ٥/٢، والمصباح ص ٢٣٧. الشوهاء: الفرس القبيح المنظر.
تعدو: تسرع. صارخ: مستغيث. مستلثم: لابس لامة؛ وهى الدرع. الفنيق: الفحل المكرم.
المرحل: من: رحل البعير: أشخصه عن مكانه وأرسله.

(٥) فصلت: ٢١.

وَلَيْنَ بَقِيَّتُ لَأَرْحَلَنَّ بَغَزْوَةً تَحْوَى الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ^(١)

وقيل: تقديره: أو يموت منى كريم. وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله [من المنسرح]:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطِيَّ وَلَا يَشْرَبُ كَأَسَا بَكْفٍ مَنْ بَخِيلاً^(٢)

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه؛ كقوله [من البسيط]:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ^(٣)

المبالغة

(٦٦٥) ومنه: المبالغة المقبولة، والمبالغة: أن يُدعى لوصفٍ بلوغه في الشدة أو الضعف حدًا مستحيلًا أو مستبعدًا؛ لثلا يُظنُّ أنه غير متناهٍ فيه^(٤).

(٦٦٥) وتنحصر في: التبليغ، والإغراق، والغلو؛ لأن المدعى: إن كان ممكنًا عقلاً وعادةً: فتبليغ؛ كقوله^(٥) [من الطويل]:

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

وإن كان ممكنًا عقلاً لا عادةً: فإغراق؛ كقوله^(٦) [من الوافر]:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِيْنَا وَتُتْبَعُهُ الْكِرَامَةُ حَيْثُ مَالَا

وهما مقبولان؛ وإلا^(٧) فغلو؛ كقوله^(٨) [من الكامل]:

وَأَخَفَتْ أَهْلَ الشُّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقْ

(١) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٨ وعزاه للحماسي.

(٢) البيت للأعشى.

(٣) البيت للمتنبى.

(٤) أى في الشدة أو الضعف.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه (١) ص ١٥٦، (ب) ص ٨٨، والإشارات ص ٢٧٨، والمصباح ص ٢٢٤.

(٦) البيت لعمر بن الأيهم التغلبي، الإشارات ص ٢٧٩، والمصباح ص ٢٢٤.

(٧) بأن كان غير ممكن عقلاً ولا عادة.

(٨) البيت لأبي نواس ديوانه ص ٤٥٢، والطرز ٣١٤/٢، والمصباح ص ٢٢٩.

والمقبولُ منه أصنافٌ؛ منها: ما أدخل عليه ما يقربُه إلى الصحة؛ نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ
وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾^(١).

ومنها: ما تضمَّن نوعًا حسنًا من التخييل؛ كقوله^(٢) [من الكامل]:
عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْرًا لَوْ تَبَغَى عَنَّا عَلَيْهِ لَأَمَكْنَا
(٦٦٦) وقد اجتمعا في قوله^(٣) [من الطويل]:

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجَى وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي
ومنها: ما خرَّجَ مخرَجَ الهزل والخلاعة؛ كقوله^(٤) [من المنسرح]:

أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشِّدِّ رَبِّ غَدَا إِنْ ذَا مِنْ الْعَجَبِ
المذهب الكلامي

(٦٦٧) ومنه: المذهب الكلامي؛ وهو إيرادُ حجةٍ للمطلوب على طريق أهل
الكلام؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٥)، وقوله^(٦) [من الطويل]:
خَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرِكْ لِنَفْسِكَ رِيَّةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ
لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي جَنَائَةَ لَمُبْلِغِكَ الْوَأَشَى أَغَشُّ وَأَكْذَبُ
وَلَكِنِّي كُنْتُ امْرَأًا لِي جَانِبُ مَنْ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ
مُلُوكٍ وَإِخْوَانٍ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ
كَفَعَلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنُبُوا

(١) النور: ٣٥.

(٢) البيت للمتنبي في ديوانه، الإشارات ص ٢٧٩ السنابك: حوافر الخيل. العثير: الغبار. العنق:
نوع من السير.

(٣) وهو للقاضي الأرجاني، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٢٨٠.

(٤) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٩ بلا عزو.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) الأبيات للنابغة يعتذر إلى النعمان. ديوانه ص ٧٢، والمصباح ص ٢٠٧، والإيضاح ص ٥١٧.

حسن التعليل

(٦٦٨) ومنه: حسن التعليل؛ وهو أن يُدعى لوصفٍ علةً مناسبةً له باعتبار لطيفٍ غير حقيقيٍّ، وهو أربعةٌ أُضرب؛ لأنَّ الصفةَ إما ثابتةٌ قصيداً بياناً علتها، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتها:

(٦٦٩) والأولى: إما ألاَّ يَظْهَرَ لها في العادة علةٌ؛ كقوله^(١) [من الكامل]:

لَمْ يَحْكَ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَيَّبَهَا الرُّخْصَاءُ
أَوْ يَظْهَرُ لها علةٌ غيرُ المذكورة؛ كقوله^(٢) [من الرمل]:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذُّنَابُ
فإنَّ قَتْلَ الأعداءِ في العادةِ لدفعِ مَضْرَّتْهم، لا لما ذكره.

(٦٧٠) والثانية: إما ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:

يَا وَاشِيَا حَسُنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَّى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ^(٣)

فإنَّ استحسانَ إِسَاءَةِ الواشيِ ممكنٌ؛ لكنَّ لَمَّا خَالَفَ النَّاسَ فِيهِ، عَقَبَهُ بِأَنَّ حِذَارَهُ مِنْهُ نَجَّى
إِنْسَانَهُ مِنَ الْغَرَقِ فِي الدَّمُوعِ.

(٦٧٠) أو غيرُ ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ
وَأَلْحَقَ بِهِ مَا يُنْنَى عَلَى الشُّكِّ؛ كقوله^(٤) [من الطويل]:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبَ تَحْتَهَا حَبِيْبًا فَمَا تَرَقَّأُ لَهُنَّ مَدَامِعُ

التفريع

(٦٧٢) ومنه: التفريع؛ وهو أن يُثبِتَ لمتعلِّقٍ أمرٍ حُكْمٌ بعدَ إثباتِهِ لمتعلِّقٍ له آخَرَ؛ كقوله^(٥)

(١) البيت للمتنبي. الرخصاء: عرق الحمى.

(٢) البيت للمتنبي، شرح ديوانه ١/١٤٤، والأسرار ص ٣٣٧، والإشارات ص ٢٨١.

(٣) البيت لمسلم بن الوليد، ديوانه ص ٣٢٨، الطراز ٣/١٤٠، والمصباح ص ٢٤١.

(٤) لأبي تمام. ديوانه ص ٤٢٥، والإيضاح ص ٥٢٣، والمصباح ص ٢٤٢.

(٥) البيت للكيميت، الإيضاح ص ٥٢٣، و الطراز ٣/١٣٥، والمصباح ص ٢٣٨.

[من البسيط]:

أَخْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ
تأكيد المدح بما يشبه الدم

(٦٧٢) ومنه: تأكيد المدح بما يشبه الدم، وهو ضربان:

أفضلهما: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها؛ كقوله

[من الطويل]:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ^(١)

أى: إن كان فلوق السيف عيباً، فأثبت شيئاً منه على تقدير كونه منه، وهو محال، فهو فى المعنى تعليق بالمحال، فالتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء بيّنة، وأن الأصل فى الاستثناء هو الاتصال؛ فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يؤهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح، جاء التأكيد.

(٦٧٤) والثانى: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويُعقّب بأداة استثناء تليها صفة مدح

أخرى له؛ نحو: "أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنْى مِنْ قُرَيْشٍ"^(٢) وأصل الاستثناء فيه -أيضاً - أن يكون متصلاً كالضرب الأول؛ لكنه لم يقدر متصلاً؛ فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثانى؛ ولهذا كان الأول أفضل.

(٦٧٥) ومنه ضرب آخر؛ وهو نحو: ﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا

جَاءَنَا﴾^(٣) والاستدراك فى هذا الباب كالاستثناء؛ كما فى قوله^(٤) [من الطويل]:

هُوَ الْبَدْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا سِوَى أَنَّهُ الضَّرْغَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ

(١) البيت للنابعة الديرانى، ديوانه ص ٤٤، والإشارات ص ١١١، والتبيان للطيبى، والمصباح ص ٢٣٩.

(٢) أورده العجلونى بنحوه فى كشف الخفاء وقال: قال فى اللآلى: معناه صحيح، وانظر كشف الخفاء للعجلونى (١/٢٠٠، ٢٠١).

(٣) الأعراف: ١٢٦.

(٤) البيت لبديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد الصفار، أمير سجستان وكرمان، وأورده الرازى فى نهاية الإيجاز ص ٢٩٣.

تأكيد الذم بما يشبه المدح

(٦٧٦) ومنه: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:
أحدهما: أن يُسْتَنَى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له، بتقدير دخولها فيها؛
كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه.
وثانيهما: أن يُثَبَّتَ لشيء صفة ذم، ويُعَقَّبَ بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له؛ كقوله:
فلان فاسق إلا أنه جاهل.
وتحقيقهما على قياس ما مر.

الاستتباع

(٦٧٦) ومنه: الاستتباع؛ وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر؛ كقوله
[من الطويل]:

نَهَبْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهُنَّتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ^(١)
مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها، وفيه
أنه نهَبَ الأعمار دون الأموال، وأنه لم يكن ظالماً في قتلهم.

الإدماج

(٦٧٧) ومنه: الإدماج؛ وهو أن يُضَمَّنَ كلامٌ سيق لمعنى معنى آخر؛ فهو أعم من
الاستتباع؛ كقوله [من الوافر]:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا^(٢)
فإنه ضمَّن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، ديوانه ٢٧٧/١، والإشارات ص ٢٨٤.

(٢) البيت للمتنبي، ديوانه ١٤٠/١، والإشارات ص ٢٨٥.

التوجيه

(٦٧٨) ومنه: التوجيه؛ وهو إيرادُ الكلامِ محتملاً لوجهين مختلفين؛ كقول من قال لأعور [من مجزوء الرمل]:

لَيْتَ عَيْنِيهِ سَوَاءٌ^(١)

السكاكي: ومنه متشابهاتُ القرآن باعتبار.

الهزل يراد به الجد

(٦٧٨) ومنه: الهزل الذي يراد به الجد؛ كقوله^(٢) [من الطويل]:
إِذَا مَا تَمِيمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدُّ عَنِّ ذَا، كَيْفَ أَكُلُّكَ لِلضَّبِّ؟!

تجاهل العارف

(٦٧٨) ومنه: تجاهل العارف؛ وهو - كما سماه السكاكي -: سَوَّقُ المعلومِ مَسَاقَ غيرِهِ
لنكتة:

كالتوبيخ في قول الخارجية [من الطويل]:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكٌ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجَزَعْ عَلَيَّ ابْنَ طَرِيفٍ^(٣)

(٦٧٩) والمبالغة في المدح؛ كقوله^(٤) [من البسيط]:

أَلْمَعُ بَرْقِ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ أُمِّ ابْتِسَامَتِهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

أو في الذم؛ كقوله^(٥) [من الوافر]:

(١) هو لبشار. وصدرة:

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَاءَ

(٢) البيت لأبي نواس.

(٣) البيت لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية، الإشارات ص ٢٨٦، والمصباح ص ٢٥.

(٤) البيت للبحترى، من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان، ديوانه ٤٤٢/١.

(٥) البيت لزهير، ديوانه ص ٧٣.

وَمَا أَدْرَى وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرَى
والتدله في الحب في قوله [من البسيط]:
بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا
لَيْلَى مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ^(١)

القول بالموجب

(٦٨٠) ومنه: القول بالموجب؛ وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتشبهها لغيره من غير تعرض لثبوته له أو انتفائه عنه؛ نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

(٦٨٠) والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده، مما يحتمله بذكر متعلقه؛ كقوله^(٣) [من الخفيف]:

قُلْتُ: ثَقَلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا
قَالَ: ثَقَلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

الاطراد

(٦٨١) ومنه: الاطراد؛ وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آباءه، على ترتيب الولادة، من غير تكلف؛ كقوله^(٤) [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ غُرُوشُهُمْ
بِعْتِيَّةِ بِنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

المحسنات اللفظية

وأما اللفظي:

فمنه:

(٦٨٢) الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما في اللفظ:

(١) البيت للحسين بن عبدالله أو العرجي الطراز ٨١/٣، والمصباح ص ٨٨.

(٢) المنافقون: ٨.

(٣) البيت للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج، وقيل: لمحمد بن إبراهيم الأسدي. أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٨٧.

(٤) البيت لربيعة بن سعد وقيل: لداود بن ربيعة الأسدي، الإشارات ص ٢٨٨.

(٦٨٢) وابتداءً منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وفي أعدادها، وفي هيئاتها، وفي ترتيبها:
 فإن كانا من نوع؛ كاسمين، سمي مُمَاتِلًا؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ
 مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾^(١).

وإن كانا من نوعين، سمي مستوفى؛ كقوله [من الكامل]:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٢)

(٦٨٣) وأيضاً: إن كان أحد لفظيه مركباً، سمي جناس التركيب، فإن اتفقا في الخط،
 خصَّ باسم المتشابه؛ كقوله [من المتقارب]:

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعَا فَدَوَّلَتْهُ ذَهَبَهُ^(٣)

وإلا خصَّ باسم المفروق؛ كقوله^(٤) [من المديد]:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَا مَ لَنَا
 مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَا مَ لَنَا

(٦٨٥) وإن اختلفا في هيئات^(٥) الحروف فقط، يسمي محرفاً، كقولهم: (جَبَّةُ الْبُرْدِ
 جَبَّةُ الْبُرْدِ)، ونحوه: (الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ)، والحرفُ المشدَّدُ في حكم المخفف؛
 كقولهم: (البدعةُ شَرَكُ الشُّرْكِ).

(٦٨٥) وإن اختلفا في أعدادها، يسمي ناقصاً؛ وذلك إمَّا بحرف في الأول؛ مثل:
 ﴿وَأَلْفَتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾^(٦)، أو في الوَسَطِ؛ نحو: "جَدَّى
 جَهْدِي"، أو في الآخر؛ كقوله [من الطويل]:

(١) الروم: ٥٥.

(٢) البيت لأبي تمام، من قصيدة يمدح فيها يحيى بن عبدالله، ديوانه ٣/٣٤٧، التبيان ص ١٦٦،
 والإشارات ص ٢٩٠.

(٣) البيت لأبي الفتح البستي على بن محمد، الطراز ٢/٣٦٠، والإشارات ص ٢٩٠.

(٤) البيتان لأبي الفتح البستي، أوردهما محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩١.
 والجام: الكأس، ومدير الجام: الساقى.

(٥) من (شروح التلخيص) وفي المتن (هيئة).

(٦) القيامة: ٢٩-٣٠.

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِمِ عَوَاصِمِ^(١)

وربما سمي هذا مطرفاً.

وإما بأكثر؛ كقولها [من الكامل]:

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشُّفَا ءُ مِنَ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ^(٢)

وربما سمي هذا مذنباً.

(٦٨٦) وإن اختلفا في أنواعها، فيشترط ألا يقع بأكثر من حرف:

ثم الحرفان: إن كانا متقاربين سمي مضارعاً، وهو إما في الأول؛ نحو: "بيني وبين كتي^(٣)
ليل دامس وطريق طامس"، أو في الوسط؛ نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأُونَ عَنْهُ﴾^(٤)، أو في
الآخر؛ نحو: "الخيل معقود بِنواصيها الخير"^(٥).

وإلا سمي لأحفاً، وهو -أيضاً- إما في الأول؛ نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(٦)، أو في
الوسط؛ نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾^(٧)، أو
في الآخر؛ نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾^(٨).

(٦٨٧) وإن اختلفا في ترتيبها، سمي تحنيس القلب؛ نحو: "حسامه فتح لأوليائه حتف
لأعدائه"، ويسمى قلب كل، ونحو: "اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا"^(٩)، ويسمى قلب
بعض.

(١) لأبي تمام، ديوانه ٢٠٦/١، والطراز ٣٦٢/٢ وعجزه: تصول بأسياف قواض قواضب.

(٢) للنخساء، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٢.

(٣) الكن: المنزل. وهذا من كلام الحريري، والدامس: الشديد الظلمة.

(٤) الأنعام: ٢٦.

(٥) الحديث متفق عليه رواه البخاري في "الجهاد"، ومسلم في "الإمارة".

(٦) الهمزة: ١.

(٧) غافر: ٧٥.

(٨) النساء: ٨٣.

(٩) صحيح، أخرجه أحمد في "المسند"، وأورده الشيخ الألباني في صحيح أبي داود، وصحيح

ابن ماجة.

(٦٨٨) وإذا وقع أحدهما^(١) في أوّل البيت، والآخِرُ في آخِرِهِ، سُمِّيَ مقلوبًا مجنحًا. وإذا ولى أحدُ المتجانسينِ^(٢) الآخِرَ، سُمِّيَ مزدوجًا ومكرّرًا ومردّدًا؛ نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾^(٣).

(٦٨٨) وَيُلْحَقُ بِالْجَنَاسِ شَيْئَانِ:

أحدهما: أن يجمَعَ اللَّفْظَيْنِ الْإِشْتِقَاقُ؛ نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ﴾^(٤).
والثاني: أن يجمعهما المشابهة؛ وهي ما يشبه الإشتقاق؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(٥).

رد العجز على الصدر

(٦٨٩) ومنه: رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ:

وهو في النَّثْرِ: أن يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمَكَرَّرَيْنِ أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ، وَالْآخِرُ فِي آخِرِهَا؛ نحو: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾^(٦)، ونحو: (سائلُ اللّئيمِ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ)، ونحو: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾^(٧). ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾.

(٦٨٩) وفي النَّظْمِ: أن يكون أحدهما في آخِرِ الْبَيْتِ، وَالْآخِرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ حَشْوِهِ، أَوْ آخِرِهِ، أَوْ صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي؛ كقوله [من الطويل]:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعٍ^(٨)

وقوله [من الوافر]:

(١) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب.

(٢) أي تجانس كان.

(٣) النمل: ٢٢.

(٤) الروم: ٣٠.

(٥) الشعراء: ١٦٨.

(٦) الأحزاب: ٢٧.

(٧) نوح: ١٠.

(٨) البيت للأقيشر، الإشارات ص ٢٣٤، والمصباح ص ١٦٥.

- تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمِ عَرَّارٍ نَجْدٍ
وقوله [من الطويل]:
- مَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا
وقوله [من الطويل]:
- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعَرَّجَ سَاعَةٍ
وقوله [من الوافر]:
- دَعَانِي مِنْ مَلَامِكُمْ سِفَاهًا
وقوله [من الكامل]:
- وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بُلْغَاتِهَا
وقوله [من الوافر]:
- فَمَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي
وقوله [من السريع]:
- أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ
- فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَّارٍ^(١)
- فَمَا زَلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَمًا^(٢)
- قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلَهَا^(٣)
- فَدَاعِي الشُّوقِ قَبْلَكُمْ دَعَانِي^(٤)
- فَأَنْفِ الْبَلَابِلِ بِأَحْتِسَاءِ بَلَابِلٍ^(٥)
- وَمَفْتُونٌ بِرِنَاتِ الْمَثَانِي^(٦)
- فَلَا حَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحٌ^(٧)

(١) هو للصفة بن عبدالله القشيري. والعرار: وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة، الإشارات ص ٢٩٦.

(٢) لأبي تمام القواضب: السيوف القاطعة. البيض: السيوف والنساء الجميلات. والبيت من قصيدة يمدح فيها أباسعيد محمد بن يوسف، ديوانه ٣/٣٣٦، والإشارات ص ٢٩٦.

(٣) هو لذي الرمة غيلان بن عقبة، وفي الديوان "إلا تعلق ساعة" ديوانه ٢/٩١٢ ط دمشق، والإشارات ص ٢٩٦.

(٤) البيت للقاضي الأرجاني.

(٥) هو للثعالبي. البلابل الأولى: الطيور المعروفة. والثانية الهموم. والثالثة: أباريق الخمر. أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٦.

(٦) آيات المثنائي: القرآن، ورنات المثنائي: المزامير، والبيت للحريري من مقاماته ص ٥٢١، أورده الجرجاني.

(٧) البيت للأرجاني من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٧.

وقوله [من المتقارب]:

ضرائب أبدعتها في السّماح

فلسنا نرى لك فيها ضريباً^(١)

وقوله [من الطويل]:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه

فليس على شيء سواه بخزان^(٢)

وقوله [من البسيط]:

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم

والعذب يهجر للإفراط في الخصر^(٣)

وقوله [من الكامل]:

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري

أطين أجنحة الذباب يضير^(٤)!

وقوله [من الطويل]:

وقد كانت البيض القواضب في الوغى

بواتر فهي الآن من بعده بتر^(٥)

السجع

(٦٩٥) ومنه: السجع؛ قيل: وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهو معنى قول السكاكي: هو في النثر كالقافية في الشعر.

(٦٩٥) وهو ثلاثة أضرب:

مطرف إن اختلفا في الوزن، نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾^(٦).

(١) البيت للسري الرفاء أخذه من قول البحري:

بلونا ضرائب من قد نرى * فما أن رأينا لفتح ضريباً.

ديوانه ١/١٥١، والتبيان ١٧٩.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ص ٩٠، والإشارات ص ٢٩٧.

(٣) للمعري، سر الفصاحة ص ٢٦٧، والمصباح ص ١١٤.

(٤) هو لابن أبي عينية، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٧.

(٥) البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن حميد الطائي، في ديوانه ٤/٨٣، والإشارات ص ٢٩٨،

بواتر: قاطعات. بتر: جمع أبت، إذا لم يبق من بعده من يستعملها استعماله.

(٦) نوح: ١٣، ١٤.

(٦٩٥) وإلا، فإن كان ما في إحدى القريبتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية: فترصيع؛ نحو: (فَهُوَ يَطْبَعُ الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعَظْمِهِ).

وإلا فمتواز؛ نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾^(١).

(٦٩٦) وقيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه؛ نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾^(٢)، ثم ما طالت قريته الثانية؛ نحو: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾^(٣)، أو الثالثة؛ نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾^(٤). ولا يحسن أن يؤتى بقريته أقصر منها كثيراً.

(٦٩٧) والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز؛ كقولهم: ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت.

قيل: ولا يقال: في القرآن أسجاع، بل يقال: فواصل.

وقيل: السجع غير مختص بالشر، ومثاله في النظم قوله [من الطويل]:

تَجَلَّىٰ بِهِ رُشْدِي وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي وَقَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَىٰ بِهِ زَنْدِي^(٥)

(٦٩٨) ومن السجع على هذا القول ما يسمّى التشطير؛ وهو جعل كل من شطري البيت سجة مخالفة لأختها؛ كقوله [من البسيط]:

تَدْبِيرٌ مُّعْتَصِمٌ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٌ لِلَّهِ مُرْتَغِبٌ فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٌ

الموازنة

(٧٠٠) ومنه: الموازنة؛ وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية؛ نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَائِبُ مَبْثُوثَةٌ﴾^(٦).

(٧٠٠) وإذا تساوى الفاصلتان: فإن كان ما في إحدى القريبتين أو أكثره مثل ما يقابله من

(١) الغاشية: ١٣-١٦.

(٢) الواقعة: ٢٨-٣٠.

(٣) النجم: ١-٢.

(٤) الحاقة: ٣٠-٣١.

(٥) هو لأبي تمام، ديوانه ص ١٠٣، الإشارات ص ٣٠١، والمصباح ١٦٩.

(٦) الغاشية: ١٥-١٦.

القرينة الأخرى فى الوزن، خصَّ باسم المماثلة؛ نحو: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١)، وقوله [من الطويل]:

مَهَا الْوَحْشُ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ فَنَا الْخَطُّ إِلَّا أَنْ تِلْكَ ذَوَابِلُ^(٢)

القلب

(٧٠٢) ومنه: القلب؛ كقوله^(٣) [من الوافر]:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّتِهِ تَدُومُ

وفى التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾^(٤)، ﴿وَرَبِّكَ فَكَبْرٌ﴾^(٥).

التشريع

(٧٠٢) ومنه: التشريع؛ وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل

منهما؛ كقوله^(٦) [من الكامل]:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ

لزوم ما لا يلزم

(٧٠٣) ومنه: لزوم ما لا يلزم؛ وهو أن يجرى قبل حرف الروى - أو ما فى معناه من

الفاصلة - ما ليس بلازم فى السجع؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(٧) وقوله^(٨) [من الطويل]:

(١) الصفات: ١٧-١٨.

(٢) لأبى تمام، ديوانه ص ٢٢٦، التبيان ص ١٧١.

(٣) للأرجانى.

(٤) يس: ٤٠.

(٥) المدثر: ٣.

(٦) للحريرى فى مقاماته ص ١٩٢، والمصباح ص ١٧٦.

(٧) الضحى: ٩-١٠.

(٨) الأبيات أوردها محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٣٠٣، وهى لعبدالله بن الزبير الأسدى فى مدح عثمان بن عفان، وينسبان لأبى الأسود الدؤلى فى مدح عمرو بن سعيد ابن العاص.

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَخْتُ مَنِّي
فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبٍ^(١) الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ
أَيَّ خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانَهَا
أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
وَلَا مُظْهَرِ الشُّكُوى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتْ
فَكَانَتْ قَدَى عَيْنِيهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

(٧٠٦) وأصلُ الحسنِ في ذلك كله: أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني، دون العكس.

خاتمة: في السَّرقاتِ الشُّعْرِيَّةِ، وما يَتَصِلُ بها، وغير ذلك

(٧٠٩) اتفاقُ القائلين إن كان في الغرضِ على العموم - كالوصف بالشجاعة، والسخاء، ونحو ذلك - فلا يُعدُّ سرقةً؛ لتقرُّره في العقولِ والعادات. وإن كان في وجهِ الدلالة؛ كالتشبيه، والمجاز، والكناية، وكذكرِ هيئات تدلُّ على الصفة؛ لاختصاصها بمن هي له - كوصفِ الجَوَادِ بالتَهَلُّلِ عند ورود العَفَاةِ، والبخيلِ بالعُبُوسِ مع سعة ذات اليد -: فإن اشترك الناسُ في معرفته لاستقراره فيهما^(٢)؛ كتشبيه الشجاع بالأسد، والجَوَادِ بالبحر، فهو كالأول؛ وإلا جاز أن يدعى فيه السبقُ والزيادة.

وهو^(٣) ضَرْبان؛ خاصٌّ في نفسه غريبٌ، وعامٌ تُصَرَّفُ فيه بما أخرجهُ مِنَ الابتدالِ إلى الغرابة؛ كما مر.

(٧٠٩) فالسرقةُ والأخذُ نوعان: ظاهرٌ، وغيرُ ظاهرٍ.

(٧٠٩) أما الظاهر: فهو أن يُؤخَذَ المعنى كله، إمَّا مع اللفظ كله، أو بعضه، أو وحده؛ فإن أُخِذَ اللفظُ كله من غير تغيير لنظمه: فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نَسْخًا وانتحالًا؛ كما حكى عن عبدالله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول مَعْنِ بن أَوْسٍ^(٤) [من الطويل]:

(١) تصحفت في المتن إلى (محبوب).

(٢) أي في العقول والعادات، وقد تصفحت إلى (فيها).

(٣) يعني النوع الذي لم يشترك الناس في معرفته.

(٤) حكى أن عبدالله بن الزبير دخل معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى يا أبا بكر، ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك وما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أول
حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على ابن الزبير وقال: ألم تخبرني أنهما لك
فقال: اللفظ له والمعنى لي، وبعد فهو أخی من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرْفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضَيِّمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

وفي معناه: أن يُبدلَ بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها.

(٧١١) وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، سُميَ: إغارةً ومسخاً.

(٧١١) فإن كان الثاني أبلغ؛ لاختصاصه بفضيلة: فممدوح؛ كقول بشر [من البسيط]:
مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ^(١)
وقول سلم [من مخلع البسيط]:

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا^(٢) وَفَازَ بِاللَّذَةِ الْجَسُورِ^(٣)
(٧١٢) وإن كان دونه: فمدموم، كقول أبي تمام [من الكامل]:

هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ^(٤)
وقول أبي الطيب [من الكامل]:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلاً^(٥)
(٧١٤) وإن كان مثله: فأبعد عن الدم، والفضل للأول؛ كقول أبي تمام [من الكامل]:

لَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النُّفُوسِ دَلِيلاً
وقول أبي الطيب [من البسيط]:

لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتِ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا
(٧١٥) وإن أخذ المعنى وحده سمي: إماماً وسلخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك:

أولها: كقول أبي تمام [من الطويل]:

هُوَ الصُّنْعُ إِنْ يَعْجَلُ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرْتُ فَلَلرَّيْثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

(١) لبشار في ديوانه ص ٦٠، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣٠٩.

(٢) في المتن (همماً).

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣٠٩ وعزاه لسلم الخاسر.

(٤) البيت لأبي تمام في مدح محمد بن حميد، ديوانه ص ٢٢٦، والإشارات ص ٣٠٩.

(٥) البيت للمتنبى في مدح بدر بن عمار، ديوانه ٣/٣٣٦.

وقول أبي الطيب [من الخفيف]:
وَمِنَ الْخَيْرِ بَطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ

(٧١٦) وثانيها: كقول البحتري [من الكامل]:
وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدَى كَلَامُهُ أَلْ مَصْتَقُولُ خِلْتِ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ^(١)

وقول أبي الطيب [من البسيط]:
كَأَنَّ أَلْسِنَهُمْ فِي النَّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَي رِمَاحِهِمْ فِي الطَّغْنِ خُرْصَانًا^(٢)

(٧١٧) وثالثها: كقول الأعرابي^(٣) [من الوافر]:
وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتِيَانِ مَالًا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعًا

وقول أشجع [من المتقارب]:
وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفَهُ أَوْسَعُ^(٤)

(٧١٧) وأما غير الظاهر: فمنه أن يتشابه المعنيان؛ كقول جرير [من الوافر]:
فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارُ

وقول أبي الطيب [من الوافر]:
وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ^(٥)

(٧١٨) ومنه: النقل؛ وهو: أن يُنْقَلَ المعنى إلى معنى آخر؛ كقول البحتري [من الكامل]:
سَلَبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسَلَبُوا^(٦)

وقول أبي الطيب [من الكامل]:

-
- (١) العضب: السيف القاطع.
(٢) جمع خرص بالضم والكسر، وهو السنان.
(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٢، وفيه الشطر الأول: وما إن كان أكثرهم سواما.
(٤) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٢.
(٥) القناة: الرمح.
(٦) البيت للبحتري، ديوانه ٧٦/١، والإشارات ص ٧١٣.

يَسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غَمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدٌ^(١)

(٧١٨) ومنه: أن يكون الثاني أشمَل؛ كقول جرير [من الوافر]:

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا^(٢)

وقول أبي نُوَاسٍ [من السريع]:

وَلَيْسَ عَلَيَّ اللَّهُ بِمُسْتَنَكَّرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ^(٣)

(٧١٩) ومنه: القلب؛ وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول؛ كقول أبي الشَّيْبِ

[من الكامل]:

أَجْدُ الْمَلَامَةِ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً حَبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيُلْمِنِي اللَّوْمُ^(٤)

وقول أبي الطيب [من الكامل]:

أُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ^(٥)

(٧٢٠) ومنه: أن يُؤْخَذَ بعضُ المعنى، ويضاف إليه ما يحسنه؛ كقول الأَفْوَه [من

الرمل]:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنَ ثِقَةٍ أَنْ سَتُمَارُ^(٦)

وقول أبي تمام^(٧) [من الطويل]:

وَقَدْ ظَلَلْتُ عِقْبَانُ أَغْلَامِهِ ضَحَى بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدَّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَانَهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ

فإنَّ أبا تَمَّامٍ لَمْ يُلْمَ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ الأَفْوَه: "رَأَى عَيْنَ"، وقوله: "ثِقَةٌ أَنْ سَتُمَارُ"،

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائي، ديوانه ٣٣٧/١، والإشارات ص ٣١٣. والنجيع: الدم.

(٢) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري، ديوانه ص ٧٨، والإشارات ص ٣١٣، وفي المتن (على) بدلاً من (عليك).

(٣) البيت لأبي نواس من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع، ديوانه ص ١٤٦، والإشارات ص ٣١٤.

(٤) أبو الشيبان: هو محمد بن رزين الخزاعي، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٣١٤.

(٥) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١/١، الإشارات ص ٣١٤.

(٦) الأفوه: هو صلاءة بن عمرو، في ديوانه ص ١٣٠، الإشارات ص ٣١٤. وستمار: ستطعم.

(٧) البيتان لأبي تمام في قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ٨٢/٣، والإشارات ص ٣١٤.

ولكن زاد عليه بقوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وبقوله: "فى الدماءِ نواهِلٍ"، وبقامتها مع الراياتِ حتى كأنها من الجيش، وبها يتمُّ حُسْنُ الأول.

وأكثرُ هذه الأنواع ونحوها مقبولة، بل منها ما يُخرجهُ حُسْنُ التصرفِ من قبيل الاتِّباعِ إلى حيزِ الابتداعِ، وكلِّما كان أشدَّ خفاءً كان أقربَ إلى القبولِ.

(٧٢١) هذا كله إذا عُلِمَ أن الثاني أخذَ من الأول؛ لجواز أن يكون الاتفاقُ من قبيل توارِدِ الخواطرِ، أى: مجيئه على سبيلِ الاتفاقِ من غير قصدٍ للأخذِ.

فإذا لم يُعْلَمَ، قيل: قال فلانٌ كذا، وسبقه إليه فلان، فقال كذا.

(٧٢٣) وما يتصل بهذا: القول فى الاقتباسِ، والتضمينِ، والعقدِ، والحلِّ، والتلميحِ:

الاقتباس

(٧٢٣) أما الاقتباس: فهو أن يُضمَّنَ الكلامُ شيئاً من القرآن أو الحديثِ، لا على أنه منه؛ كقول الحريرى: "فلم يكن إلا (كلمح البصرِ أو هو أقرب) ^(١)، حتى أنشدَ فأغرب"، وقول الآخر [من السريع]:

إِنْ كُنْتَ أَرْمَعْتَ عَلَى هَجْرِنَا
وَأِنْ تَبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرِنَا
مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمَ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ^(٢)
فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ ^(٣)

وقول الحريرى: "قلنا شاهت الوجوه" ^(٤) وقبح اللكع ومن يرجوه، وقول ابن عباد ^(٥) [من مجزوء الرمل]:

قَالَ لِي: إِنَّ رَقِيبِي
قُلْتُ: دَعْنِي وَجْهَكَ الْجَا
سَائِيُ الْخُلُقِ فَدَارَةُ
نَّةُ حَفَّتْ بِالْمَكَارَةِ ^(٦)

(١) اقتباس من النحل: ٧٧.

(٢) اقتباس من يوسف: ١٨.

(٣) اقتباس من آل عمران: ١٧٣.

(٤) هذا من قول النبي ﷺ للمشركين يوم حنين، وهو حديث طويل رواه مسلم فى صحيحه كتاب الجهاد باب ٨١ (غزوة حنين). وأخرجه أحمد وغيره.

(٥) أوردهما الطيبى فى التبيان ٤٥٥/٢ بتحقيقى، وعزاهما للصاحب.

(٦) جزء من حديث صحيح رواه البخارى فى الفتن باب ٢، والأحكام ٤٣، ومسلم فى الإمارة ٣٤، ٤١، ٤٢ وغيرهما.

(٧٢٤) وهو ضربان؛ ما يُنقلُ فيه المقتبسُ عن معناه الأصلي كما تقدّم، وخلافه كقوله^(١)
[من الهزج]:

لَيْنٌ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِي لَكِ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ
(٧٢٥) ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره؛ كقوله^(٢) [من مخلّع البسيط]:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ
التضمين

(٧٢٥) وأما التضمين: فهو أن يضمّن الشعْرُ شيئاً من شعر الغير، مع التنبية عليه إن لم
يكن مشهوراً عند البلغاء؛ كقوله [من الوافر]:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فِتْيَ أَضَاعُوا؟^(٣)
(٧٢٧) وأحسنه ما زاد على الأصل بنكتة؛ كالتورية والتشبيه في قوله^(٤) [من الطويل]:
إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي لِمَاهَا وَتَغَرَّهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ
وَيُذَكِّرُنِي مِنْ قَدِّهَا وَمَدَامِعِي مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ

(٧٢٧) ولا يضرُّ التغييرُ اليسير. وربّما سمي تضمينُ البيتِ فما زاد: استعانةً، وتضمينُ
المِصْرَاعِ فما دونه: إيداعاً ورفوفاً.

(١) أوردهما الجرجاني في الإشارات ص ٣١٦، وهما لابن الرومي. وقوله: "بواد غير ذي زرع"
اقتباس من سورة إبراهيم آية ٣٧.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٦، وعزاه لبعض المغاربة، وفيه اقتباس
من سورة البقرة ١٥٦.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٨، والبيت للحريري. وعجزه:
للعرجي.

(٤) هو صاحب التعبير، والعجز الأخير للمتنبى. وصاحب التعبير هو ابن أبي الإصبع نصري.
ولماها: سمرة شفتيها، ومجر عواليينا: جر الرماح، الإشارات ص ٣١٨.

العقد

(٧٢٨) وأما العقد: فهو أن يُنظَمَ نثرٌ لا على طريق الإقتباس؛ كقوله (أبى العتاهية):
مَا بَالُ مَنْ أَوْلَاهُ نُطْفَةً وَجِيفَةً آخِرُهُ يَفْخَرُ؟
عقدَ قولَ على -رضى الله عنه-: (وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نُطفةٌ، وآخره جيفةٌ).

الحل

(٧٢٩) وأما الحل: فهو أن يُنثرَ نظم؛ كقول بعض المغاربة: (فإنه لما قُبحت فعلاته،
وحنظلت نخلاته، لم يزل سوء الظن يقتاده، ويصدق توهمه الذى يعتاده)؛ حلّ قول أبى الطيب
[من الطويل]:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوْهَمِهِ

التلميح

(٧٣٠) وأما التلميح: فهو أن يشارَ إلى قصةٍ أو شعرٍ من غير ذكره؛ كقوله (أبى تمام)^(١)
[من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرَى أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أُمِّ كَانٍ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ؟!
أشار: إلى قصة يوشع -عليه السلام- واستيقافه الشمس^(٢)، وكقوله [من الطويل]:
لَعَمْرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارِ تَلْتَطِي أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ
أشار إلى البيت المشهور [من البسيط]:
الْمُسْتَجِيرُ بَعْمَرُو عِنْدَ كُرْبَيْهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

(١) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى.
(٢) يشير إلى حديث أبى هريرة الذى أخرجه البخارى فى ك: (فرض الخمس)، ومسلم فى ك
(الجهاد)، وفيه "غزا نبى من الأنبياء... إلى قوله، فقال للشمس: أنت مأمورة وأنا مأمور،
اللهم احبسها على شيئاً فحبست عليه حتى فتح الله عليه..."

فصل

(٧٣٤) ينبغى للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه؛ حتى يكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصح معنى:

أحدها: الابتداء؛ كقوله^(١) [من الطويل]:

قِفَا نَبْكَ مَنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وكقوله (أشجع)^(٢) [من الكامل]:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْأَيَّامُ

(٧٣٥) وينبغي أن يُجتنَبَ في المديح ما يُتطَيَّرُ به؛ كقوله^(٣) [من الرجز]:

مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ بِالْفُرْقَةِ غَدُ

(٧٣٥) وأحسنه ما يناسب المقصود، ويسمى: براءة الاستهلال؛ كقوله في التهئة^(٤) [من

البيسط]:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا

وقوله في المرثية (الساوي) [من الوافر]:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا حَذَارُ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِ

(٧٣٦) وثانيها: التخلص مما شِيبَ الكلامُ به مِنْ نَسِيبٍ أو غيره إلى المقصود، مع رعاية

الملاءمة بينهما؛ كقوله (أبي تمام)^(٥) [من البيسط]:

تَقُولُ فِي قَوْمِ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذْتُ مِمَّا السُّرَى وَخَطَا الْمَهْرِيَّةِ الْقُودِ

أَمْطَلِعَ الشَّمْسَ تَبْغِي أَنْ تَوْمَّ بِنَا فَقُلْتُ كَلًّا وَلَكِنْ مَطَّلِعَ الْجُودِ

(١) هو لامرئ القيس، مطلع معلقته، ديوانه ص ٨، والإشارات ص ٣٠٢.

(٢) البيت من قصيدة له يمدح فيها هارون الرشيد، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٣٢٢.

(٣) أنشده ابن مقاتل لمحمد بن زيد الحسيني الداعي العلوي صاحب طبرستان فقال له الداعي: بل موعِدُ أَحْبَابِكَ وَلِكَ الْمَثَلُ السُّوءُ.

(٤) هو لأبي محمد الخازن.

(٥) البيتان لأبي تمام، ديوانه (أ) ص ١٢٠، (ب) ١٣٢/٢، والمصباح ص ٢٧٢، وقومس: بلد بانقرب من أصفهان.

(٧٣٨) وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمهُ، ويسمى: الاقتضاب، وهو مذهبُ العرب الجاهلية^(١) ومن يليهم من المُخَضَّرِمين؛ كقوله (أبي تمام) [من الخفيف]:

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا
كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِي صُرُوفُ اللَّيَالِي خَلَقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

ومنه: ما يقرب من التخلص؛ كقولك بعد حمد الله: "أَمَّا بَعْدُ" قيل: وهو فصل الخطاب، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾^(٢) أى: الأمرُ هذا، أو هذا كما ذُكِرَ. وقوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾^(٣) ومنه قول الكاتب: (هذا باب).

(٧٣٩) وثالثهما: الانتهاء؛ كقوله (أبي نواس) [من الطويل]:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تَوْلَنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فإِنِّي عَاذِرٌ وَشَاكِرٌ

(٧٤٠) وأحسنه ما آذَنَ بانتهاء الكلام؛ كقوله (المعري) [من الطويل]:

بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ

(٧٤٠) وجميعُ فواتح السُّورِ وخَوَاتِمِهَا، واردةٌ على أحسنِ الوجوه وأكْمَلِهَا؛ يظهرُ ذلك بالتأمل، مع التذكُّر لما تقدَّم.

وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي بِفَضْلِكَ وَلِمَنْ دَعَا لِي بِخَيْرٍ، وَاغْفِرْ لَوَالِدِي وَلِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ. آمِينَ، وَصَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِمْ وَأَصْحَابِهِمْ وَالتَّابِعِينَ، خُصُوصًا النَّبِيَّ الْمُصْطَفَى، وَالْحَبِيبَ الْمُحِبَّتِي، وَآلَهُ وَأَصْحَابَهُ. آمِينَ.

انتهى كتابُ

متن التلخيص للقزويني

بحمد الله وعونه وتوفيقه

وما توفيقى إلا بالله

(١) فى نسخة الدكتور خفاجى: "الأولى" و المثبت من شروح التلخيص.

(٢) ص: ٥٥.

(٣) ص: ٤٩.